جامعــة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليــة الاقتصاد والعلوم الادارية
قســم الاقــتصاد

تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (2010-1995)

Analysis of Growth Sources in Palestinian Economy (1995 – 2010)

إعداد الطالب:

بدر شحدة سعيد حمدان

إشراف

د. سمير مصطفى أبو مدلله
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة الازهر – بغزة

د. سيف الدين يوسف عودة
مسئول مجموعة السياسات النقدية والأسواق المالية
سلطة النقد الفلسطينية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر – غزة

غزة – فلسطين
1433هـ – 2012م

جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الإداريـــة
ماجســـــــتير الاقتصـــــــاد

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ **بدر شحدة سعيد حمدان**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد وعنوانها:

تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)
Analysis of Growth Sources in Palestinian Economy (1995-2010)

والمكونة من السادة :

د. سمير مصطفى أبو مدللة	مشرفاً ورئيساً
د. سيف الدين يوسف عودة	مشرفاً
د. محمود محمد صبرة	مناقشاً داخلياً
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً خارجياً

وتمت المناقشة العلنية يوم الأحد بتاريخ 2012/07/01م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **بدر شحدة سعيد حمدان**، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص الاقتصاد.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. سمير مصطفى أبو مدللة	.....
د. سيف الدين يوسف عودة	.....
د. محمود محمد صبرة	.....
د. خليل أحمد النمروطي	.....

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[المجادلة:11]

الإهداء

☒ إلى من لا يرضى القدير إلا برضائهما فقال جل وعلا:

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾ [الإسراء:23]

☒ إلى مقام الغالية أطال الله بعمرها وأعانها على طاعته ...

أمي الحنونة

☒ إلى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته ...

☒ إلى الذين ندعو الله أن يجعلهم قرة أعين في الدنيا والآخرة لقوله ﷻ:

﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾

[الفرقان:74]

☒ إلى من رافقتني مشوار حياتي ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة... زوجتي العزيزة.

☒ إلى أعز ما أملك في الوجود، الشموع المضيئة في حياتي، أولادي ...

ديما، وملك، ومحمد، وإسماعيل، ولين

☒ إلى من لهم الفضل عليْ **إخواني وأخواتي** ...

☒ إلى الأكرم منا جميعاً لقوله ﷻ:

﴿ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:154]

☒ إلى روح الشهداء الأطفال الثلاثة أبناء أخي **(هيا، وإسماعيل، ولما)**

☒ إلى الأصدقاء والأقرباء ... إلى الزملاء والأحباء ...

إلى جميع هؤلاء أُهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد:

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، والشكر لله شكراً كما ينبغي لجلال وجهه العظيم، سبحانه وتعالى ولي النعم، وبتوفيقه تتم الصالحات، القائل في كتابه الحكيم ﴿**وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾ [النمل:40]، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين القائل في الحديث الشريف العطر "**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**".

وامتثالاً لقوله تعالى ولحديث نبيه ﷺ أتقدم بخالص شكري وامتناني للدكتور الفاضل **سمير أبو مدلله**، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة ووقف معي، وأعانني، ونصحني وأرشدني بتوجيهاته، ونصائحه حتى وصلت بالرسالة إلى ما هي عليه، فجزاه الله عني كل خير وبارك فيه وجعله ذخراً للوطن والعلم.

كما أتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى الدكتور **سيف الدين عودة**، الذي تكرم بأن يكون مشرفاً مشاركاً على رسالتي رغم انشغاله الكبير، فلم يدخر جهداً، أو علماً، أو وقتاً في سبيل انجازها، وجعل نتائجها أكثر دقة، فقد كان لتوجيهاته بالغ الأثر في الارتقاء بهذه الرسالة، فله مني كل الشكر والاحترام، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، الدكتور **خليل النمروطي**، والدكتور **محمود صبرة**، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى توجيهاتهم الرشيدة ونصائحهم العلمية القيمة التي بلا شك أثرت الرسالة وأغنتها، فجزاهم الله خيرا، ووفقهم وسدد خطاهم.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل العاملين بجامعة الأزهر، وخصوصاً أساتذتي الكرام (الدكتور **سمير أبو مدلله**، الدكتور **نسيم أبو جامع**، الأستاذ الدكتور **معين رجب**، الدكتور **محمود صبرة**، الدكتور **فاروق دواس**).

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من الدكتور **عبدالرحيم حمدان** للمراجعة اللغوية للرسالة، وإلى الأخ الأستاذ **حاتم الحرازين** الذي ساعدني وأرشدني كثيراً في النواحي الإحصائية في هذه الرسالة، كما أنه حق علي ألا أنسى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة (الدكتور **ممدوح الخطيب**، **والدكتور نوفل الشهوان**)، فقد زودني بالعديد من الدراسات والأبحاث.

إلى جميع هؤلاء، وإلى الأصدقاء والأقارب والزملاء في الدراسة الذين كانوا عوناً في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة والقلب.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لهم جميعاً

الباحث

ملخص الدراسة
تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني
(2010-1995)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة وتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995–2010)، وذلك باستخدام نموذج سولو المعتمد على تقدير دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، من أجل تحديد مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي كخطوة أولى، ثم تحليل المحددات والعوامل المؤثرة في نمو إنتاجية العوامل الكلية (TFP) خلال الفترة (1996–2010)، وقد تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج على احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود متجهين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما تم حل مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج مصادر النمو الاقتصادي من خلال ((AR (1)، و((AR (2).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: مرونة كل من عنصري العمل ورأس المال بنسبة (0.53،0.63) على التوالي، ويسهم هذين العنصرين في تفسير ما نسبته (78.8%) من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مساهمة إنتاجية العوامل الكلية في النمو بلغت (21.2%). وبلغت مساهمة رأس المال (1.64) ومساهمة عنصر العمل (0.64) في نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995–2010)، في حين بلغ نمو مجمل الإنتاجية الكلية (-1.02) خلال نفس الفترة.

وعند دراسة العوامل المؤثرة على (TFP)، فقد بينت نتائج الدراسة أهمية تأثير كل من (التضخم، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، والانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الاجنبي المباشر، وسعر الصرف الحقيقي الفعال)، حيث كانت مساهمة هذه العوامل معنوية ومتسقة مع النظرية الاقتصادية، بينما كان كل من: التضخم، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، غير معنوي إحصائياً، ورغم ذلك جاءت إشارة التضخم متفقة مع النظرية الاقتصادية في هذا المجال، بينما كانت مساهمة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير متسقة مع النظرية الاقتصادية.

واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة التركيز على الاستثمار بفاعلية في رأس المال البشري، من استثمار في التعليم والصحة والبحث والتطوير، لما له من دور هام وبارز في زيادة النمو الاقتصادي، وإلزام المصارف بتخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات الإنتاجية.

Abstract
Analysis of Growth Sources in Palestinian Economy (1995 – 2010)

This study aimed to examine and to analyze the sources of economic growth in Palestine during the period (1995-2010). The researcher used Solw model that based on Cobb Douglas production function, in order to determine the contribution of production factors in economic growth as a first step. Moreover, the study aimed to analyze the determinants and the factors that affecting the growth of total factor productivity (TFP) during the period (1996-2010). To achieve this goal the researcher used time series analysis method. The results showed that economic variables contain the root of unity, which is unstable over time. However, it became stable after first differences. The researcher subjected the variables to Johansson integration test, which proved the existence of two bounds of integration between the variables of the study. Also, the study solved the self-link of sources of economic growth through (AR (1)), and (AR (2)).

The study found a number of results, including: flexibility of each of the elements of labor and capital by (0.63,0.53), respectively, which they contribute to a rate of (% 78.8) of the changes in the rate of GDP growth. This indicated that the contribution of other factors to productivity growth was (% 21.2), and the ratio of capital contribution was (1.64) in the growth of the real GDP during the period (1995-2010). Also, labor factor contribution was (0.64) in the growth of the real GDP during the same period, while the overall productivity growth was (-1.02) during the same period.

After examining the factors affecting the (TFP), the results indicated the importance of the effect of: real effective exchange rate, direct credit facilities, economic openness, inflation, and foreign direct investment. The contribution of these factors was significant and consistent with economic theory. Each of inflation, and credit facilities, direct, statistically were not significant. However, inflation effect was consistent with the economic theory in this area. While, in contrast, the contribution of direct credit facilities is inconsistent with the economic theory.

The study recommended to focus on human capital investment, investment in education, health, research and development effectively. Since these factors have great importance and significant role which help the increase of economic growth. Also, banks are required to specify a great deal of direct credit facilities volume of productivity sectors.

فهرس المحتويات

الاهداء ---------- ب
شكر وتقدير ---------- ج
ملخص الدراسة ---------- د
Abstract ---------- هـ
فهرس المحتويات ---------- و
فهرس الجداول ---------- ي
فهرس الأشكال ---------- ل
فهرس الملاحق ---------- م
قائمة الاختصارات ---------- م

الإطار العام للدراسة ---------- 1
مقدمة: ---------- 2
مشكلة الدراسة: ---------- 3
فرضيات الدراسة: ---------- 4
أهمية الدراسة: ---------- 4
أهداف الدراسة: ---------- 5

الفصل الأول: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي ---------- 6
مقدمة: ---------- 7
أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي: ---------- 8
ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي: ---------- 9
1-النمو التلقائي (Spontaneous Growth): ---------- 9
2-النمو العابر (Transient Growth): ---------- 9
3- النمو المخطط (Planned Growth): ---------- 9
ثالثاً: مقاييس النمو الاقتصادي (*Measures of economic growth*): ---------- 10
1- المعدلات النقدية للنمو: ---------- 10
2- المعدلات العينية للنمو: ---------- 10
3- مقارنة القوة الشرائية: ---------- 11
رابعاً: العلاقة بين النمو والتنمية والفوارق بينهما: ---------- 11

خامساً: مصادر النمو الاقتصادي (*Sources of economic growth*): ---------- 13
1- رأس المال: ---------- 13
2- النمو السكاني: ---------- 14
3- التقدم التقني: ---------- 14
4- الموارد الطبيعية: ---------- 14
سادساً: فكر التجاريين والطبيعيين في النمو الاقتصادي: ---------- 14
1- فكر التجاريين في النمو الاقتصادي (القرن 16-17 ميلادي): ---------- 15
2- فكر الطبيعيين في النمو الاقتصادي (النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي): - 16
سابعاً: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: ---------- 17
1- تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723- 1790): ---------- 17
2- تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1833): ---------- 19
3- تحليل روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1766 - 1834):---------- 21
ثامناً: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (*1883 - 1950*): ---------- 22
1- المنظم: ---------- 22
2- الابتكارات: ---------- 22
3- الاستثمار والادخار: ---------- 22
تاسعاً: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي: ---------- 24
1- تحليلات كينز في النمو الاقتصادي (1833-1946): ---------- 24
2- نموذج هارود دومار: ---------- 25
الانتقادات على نموذج هارود دومار:---------- 27
عاشراً: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي (*Traditional Neoclassical Growth Theory*) نموذج سولو: ---------- 27
الحادي عشر: نظرية النمو الداخلي: ---------- 36
خلاصة الفصل الأول---------- 38

الفصل الثاني: الدراسات السابقة في مجال تحليل مصادر النمو الاقتصادي 39
مقدمة: ---------- 40
أولاً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين: ---------- 40
ثانياً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في المنطقة العربية: --------- 43

ثالثاً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الدول الأخرى الاجنبية: -------- 55
رابعاً: تعقيب عام على الدراسات السابقة: ---------- 60

الفصل الثالث: إجراءات ومنهجية الدراسة---------- 62
مقدمة: ---------- 63
أولاً: النموذج القياسي المستخدم لتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني:---------- 63
ثانياً: مصادر البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مصادر النمو السابق:---------- 64
ثالثاً: الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير معدل التقدم التقني (نموذج سولو السابق): -------- 65
رابعاً: النموذج القياسي لمحددات مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (*TFP*):---------- 67
خامساً: البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الانتاجية الكلية السابق:---------- 73
سادساً: الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج محددات نمو الانتاجية الكلية: ---------- 73
سابعاً: الفترات الزمنية التي سيتم دراستها وتحليلها: ---------- 74

الفصل الرابع: التحليل الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010) ---------- 75
مقدمة: ---------- 76
أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:---------- 77
ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: ---------- 79
ثالثاً: الانفاق على اجمالي الناتج المحلي الحقيقي: ---------- 81
1- الاستهلاك النهائي: ---------- 81
2- الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت):---------- 82
3- التجارة الخارجية (الميزان التجاري): ---------- 83
رابعاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي: ---------- 84
خامساً: سوق العمل الفلسطيني:---------- 86
1- الإنتاجية للعمل في فلسطين: ---------- 89
2- الإنتاجية المتوسطة للعمالة حسب النشاط الاقتصادي: ---------- 90
سادساً: خصائص القوى العاملة الفلسطينية: ---------- 91
سابعاً: البطالة: ---------- 93
ثامناً: معدل الأجور وعلاقته بالنمو الاقتصادي: ---------- 95

تاسعاً: معدلات التضخم والقوة الشرائية: ---------- 96
1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم): ---------- 96
2- القوة الشرائية : ---------- 97
عاشراً: العلاقة بين التضخم والبطالة في فلسطين: ---------- 98
خلاصة الفصل الرابع ---------- 100

الفصل الخامس: نتائج تقدير النماذج القياسية ---------- 101
مقدمة: ---------- 102
أولاً: نتائج تحليل نموذج مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني: ---------- 102
1- نتائج اختبارات السكون لمتغيرات (نموذج سولو): ---------- 102
2- نتائج اختبار التكامل المشترك (لنموذج سولو) باستخدام طريقة جوهانسون:------- 103
3- نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج سولو: ---------- 103
4- تقدير معاملات الانحدار في نموذج سولو: ---------- 104
5- تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر: ---------- 104
6- تحليل نتائج نموذج تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني:---------- 105
ثانياً: نموذج محددات الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (*TFP*): ---------- 113
1- نتائج اختبار السكون لمتغيرات نموذج (TFP): ---------- 113
2- نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات نموذج (TFP):---------- 114
3- تقدير نموذج محددات ال (TFP): ---------- 115
4- التحليل الاقتصادي لنموذج محددات (TFP): ---------- 115
ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة: ---------- 117

النتائج والتوصيات ---------- 119
أهم نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني:---------- 119
أهم نتائج التحليل القياسي:---------- 119
التوصيات:---------- 121
دراسات مقترحة:---------- 122

المراجع ---------- 123
الملاحق ---------- 132

فهرس الجداول

جدول (3-1): ملخص لأهم الدراسات التطبيقية ---------- 68

جدول (4-1): نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة نسبة مئوية ---------- 77

جدول (4-2): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010) ---------- 80

جدول (4-3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال (1995-2010) ---------- 85

جدول (4-4): توزيع الافراد15عام فأكثر خلال الفترة (1995-2010) ---------- 87

جدول (4-5): توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995-2010) ---------- 91

جدول (4-6): نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة (1995-2010)---------- 92

جدول (4-7): نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010) ---------- 133

جدول (4-8): نسبة الاستهلاك العام والخاص من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (19995-2010) ---------- 134

جدول (4-9): نسبة الاستثمار الكلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (19995-2010) ---------- 135

جدول (4-10): الإنتاجية المتوسطة للاستثمار والعمالة التامة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010) ---------- 136

جدول (4-11): التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)---------- 137

جدول (4-12): نسبة العمال في الأراضي الفلسطينية حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995-2010)---------- 138

جدول (4-13): نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010) ---------- 139

جدول (4-14): الإنتاجية المتوسطة للعمالة حسب القطاع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010) (ألف دولار) ---------- 140

جدول (4-15): نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس خلال الفترة (1995-2010) ---------- 141

جدول (4–16): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010) ----- 142
جدول (4–17): العلاقة بين نمو الأجور ونمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995–2010) 143
جدول (4–18): متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي والعلاقة بين التغيير في القوة الشرائية وكل من التضخم، ومعدل التغيير في سعر الصرف في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996–2010) ---------- 144
جدول (4–19): العلاقة بين نسبة البطالة ومعدل التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010) ---------- 145
جدول (5-1): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج سولو ---------- 102
جدول (5-2): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج سولو --- 103
جدول (5-3): اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج سولو – 103
جدول (5–4): نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج سولو ---------- 104
جدول (5-5): مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995–2010) ---------- 107
جدول (5-6): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج (TFP)---------- 113
جدول (5-7): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج محددات (TFP) بطريقة (جوهانسون)114
جدول (5-8): نتائج تقدير نموذج محددات الانتاجية الكلية ---------- 115
جدول (5-9): بيانات نموذج تحليل مصادر النمو باستخدام دالة الإنتاج (لكوب دوغلاس) -- 146
جدول (5-10): حسابات النمو في الاراضي الفلسطينية وفقاً لمعادلة الانحدار المقدرة ----- 148
جدول (5–11): محددات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1996–2010) 150

فهرس الأشكال

شكل (1-1): الحالة المستقرة للاقتصاد في نموذج سولو ---------- 30
شكل (1-2): نموذج سولو في حالة التغيير في معدل الادخار ---------- 33
شكل (1-3): نموذج سولو في حالة التغيير في معدل النمو السكاني ---------- 34
شكل (1-4): نموذج سولو مع تغيير تكنلوجي ---------- 34
شكل (4–1): الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي (1995–2010) ------- 81
شكل (4–2): الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995–2010) - 82
شكل (4–3): الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر خلال الفترة (1995–2010) -------- 83
شكل (4–4): نسبة العجز في الميزان التجاري من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995–2010) 84
شكل (4–5): توزيع العاملين حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995–2010)--------- 88
شكل (4–6): توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995–2010) ------ 89
شكل (4–7): الإنتاجية المتوسطة للعمالة التامة خلال الفترة (1995–2010) --------- 90
شكل (4–8): الإنتاجية المتوسطة للعمالة التامة حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة (1995–2010) 90
شكل (4–9): نسبة القوى العاملة حسب فئات الجنس خلال الفترة (1995–2010)------- 93
شكل (4–10): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010)------- 94
شكل (4–11): اتجاهات النمو في الناتج المحلي الحقيقي والأجر اليومي في الأراضي
الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010) ---------- 95
شكل (4–12): معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2010) ----- 96
شكل (4-13): التغيير في القوة الشرائية للدولار خلال الفترة (1996–2010) ---------- 98
شكل (4-14): العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة (1995–2010) ---------- 99
شكل (5-1): مساهمة رأس المال المادي في النمو الاقتصادي ---------- 108
شكل (5–2): مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي ---------- 110
شكل (5–3): مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو الاقتصادي---------- 111

فهرس الملاحق

ملحق (1): بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995–2010) ---------- 133
ملحق (2): بيانات النماذج القياسية ---------- 146
ملحق (3): الطرق المستخدمة في تقدير رأس المال، وتقسيم البيانات السنوية لبيانات ربعية --- 152
ملحق (4): الأشكال البيانية للنماذج القياسية المستخدمة في التقدير ---------- 156

قائمة الاختصارات

Total factor productivity- TFP	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
Ordinary lest square-OLS	المربعات الصغرى العادية
Fully Modified Ordinary Lest Square FM-OLS	المربعات الصغرى المصححة كلياً
Gross domestic product GDP	إجمالي الناتج المحلي
Real Effective Exchange Rate- REER	سعر الصرف الحقيقي الفعال
Rate Forgein Direct Investment- RFDI	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الحقيقي
Rate Economic Openness- REX	الانفتاح الاقتصادي ممثل بنسبة الصادرات لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي
Inflation- INF	التضخم
Rate Direct Credit Facilities-RCF	نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي
Cointragtion	متكاملة من الدرجة CI
Autoregressive – AR	الانحدار الذاتي

الإطار العام للدراسة

- مقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، نظراً لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

ويمكن القول إن نظرية النمو الاقتصادي مرت بمرحلتين أساسيتين استناداً إلى منهج التحليل المستخدم، فحتى بداية النظرية الكينزية اعتمدت نظريات النمو الاقتصادي على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن يستند هذا التحليل إلى دراسات قياسية. وقد تمثلت الإسهامات النظرية لهذه المرحلة في كتابات التجاريين (الميركانتيليين)، ثم بعد ذلك ظهرت أفكار الفيزوقراط (الطبيعيون)، وتبعهم أفكار المدرسة الكلاسيكية ممثلة في آراء أبرز مفكريها آدم سمث ودافيد ريكاردو ومالتوس.

أما المرحلة الثانية قد بدأت مع ظهور كتابات كينز والتي أدت فيما بعد بظهور مدرسة اقتصادية جديدة في الفكر الاقتصادي عرفت بالمدرسة الكينزية، أسست لمنهجية جديدة في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وتشخيص محدداته، ووضع النماذج الكمية المفسرة للنمو، لاسيما الإسهامات الهامة للاقتصاديين البريطاني روي هارود (HarrodRoy) والأمريكي افسي دومار (Evsey Domar)، التي استخدمت فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية **(Traditional Neoclassical Growth Theory: exogenous growth)**.

ويعتبر نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، ولكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يمكن تفسيره، ولذلك أطلق عليه اسم نموذج النمو الخارجي للنمو **(Exogenous Growth)**، وهذا ما أدي لظهور أفكار جديدة في الثمانينات أدت إلى ظهور النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي والتي عرفت باسم نموذج النمو الداخلي **(The New Growth Theory: Endogenous Growth)**، وكانت أهم

المساهمات فيها مقدمة من الاقتصادي ROMER عام 1986 ونموذجه لعام 1990 بالإضافة لنموذج Lucas عام 1988.

ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي اجتهدت السلطة الفلسطينية على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مع بداية تأسيسها عام 1994، وتميزت السنوات الأولي من عمر السلطة الفلسطينية (1994-1999) بتحقيق معدلات نمو إيجابية، نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وسياسات تطوير الكادر البشري التي رافقت بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في بداية تأسيسها. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى وما نجم عن سياسات الاحتلال فقد تراجعت معدلات النمو، وأخذت في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتي عام 2010.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تحاول تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، من خلال تقدير مدى مساهمة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، وحساب مدى مساهمة إنتاجية العناصر الكلية (TFP) في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل أبرز المحددات لهذه الإنتاجية، مما يسهم في تحديد السياسات الكفيلة برفع إنتاجية عناصر الإنتاج من جهة، ورفع إنتاجية العناصر الكلية (التقدم التكنولوجي) بما يضمن استدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ودخل الفرد.

مشكلة الدراسة:

تطرقت العديد من النظريات الاقتصادية لموضوع النمو الاقتصادي، محاولة تفسير آلياته انطلاقاً من العوامل والتغيرات التي تؤثر فيه، وركزت بعض المدارس الاقتصادية على العوامل الداخلية، والبعض الآخر ركز على العوامل الخارجية، كما أضافت الدراسات التطبيقية متغيرات متعددة لتوسع دالة الإنتاج المستخدمة كإطار نظري لنماذج النمو، بما يتفق مع طبيعة الاقتصاد محل الدراسة، وخصوصية العوامل التي تتحكم فيه، ونظراً لتذبذب معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني منذ قدوم السلطة الفلسطينية، ولبيان مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني، ومحددات التقدم التقني المؤثرة في النمو الاقتصادي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير عنصر العمل على نمو الاقتصاد الفلسطيني؟

2- ما حجم تأثير عنصر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي؟

3- هل التقدم التكنولوجي هو الأكثر تأثيراً على معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني؟

4- ما العوامل والمتغيرات المحددة للتقدم التقني المؤثرة في النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

فرضيات الدراسة:

1- وفرة عنصر العمل في الاقتصاد الفلسطيني تجعله الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الحقيقي.
2- رأس المال المادي أقل مساهمة من عنصر العمل في نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.
3- السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وكذلك ضعف الاستثمار في مجال رأس المال البشري أدت إلى ضعف مساهمة التقدم التكنلوجي في نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية.
4- من المحددات الهامة المؤثرة على إنتاجية العوامل الكلية (TFP) في الاقتصاد الفلسطيني ما يلي:
أ- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** حيث يتوقع أن يكون لها تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على (TFP).
ب-**سعر الصرف الحقيقي الفعال:** حيث يتوقع أن يكون له تأثير سلبي ومعنوي على (TFP).
ج- **التضخم:** حيث يتوقع أن يكون له تأثير سلبي ومعنوي على (TFP).
د- **الانفتاح الاقتصادي:** حيث يتوقع أن يكون له تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على (TFP).
هـ-**الاستثمار الاجنبي المباشر:** حيث يتوقع أن يكون له تأثيراً ايجابياً ومعنوياً على (TFP).

أهمية الدراسة:

يتذبذب مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المختلفة عبر الزمن، وتسعى جميع الدول لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة والرفاه في المجتمع، ولكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل. ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- يعتبر تحديد وقياس مدى مساهمة عناصر الإنتاج في نمو الاقتصاد الفلسطيني غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية.
2- تتناول هذه الدراسة احد الموضوعات الهامة والمتمثلة في تحليل مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني في ظل افتقار أدبيات الاقتصاد إلى دراسة قياسية تطبيقية تتناول موضوع مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني.
3- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة على حد علم الباحث، والتي حللت مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني وستكون هذه الدراسة إضافة علمية يستفيد منها كل من يريد التعرف على مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني ومعرفة مدي تأثير محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وستركز الدراسة على النقاط التالية:

1- تقدير مدى مساهمة عناصر الإنتاج (العمل – رأس المال المادي) في نمو الاقتصاد الفلسطيني.

2- تقدير رأس المال المادي في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك وفق طريقة الجرد الدائم.

3- دراسة وتحليل إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل – رأس المال – التقدم التقني).

4- تقدير إنتاجية العوامل الكلية في الاقتصاد الفلسطيني وبيان المتغيرات المحددة له.

5- تقديم الاقتراحات والتوصيات لمتخذي القرار لاتخاذ سياسات تضمن استدامة النمو الاقتصادي في ظل الخصوصية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الأول
مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

مقدمة

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

ثالثاً: مقاييس النمو الاقتصادي

رابعاً: العلاقة بين النمو والتنمية والفوارق بينهما

خامساً: مصادر النمو الاقتصادي

سادساً: نظريات النمو الاقتصادي

سابعاً: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ثامناً: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (1883 – 1950)

تاسعاً: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

عاشراً: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي نموذج سولو

الحادي عشر: نظرية النمو الداخلي

الفصل الأول
مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم، نظراً لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن. كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديين عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

ويمكن القول إن نظرية النمو الاقتصادي مرت بمرحلتين أساسيتين استناداً إلى منهج التحليل المستخدم، فحتى بداية النظرية الكينزية اعتمدت نظريات النمو الاقتصادي على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن يستند هذا التحليل إلى دراسات قياسية. وكان لهذه النظريات الفضل في إبراز أهم عوامل النمو الاقتصادي لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي تفسيراً كمياً، وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر البيانات اللازمة سواء من حيث الدقة أو من حيث السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى الحداثة النسبية في نماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاتها. وقد تمثلت الإسهامات النظرية لهذه المرحلة في كتابات التجاريين (الميركانتيليين) الذين يُعتبرون من أوائل من اهتم بكيفية زيادة ثروة البلد (في الفكر الغربي) ثم بعد ذلك ظهرت أفكار الفيزوقراط (الطبيعيون)، وتتبعهم أفكار المدرسة الكلاسيكية ممثلة في آراء أبرز مفكريها آدم سمث ودافيد ريكاردو ومالتوس.

أما المرحلة الثانية والتي تعتبر أكثر دقة وموضوعية في تفسير النمو الاقتصادي وتحليل محدداته، فقد بدأت مع ظهور كتابات كينز والتي أدت فيما بعد بظهور مدرسة اقتصادية جديدة في الفكر الاقتصادي عرفت بالمدرسة الكينزية، أسست لمنهجية جديدة في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وتشخيص محدداته، ووضع النماذج الكمية المفسرة للنمو، لاسيما الإسهامات الهامة للاقتصاديين البريطاني روي هارود (HarrodRo) الأمريكي افسي دومار (Domar Evsey)، وهما من أبرز المفكرين الكينزيين، واللذين أدت كتاباتهما إلى ظهور ما يعرف بنموذج هارود – دومار وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في

بناء خطط التنمية في الدول النامية، واستخدم نموذج هارود – دومار فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية (Traditional Neoclassical Growth Theory: exogenous growth) وكان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقر.

ويعتبر نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه، ولكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عامل خارجي لا يمكن تفسيره، ولذلك أطلق عليه اسم نموذج النمو الخارجي للنمو (exogenous growth)، وهذا ما أدي لظهور أفكار جديدة في الثمانينات أدت إلى ظهور النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي والتي عرفت باسم نموذج النمو الداخلي (The New Growth Theory: Endogenous Growth)، وكانت أهم المساهمات فيها مقدمة من الاقتصادي ROMER عام 1986 ونموذجه لعام 1990 بالإضافة لنموذج Lucas عام 1988.

ويتناول هذا الفصل مفهوم النمو الاقتصادي، وتطور هذا المفهوم، وأنواعه وطرق قياسه، والتمييز بينه وبين مفهوم التنمية، ونظريات النمو الاقتصادي من التجاريين مروراً بالطبيعيين، وصولاً لنظرية النمو الكلاسيكية، ونظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي. وأبرز النظريات والنماذج الكمية المفسرة للنمو الاقتصادي، وتطورها عبر الزمن من كتابات كينز وصولاً إلى نموذج هارود – دومار وحتى نظريات النمو الحديثة مع التركيز على نموذج سولو.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها، سواء المتقدمة أم النامية، والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عجمية، وآخرون، 2006، ص73)، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساوياً لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني (عطية، 2003، ص11) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة سنة)، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي

أي أن معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم. ولا بد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها (عجمية، وآخرون، 2006، ص75).

ومما سبق فإن النمو الاقتصادي يعني:

تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل، أي أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها وهذا ما عرفه الاقتصادي كوزنتس في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي كما يلي "النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي" (عطية، 2003، ص11).

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي (صبيح، 2008، ص17-18):

1- النمو التلقائي (Spontaneous Growth):

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.

2- النمو العابر (Transient Growth):

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

3- النمو المخطط (Planned Growth):

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية.

ثالثاً: مقاييس النمو الاقتصادي (Measures of economic growth):

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي وبناءً على ذلك، فإن قياس التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي المعبرة عن ذلك النشاط، ولقياس النمو يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي (الماحي، 2010، ص 171-173):

1- المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لما يعادلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير، وإغفال أثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر بياناته سنوياً، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استناداً لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

نظراً لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، ولذلك أصبح من الضروري تعديل البيانات استناداً للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2- المعدلات العينية للنمو:

نظراً لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية: كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية.

3- مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري (خليل، 2005، ص888) وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، بناءً على ذلك المقياس.

رابعاً: العلاقة بين النمو والتنمية والفوارق بينهما:

مّر مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي، وما يتحقق من إنجازات، أي أن التنمية تعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة، وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى: كمحو الأمية ونشر التعليم والقضاء على الأمراض، إلا أن التركيز كان على الجوانب الاقتصادية، بمعنى أنها تهتم بزيادة الإنتاج، وبهذا المفهوم فإن التنمية ما هي إلا مرادفٌ للنمو الاقتصادي السريع (حلاوة، وصالح، 2009، ص29-30)، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على التصنيع لزيادة الدخل القومي وتحسين معدلات نمو اقتصادي سريعة، وامتدت هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وبعد فشل استراتيجية التصنيع اتبعت الدول استراتيجيات المعونات الخارجية والتجارة من خلال الصادرات.

بعد هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية يصبح أشمل ويأخذ الأبعاد الاجتماعية، بعدما كان مقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط، لأن النمو المرتفع في الدخل القومي أو الفردي لم يؤدِ لتحسين مستوى المعيشة، وانخفاض البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، من هذا المنطلق بدا كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل، حيث أخذت تركز على معالجة مشكلات البطالة، والفقر، واللامساواة، وذلك من خلال تطبيق نموذج "ددلي سيرز" الذي يعرف التنمية من خلال مكافحة الفقر، وحجم البطالة، واللامساواة في التوزيع، كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج "تودارو" الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد: (احترام الذات، وحرية الاختيار، وإشباع الحاجات الأساسية) وامتدت هذه الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين (عثمان، وأبو زنط، 2010، ص19-20).

ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ يظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية المهتمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، ولكن هذه المرحلة كانت تعالج

كل جانب من الجوانب منفصلاً عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المستديمة، حيث تعددت تعاريف التنمية المستديمة، وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت في هذا التقرير بأنها" تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " وعرفها ويبستر (Webster) على أنها التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (عثمان، وأبو زنط، 2010، ص25)، فالتنمية تنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فإن التنمية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد حسبما عرفها "مائير بالدوين" بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي، وخلال فترة زمنية طويلة، أما نيكولاس كالدور " Necolass Kaldor" فقد عرفها بأنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة، ودائمة في متوسط دخل الفرد عن فترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع (الوادي، والعيساوي، 2007، ص261-262)، فالتنمية الاقتصادية بمعناها الواسع، هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية، وفي أنماط السلوك، ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية، والروحية الكريمة للفرد والمجتمع (Barro&Mcleary,2003,p2).

- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

بالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما يختلفان اختلافات كبيرة فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة أما التنمية فتنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية حيث إن:

أ- التنمية الاقتصادية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان ذلك النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات.

ب- النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه

يكون مقروناً بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والعلاقات الخارجية.

ج- من الممكن حدوث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، وذلك عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع ممثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

د- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والمؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية (حلاوة، وصالح، ص30-32).

خامساً: مصادر النمو الاقتصادي (Sources of economic growth):

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر الإنتاج، ويستطيع أي مجتمع أن يزيد الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات)، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل، واستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو نظم إدارية أفضل، وتطبيق سياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية، وحيث أننا بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي فسنتناول أهم هذه العوامل وهي (الأشقر، 2007، ص74):

1- رأس المال:

ينقسم رأس المال لقسمين: (رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات، والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي، ورأس المال البشري المتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل. فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي (الحبيب، 1994، ص401)، فعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي (تودارو، 2006، ص168). دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، إذ أن زيادة الادخار تؤدي لزيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار، والذي يؤدي بدوره لزيادة الناتج والدخل ما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد (خلف، 2006، 107) فالمصانع والعدد والآلات تزيد رأس المال المادي للدولة، وهذا يؤدي لتوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية (تودارو، 2006، ص168).

2- النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملاً إيجابياً لحث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف في ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية (تودارو، 2006، ص171).

3- التقدم التقني:

يعد التقدم التقني من العناصر الهامة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج (خلف، 2006، ص104-105)، ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات، بل يشمل أيضاً استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات (الحبيب، 1994، 403).

4- الموارد الطبيعية:

تُعَد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دولٌ لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول (الحبيب، 1994، ص 403).

سادساً: فكر التجاريين والطبيعيين في النمو الاقتصادي:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد، وقد تناوله بالدراسة والتحليل العديد من الاقتصاديين في القديم والحديث، وُيعتبر المفكرون التجاريون أول

من اهتم بموضوع زيادة الثروة للبلد، بعد ذلك ظهرت المدرسة الكلاسيكية متمثلة في آراء كل من سمث، وريكارد، ومالتوس، وفي نهاية الخمسينات من القرن العشرين ظهرت النظرية النيوكلاسيكية متجسدة في نموذج سولو، والذي يعتبر أساساً للعديد من الدراسات والنماذج والنظريات التي جاءت من بعده، وفيما يلي ذكر لفكر التجاريين والطبيعيين في النمو الاقتصادي:

1- فكر التجاريين في النمو الاقتصادي (القرن 16-17 ميلادي):

تأثر فكر التجاريين بمعتقداتهم الخاصة بتحقيق القوة الاقتصادية من أجل خدمة أغراضها السياسية. ويرون أن القوة الاقتصادية تتحقق عن طريق نجاح الدولة في زيادة ثروتها من المعادن النفيسة، وزيادة عدد السكان. وذلك باعتبار أن الثروة هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الأمة. ولذلك اعتبروا أن التجارة الخارجية هي السبيل الوحيد لزيادة الثروة، وبالتالي فقد أولوها اهتماماً خاصاً، وأكدوا على ضرورة تدخل الدولة لتسيير التجارة مع العالم الخارجي وذلك لتحقيق فائض في ميزانها التجاري. واعتبر التجاريون أن المقياس الأساسي للتجارة في أوروبا هو الذهب والفضة، وأن رخاء وغنى وفقر الدولة يتوقف على مقدار ما لديها من المعادن النفيسة، وقد تركز اهتمامهم بالنمو الاقتصادي على مستوى الناتج الكلي وليس الناتج الفردي، باعتبار أن الناتج الكلي يعطي دلالة على حجم المجتمع وقوته السياسية، دون الاهتمام بالرفاهية الفردية لأفراد المجتمع.

كما نظر التجاريون إلى ثبات حجم الثروة الكلية في العالم، وذلك يعني أن ما تكسبه دولة من هذه الثروة هو خسارة في ذات الوقت لدولة أخرى، ولذلك نادى التجاريون بأن تسعى كل دولة للحصول على الذهب والفضة من الدول الأخرى عن طريق التجارة الخارجية، وبهذا تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة، حتى ولو كان على حساب مصالح دولة أخرى.

واستناداً إلى هذه النظرة فقد ميز التجاريون بين طبقات المجتمع من حيث نصيبهم من ثمار النمو في الناتج أو الدخل الذي يحدث في المجتمع، حيث أعطيت الأولوية والاهتمام لطبقة التجار والصناع، باعتبارها الطبقة المنتجة الأساسية، أما الطبقات الأخرى فقد أهملت كطبقة الزراع، ونادوا بانخفاض أجور الطبقة العاملة لزيادة ساعات عملهم، من أجل خفض التكاليف وزيادة حجم الناتج الكلي، مما يسهم في تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري (زيادة ما تحوزه الدولة من المعادن الثمينة).

مما سبق يلاحظ أن النمو الاقتصادي وفقاً للفكر التجاري يتركز في زيادة ثروة الدولة من المعادن الثمينة، وأن العامل الأساسي في حدوث هذا النمو هو التجارة واعتبارها أفضل وسيلة لجذب أكبر كمية من المعادن النفيسة، ولذلك يجب على الدولة أن تصدر سلعاً أكبر مما تستورد لتحقيق الفائض في الميزان التجاري، وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية في المساهمة في النمو، من خلال دورها الفاعل في زيادة حجم التجارة. أما قطاع الزراعة فقد أهمل نظراً لتعرضه للعديد من الظروف

منها (عوامل الطقس والمناخ، والمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل، وصعوبة تخزين المنتجات الزراعية لمدة طويلة لتعرضها للتلف).

ولهذا نادى التجاريون للاهتمام بالقطاع الصناعي لتحقيق أهداف القوة الاقتصادية، واقتصر دور القطاع الزراعي على إمداد القطاع الصناعي بالخامات وتوفير الغذاء الرخيص لتبقى الأجور منخفضة، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح عالية. وقد أعطى التجاريون للدولة دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، إذ عليها تشجيع التجارة الخارجية عن طريق فرض الضرائب الجمركية على الواردات، وتشجيع الصناعة بتخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات، وتوفير المواد الخام اللازمة من المستعمرات (الحبيب، 1985، ص3-5).

2- فكر الطبيعيين في النمو الاقتصادي (النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي):

يعتبر الطبيب الفرنسي كيناي مؤسس مذهب الطبيعيين، والذي قام برسم خريطة للاقتصاد أطلق عليها "الجدول الاقتصادي" الذي يوضح التدفق الدائري للسلع والنقود في الاقتصاد (القريشي، 2008، ص108). واعتبر هذا الجدول دليلاً على عمق نظرة كيناي للأفكار التي جاءت به، واستمرارها حتى منتصف القرن العشرين، حيث جاء البروفسور فيليبس ليترجم البيانات الواردة في الجدول إلى مدخلات ومخرجات.

ووفقاً لمنهج كيناي في تفسير النمو الاقتصادي وحدوثه فإن الثروة تنشأ من الإنتاج، ولذلك اعتبر القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد في المجتمع، ولذلك أُطلق على هذا الفكر اسم (فكر الطبيعيون أو الفيزوقراط)، حيث اعتقدوا أن طبقة المزارعين هي الطبقة التي يحدث فيها فائض اقتصادي حقيقي، يستعمل في عملية تنمية المجتمع، وذلك من خلال الإنفاق على تجهيز الأرض، والزراعة، والحصاد..... إلخ وينفق منه على استهلاك رأس المال والإنفاق على التجهيزات الأساسية للقطاع الزراعي كإصلاح الأراضي والمباني (الحبيب، 1985، ص6).

أما قطاع الصناعة فقد اعتبر نشاط يؤدي إلى تحويل المواد الأولية إلى شكل آخر مختلف بدون أن يزيد في كميتها بعكس الزراعة التي توجد إنتاج ملموس، وبالتالي نادى الطبيعيون بأن تقوم الصناعة بتوفير الأشياء الضرورية ومساعدة القطاع الزراعي في تحقيق الفائض. أما القطاع التجاري فقد اعتبر قطاعاً عقيماً لا يسهم في تحقيق النمو. وبناءً على ذلك فقد قسم كيناي طبقات المجتمع الى ثلاث طبقات على النحو التالي (القريشي، 2008، ص108):

أولاً: طبقة المنتجين: وتضم هذه الطبقة المزارعين الذين يزرعون الأرض بالإضافة للأعمال ذات الصلة باستغلال الغابات والمناجم والمحاجر والصيد وتربية الماشية.

ثانياً: الطبقة المالكة: وهم الأفراد الذين يملكون الأراضي ويعتبروا هم أساس النظام الطبيعي من وجهة نظر الطبيعيين، لأن عملهم هو الذي جعل الأرض صالحة للزراعة ودعا الطبيعيون لاحترام حقوقهم.

ثالثاً: الطبقة العقيمة: وهي الطبقة التي لا تنتج ناتجاً صافياً وتشمل هذه الطبقة جموع الصناع والتجار وأصحاب المهن وأفراد الخدمة المدنية.

مما سبق يتضح أن نظرية الطبيعيين في نمو الناتج القومي تعتمد أساساً على معدل تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض القطاع الزراعي، فإذا حدث وإن تم توزيع هذا الفائض على الطبقات المستهلكة فإن إعادة استثمار هذا الفائض سيقل ومن ثم ينخفض الناتج القومي. وتعود زيادة الفائض في القطاع الزراعي من وجهة نظر الطبيعيين للعوامل التالية (الحبيب، 1985، ص7-8):

أ- استخدام الوسائل الفنية في القطاع الزراعي.

ب- انخفاض معدلات الفائدة.

ج- إزالة القيود الجمركية على التجارة الداخلية والخارجية.

د- انخفاض الضرائب على الزراعة.

سابعاً: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

حاز موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك ولذلك ركزوا على العوامل المسببة له، وأهمها تقسيم العمل، وتراكم رأس المال والربحية. واهتموا بالبيئة التي تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية والسياسية). ونادى الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن. كما ركز التحليل الكلاسيكي على أن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال المتأتي من الأرباح. ونتيجة لزيادة الأرباح يزداد الادخار؛ وبالتالي يؤدي لرفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي. وفيما يلي استعراض موجز لنظرية النمو الاقتصادي عند أبرز الاقتصاديين الكلاسيك (الحبيب، 1985، ص16).

1- تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723- 1790):

تصدى آدم سميث لمنطق التجاريين ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة، وكان سميث أول عالم يؤكد أن الهدف الرئيسي لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك (شرر، 2002، ص18)، حيث مثلت آراء آدم سميث في كتابه طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776م بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة، وتفسير النمو الاقتصادي ومحدداته بصورة خاصة. واعترف سميث بأهمية القطاع الزراعي كمتطلب أساسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع رافضاً رأي الطبيعيين

المتمثل في أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى (خلف، 2006، ص105).

وركز سميث على القطاع الصناعي وطبقة الصناع كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع بسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتج عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، حيث تركز اهتمامه على العناصر التي تعزز النمو في إنتاجية العمل، وهنا يدخل دور تراكم رأس المال، وذلك لاعتقاده بأن العنصر الأساسي في نمو إنتاجية العمل هو تقسيم العمل؛ الذي بدوره يعتمد على التراكم الرأسمالي، كما أنه ربط بين التخصص وتقسيم العمل – الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج – وبين حجم السوق الذي قد يعطل حركة النمو الاقتصادي، ولذلك فهو ينادي بحرية التجارة والتبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية (Salvadori, 2003, p3-4).

واعتبر أن ضيق السوق تحد من التخصص وتقسيم العمل، لذلك فإن التوسع في التجارة وزيادة عدد السكان وتحسين وسائل المواصلات لهم أثر كبير في سعة السوق، وبالتالي التأثير على التخصص وتقسيم العمل (معروف، 2005، ص371).

واعتبر سميث أن التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومصدره الادخار الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية. وأن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار، وأن المدخرات كلها تستثمر بأكملها، وهذا يعنى عدم وجود تسرب من الدخل وقرار الاستثمار والادخار واحد في الفكر الكلاسيكي باعتبار أن الطبقة التي تدخر هي التي تستثمر وهي الطبقة الرأسمالية، أما طبقة العمال تنفق كل دخلها على الاستهلاك للبقاء على الحياة " حد الكفاف". وبين سميث بأن معدل الأرباح يهبط بسبب المنافسة بين الرأسماليين على العمال وكذلك بسبب ارتفاع الأجور (معروف، 2005، ص371). ومن جانبٍ آخر فقد اهتم سميث ببيئة المجتمع، وأوصى باتخاذ سياسات من شأنها أن تجعل هذه البيئة مناسبة لدفع عملية النمو، ومن هذه السياسات حرية التجارة الداخلية والخارجية، وإلغاء جميع القيود الخاصة، واهتمام الحكومة بالتعليم والأشغال العامة والضرائب لتحقيق إيرادات للدولة بالإضافة للمبدأ الفلسفي الشهير "اليد الخفية"(Invisible hand)، والذي يعني إن سعي كل شخص لتحقيق غايته يؤدي في نفس الوقت لاستغلال الموارد أحسن استغلال.

ووفقاً لنظرية سميث فإن عملية النمو حينما تبدأ فإنها تصبح متجددة ذاتياً (self-sustaining) نظراً لأن تقسيم العمل يرفع من الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح والدخول ومن ثم يتمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر للادخار والاستثمار، وهذا يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي ومن ثم المزيد من التخصص وتقسيم العمل حيث تسهم التكنولوجيا في ظهور آلات حديثة تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية ومن ثم زيادة الأرباح.... وهكذا. إلا أن سميث يرى أنه توجد حدود لعملية التراكمية للنمو الاقتصادي، ويعبر عن تشاؤمه عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم

الرأسمالي، حيث يركز الرأسماليون على الاستثمار في مجالات معينة، مما يؤدي إلى هبوط معدلات الأرباح، وينتهي الأمر إلى حالة من الركود.

ويرى سميث أن النمو الاقتصادي للمجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلاً بسبب بطء التقدم الفني، الذي يعتمد على تراكم رأس المال، بسبب انخفاض الأرباح، الناجم عن ارتفاع الأجور نتيجة لمحدودية الموارد وبالتالي يبدأ الاتجاه نحو الهبوط. ولا يعتبر هذا الهبوط تخلفاً عند سميث بل حالة سكون سرعان ما يخرج منها المجتمع مع تغير الموارد والتقدم الفني. حيث يستأنف المجتمع نموه من جديد وهكذا (الحبيب، 1985، ص22).

2- تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1833):

عمل ريكاردو على تعميق أفكار المدرسة الكلاسيكية وجعلها أكثر قوة. ويعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية بعد سميث، وارتبط باسمه العديد من الأفكار الاقتصادية منها ما يخص الأجور والريع والتجارة الخارجية. أما فيما يتعلق بأفكاره حول عملية النمو فإنه يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجةً لعدم إعطائه أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي، متأثر بالفترة التي عاشها في إنكلترا والتي تضمنت قلة وضعف استخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة، واستخدامها بشكل كبير في الصناعة (خلف، 2006، ص115). وقسم ريكاردو المجتمع لثلاث طبقات ليحلل النمو من خلال العلاقة التي تنشأ نتيجة توزيع الدخل على هذه الطبقات الثلاثة وهي:

أ- الطبقة الرأسمالية:

تعتبر هذه الطبقة ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية، ويوفرون أجوراً للعمال ومستلزمات هذه العملية، حيث إن هذه الطبقة تستهلك جزءاً قليلاً من دخلها والباقي يتحول للادخار الذي يعتبر الأساس لتراكم رأس المال. وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.

ب- العمال:

تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأسماليين مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، وتنفق طبقة العمال كل دخلهم على الضروريات، ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجور، فعند زيادة الأجور فوق أجر الكفاف، فإن هذا سيؤدي لزيادة السكان وزيادة عرض العمل، مما يؤدي لانخفاض الأجور لمستوى أجر الكفاف. وعند انخفاض مستوى الأجور دون مستوى الكفاف يؤدي ذلك لانخفاض السكان وقلة عرض العمل، مما يؤدي لارتفاع الأجور وصولاً لمستوى أجر الكفاف (خلف، 2006، ص 111- 112).

ج- ملاك الأراضي:

تعتبر هذه الطبقة غير منتجة، ويحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم. كما أن هذه الطبقة تنفق كامل دخلها على الاستهلاك الترفي.

وبناءً على التقسيم الطبقي للمجتمع يتم تحديد كيفية توزيع الدخل القومي حيث يوزع على أصحاب الأراضي (الريع)، بينما يحصل العمال على (الأجور)، ويحصل الرأسماليون على (الربح). وتنفق طبقتي الملاك والعمال دخلهما على الاستهلاك، في حين تكون الأرباح مصدر الادخار وبالتالي كلما كان توزيع الدخل القومي لصالح الرأسماليين كلما استمر المجتمع في النمو الاقتصادي والتطور.

ووفقاً لريكاردو فإن عملية النمو والتراكم المستمر لن تدوم، لأن عملية التوزيع ستميل مع مرور الوقت لصالح طبقة الملاك على هيئة ريع. ويحلل ريكاردو ذلك بأنه في البداية يكون عدد سكان المجتمع قليل، وينتج عن ذلك ارتفاع في الأجور والأرباح، وزيادة معدل التكوين الرأسمالي، وهذا يؤدي لارتفاع الإنتاج، فيرتفع الطلب على العمال، ومن ثم يرتفع الأجر، ويزداد السكان، ومع زيادة السكان على مساحة محدودة من الأرض يلجأ المجتمع لاستغلال الأراضي الأقل جودة، وهذا يؤدي لارتفاع الأجور الأمر الذي يحد من الأرباح، وتتناقص حتى تصل الأرباح للصفر أي أن (الدخل = أجور + ريع).

كما أن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض باستمرار الزيادة في التكوين الرأسمالي بسبب المنافسة بين الرأسماليين، وانخفاض الأرباح يؤدي لانخفاض التراكم الرأسمالي الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو، ونتيجة لذلك يتجه الاقتصاد نحو الركود لانخفاض الحصة من الأرباح وزيادة حصة كل من الريع والأجور (خلف، 2006، ص115-116).

وهكذا يتحكم في فكر ريكاردو عاملان أساسيان هما: تراكم رأس المال والنمو السكاني، فعندما يتزايد النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس المال، فإن المجتمع سينتهي لمرحلة الركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، وهنا فرق ريكاردو بين مجتمعين كلاهما متخلف، إلا أن المجتمع الأول يتميز بوفرة الأرض الزراعية الخصبة، ويعاني من الفقر والتخلف وانعدام الأمن في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المتوفرة، ويتسم هذا المجتمع بتزايد السكان وهنا يقول ريكاردو يجب أن تكون هناك حكومة قوية ذات سياسة فعالة للقضاء على التخلف وتعمل على استقرار الأمن بالإضافة إلى زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان.

أما المجتمع الثاني فهو مجتمع فقير ومتأخر ويعاني من ازدحام سكاني، وبالتالي فإن تنمية هذا المجتمع أصعب من المجتمع الأول، ولا ينجح في علاجها زيادة تراكم رأس المال لأن ذلك سيزيد عدد السكان، فيزداد الوضع سوءاً. والحل هو أن يرافق الزيادة في رأس المال نقص في عدد السكان، عن طريق السكان أنفسهم أو عن طريق السلطات الحاكمة.

مما سبق، يتضح أن ريكاردو يولي العوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي، كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية وغيرها، بالإضافة لأهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية، وشجع ريكاردو حرية التجارة، لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع، وتساعد في تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي، كما أن التجارة تساهم في إنجاح مبدأي التخصص وتقسيم العمل بين الدول، وبالتالي تنمو المجتمعات المصدرة والمستوردة لاستغلالها هذه الموارد المتوفرة استغلالاً أمثل (الحبيب، 1985، ص28–29).

3– تحليل روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1766 – 1834):

اشتهر مالتوس بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان بالرغم من نظرته التشاؤمية في ذلك، إذا اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية، في حين أن الإنتاج ينمو بمتتالية حسابية، وهذا يؤدي بدوره للضغط على الموارد باستمرار إذا لم تحدد الزيادة السكانية (القريشي، 2007، ص60). وبالرغم من ذلك فإن مالتوس اختلف مع بعض الكتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو وجاء بآراء مهمة للنمو الاقتصادي فاعتبر أن النمو يتمثل في الفرق بين أقصى ناتج قومي ممكن (potential output) والناتج القومي الفعلي، وتوقع نظام الثنائية في الدول النامية وتوقع وجود قطاعين: قطاع زراعي بطيء النمو وقطاع صناعي متقدم (خلف، 2006، ص116) حيث اعتبر أن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب قلة ارتباطها بالتقدم الفني والتكنولوجي. عكس قطاع الصناعة الذي يتميز بزيادة الغلة لإمكانية تطبيق التقدم التكنولوجي في القطاع الصناعي.

وباستغلال تراكم رؤوس الأموال المتوافرة في القطاع الصناعي تتحقق التنمية الاقتصادية، لأن القطاع الزراعي لا يمكن زيادة إنتاجيته حتى مع تطبيق التقدم الفني. كما أن القطاع الصناعي هو الأمل الوحيد لامتصاص الزيادة في السكان، وبالتالي تخفيف الضغوط على الأرض. وأوضح مالتوس أهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية، واعتبر أن النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، فكل قطاع يمثل سوقاً للقطاع الآخر، وفشل أي قطاع سيشمل اختناقاً للقطاع الآخر (الحبيب، 1985، ص32). ورفض مالتوس فكرة التوازن التلقائي بين عرض الادخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار مهاجماً قانون (ساي) العرض يخلق الطلب عليه المساوي له (خلف، 2006، ص 117–118). وللحفاظ على مستوى الربحية يرى مالتوس بأنه يجب أن ينمو الطلب الفعال بالتناسب مع إمكانات الإنتاج (القريشي، 2008، ص59).

ويرى مالتوس بأن طبقة العمال لا تدخر، وأنها تنفق كل دخلها على الاستهلاك، بينما الطبقة الرأسمالية هي التي تدخر وتوزع دخلها بين الادخار والاستهلاك، ولكن معظم دخلها يتجه للادخار ويتحقق التوازن عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار. وبين مالتوس أن الادخار يعني عدم

الاستهلاك، مما يؤدي لانخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الأرباح ومن ثم قلة في الاستثمار، ومن هنا نادي مالتوس بما يسمى الميل الأمثل للادخار، أي أن هناك حداً معيناً من الادخار يحتاج إليه المجتمع لتمويل الاستثمارات التي تحقق أرباحاً للمستثمرين، وإذا ارتفع الادخار عن هذا الحد فإن الطلب الفعال سيتأثر مما يؤدي للتأثير سلبياً على الاستثمار (الحبيب، 1985، ص31).

واعتقد مالتوس بأن التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند تراجع معدل التقدم الفني يظهر قانون تناقص الغلة، مما يؤدي لارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح، وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يؤدي لوصول الاقتصاد لحالة السكون أو الركود (خلف، 2006، ص119).

ثامناً: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (1883 – 1950):

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي ومن أوائل الذين ناقشوا التنمية كفرع مستقل بذاته عن فروع الاقتصاد، حيث رفض شومبيتر وصف التنمية بأنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، واعتبرها تغير تلقائي وغير مستمر وأن التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الازدهار، تعقبها انخفاضات حادة في فترات الكساد (القريشي، 2008، ص69). ووضع شومبيتر نظريته في النمو الاقتصادي على ثلاثة أسس وهي:

1- المنظم:

يعتبر المنظم (Entrepreneur) هو المحرك والدينامو الرئيسي للنمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر. والمنظم هو الذي يقدم شيئاً جديداً، فقد لا يقدم المال ولكن يقوم بتوجيهه واستغلاله. كما أن المنظم يعمل على إدخال طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها، ولكي يقوم المنظم بذلك فيجب أن يكون لديه المعرفة الفنية والقدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج (الحبيب، 1985، ص44).

2- الابتكارات:

تلعب الابتكارات دوراً هاماً في النمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر، وتأخذ أشكالاً عديدة مثل: اكتشاف موارد جديدة، أو استحداث سلع جديدة لا يعرفها المستهلك، أو استحداث أساليب إنتاج جديدة.....إلخ. (عجمية، الليثي، 2000، ص93).

3- الاستثمار والادخار:

اختلفت معالجة شومبيتر للادخار والاستثمار عن الكلاسيك فعند الكلاسيك كان قرار الاستثمار والادخار يتم عن طريق الطبقة الرأسمالية فقط، ولكن شومبيتر يرى أن الطبقة العاملة تقوم بالادخار (الحبيب، 1985، ص47).

ولقد قسم شومبيتر الاستثمار لنوعين (القريشي، 2007، ص70):

النوع الأول: الاستثمار التلقائي (Autonomous Investment): والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النظام الاقتصادي، وهو استثمار لا يتعلق بالتغيرات في الدخل أو الأرباح أو المبيعات، إنما يعتمد على عوامل طويلة الأجل تتعلق بالابتكارات التي يقوم بها المنظمون. ويتم تمويل هذه المشروعات بالاقتراض المصرفي. وبالتالي أدخل شومبيتر أهمية النظام المصرفي في عملية التنمية والنمو.

النوع الثاني: الاستثمار التابع (Induced Investment): وهو عبارة عن دالة لحجم النشاط الاقتصادي، ويعتمد مباشرة على الأرباح، وسعر الفائدة، والدخل، والمبيعات. ويرتفع الاستثمار التبعي بارتفاع الأرباح وبانخفاض سعر الفائدة (الحبيب، 1985، ص48).

واهتم شومبيتر بالاستثمار التلقائي باعتباره المحدد الأساسي في الواقع لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لأنه يتحدد بعملية الابتكار والتجديد التي يقوم بها المنظمون وعدم ارتباطه بالتغيرات في النشاط الاقتصادي (خلف، 2006، ص136).

وفي شرحه لآلية النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه استند شومبيتر على عدد من الافتراضات التالية للاقتصاد (خلف، 2006، ص139):

أ- العمل في ظل المنافسة الكاملة.

ب- هناك حالة من الركود والسكون.

ج- لا يوجد استثمار صافي. (أي أن الاستثمار الجديد يقتصر على الإحلال فقط ولا يأخذ صورة استثمار أصلي جديد).

د- الاقتصاد في حالة عمالة كاملة.

هـ- هناك فرص استثمارية يمكن استغلالها بواسطة المنظمين مما يؤدي إلى ازدهار المجتمع.

ويشرح شومبيتر ميكانيزم النمو الاقتصادي استناداً للافتراضات السابقة كما يلي: حيث يقوم المنظمون باستثمار الفرص المربحة للاستثمار، والتي تمول من خلال الاقتراض من المصارف، وبالتالي يبدأ المجتمع في السير نحو الازدهار، فتحدث زيادة في الطلب على عناصر الإنتاج، وترتفع دخولها، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية.

وينشط أصحاب المشروعات القديمة، ويحاول رجال الأعمال اقتناص فرص الازدهار ويلجأون للاقتراض من المصارف، وتكون هذه الموجة أكبر من الموجة الأولى وفي هذه المرحلة تكون مشروعات المنظمين الأوائل قد اكتملت وبدأت بإنتاج كميات كبيرة من السلع الإنتاجية وهذا يؤدي إلى تقليص أسواق المنشآت القديمة لعدم قدرتها على منافسة المنشآت الجديدة. والمنشآت التي تبقى من المنشآت القديمة لا يكون لها الريادة في السعر أو الإنتاج وتصبح خاضعة لشروط

المنشأة الجديدة. وهذه العملية يطلق عليها شومبيتر مصطلح "التدمير الخلاق" (The Process of Creative Destruction) (عجمية، والليثي، 2000، ص95).

مما سبق يتضح للباحث: أن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو أساس عملية التنمية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لأنه يساهم في التقدم الفني، وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، وإن الكلاسيك اهتموا بحرية التجارة وعدم تدخل الدولة إلا في أدنى الظروف، كما اعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على السكان والتقدم التكنلوجي والموارد الطبيعية ورأس المال.

تاسعاً: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

1- تحليلات كينز في النمو الاقتصادي (1833-1946):

يعتبر كينز من أهم اقتصاديي القرن العشرين، ولم يصل كينز إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية للنمو. وساعدت هذه السياسات والأدوات الكينزيون من بعده وصاغوا نظرياتهم في النمو الاقتصادي.

واهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة (نزاري، 2008، ص77). وانتقد كينز الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وأهمها قانون ساي ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، حيث يتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الكلي (القريشي، 2007، ص73).

وبقي كينز متوافقاً مع الكلاسيك من حيث ضرورة سيادة السوق، مُركزاً على الدور الذي يلعبهُ القطاع الخاص في الاقتصاد القومي، إلا أنه رفض مبدأ حيادية الدولة الذي جاءت به النظرية الكلاسكية. فوفقاً لكينز فإن للدولة دوراً هاماً في التدخل لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال، معتبراً أن الطلب الفعال هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه الدخل القومي وحجم العمالة، وأن على الحكومة أن توجه استثماراتها باتجاه يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في القطاع الخاص، ولا يجب أن تدخل كمنافس له، بل كنشاط تعويضي ودافع لزيادة التفاؤل لدى أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم. وفي حالة هبوط الدخل القومي، بسبب قصور المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة، فعلى الدولة أن تتدخل وترفع حجم الإنفاق عن طريق الضرائب التي تحصل عليها، وبالتالي ينشأ عجز في ميزانية الدولة، يتم تمويله من خلال النظام المصرفي، وبالتالي فإن كينز يعتبر أول من أسس لسياسة التمويل بالعجز في حالة عدم التوظف الكامل.

وفي مسألة كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي، طالب كينز بإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي فإن زيادة دخول هذه الطبقة ستعمل على زيادة الاستهلاك الكلي في المجتمع. ولتطبيق هذه السياسة يرى كينز ضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية، وكذلك نظام التأمينات الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع (الحبيب، 1985، ص65).

ومما سبق يرى الباحث أن اسهامات كينز: تكمن في كونه وضع أسس جديدة في الفكر الاقتصادي، أدت إلى بروز نظريات هامة في تفسير النمو الاقتصادي، وتحديد العوامل المؤثرة عليه، ومن أبرز النماذج الكينزية في ذلك نموذج هارود – دومار وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في بناء خطط التنمية في الدول النامية. كما أنه استخدم فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية (Traditional Neoclassical Growth Theory: exogenous growth) وكان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقر. وفيما يلي توضيح لهذه النماذج.

2- نموذج هارود دومار:

قام كل من روي هارود وافسي دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسألة استمرارية النمو، وافترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً كلياً على زيادة رأس المال، بالتوافق مع زيادة القوة العاملة، ومع التطورات التي تزيد من إنتاجية العامل (شرر، 2002، ص38-39). ونشر هارود نموذجه لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكينزي مركزاً على الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار المتمثل في الطلب الفعال من ناحية؛ وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من ناحية أخرى (معروف، 2005، ص383).

وقد طور كل من هارود ودومار دوال الإنتاج المستعملة في تحليل النمو الاقتصادي، فمن ناحية دومار طورها لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج هارود قد استعمل على نطاق واسع في البلدان النامية لبساطته في توضيح العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال (القريشي، 2010، ص91). وبالرغم من اختلاف النموذجين في بعض التفاصيل إلا أنهما استخدما نفس الافتراضات لذلك توصلا لنفس النتيجة (الحبيب، 1985، ص91).

ومن أهم الافتراضات التي بني عليها نموذج هارود – دومار: (القريشي، 2007، ص74-75):

أ- ثبات الميل الحدي للاستهلاك.

ب- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.

ج- ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.

د- الاقتصاد مغلق.

هـ- ثبات معامل (رأس المال | الناتج) أو (k / y).

و- عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار.

ز- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

فإذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية تربط بين رصيد رأس المال (k) وإجمالي الناتج (Y). بمعنى أنه إذا لزم ما قيمته 3 مليون دولار من رأس المال (آلات وأجهزة) لإنتاج تيار يساوي قيمته مليون دولار من الناتج، فإن هذا يعني أن أي إضافة لرصيد رأس المال (من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطي ناتجاً سنوياً بنفس النسبة 3 : 1 وهذه النسبة تسمى معامل رأس المال (Capital-Output Ratio COR) كما تعتبر مقياساً لكفاءة رأس المال (عجمية، وآخرون، 2006، ص157).

$$\boldsymbol{COR = dK/Dy} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وحيث إن أية إضافة إلى التكوين الرأسمالي في المجتمع (أي استثمار جديد) يكون مقيداً بمستوى الادخار الكلي والذي يتحدد بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{S = MPSY} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وحيث إن الاستثمار في نموذج هارود – دومار افترض أنه يساوى معدل النمو في رصيد رأس المال:

$$\boldsymbol{I = dK} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وحيث إن شرط التوازن يتطلب أن يتساوى الادخار القومي الإجمالي مع إجمالي الاستثمار القومي، ومن معادلة (2) و(3) نستنتج:

$$\boldsymbol{I = S = sY = dK} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بالتعويض من (4) في معادلة (1):

$$\boldsymbol{COR = (sY)/dY}$$

$$\boldsymbol{dY = sY/COR} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

إذن معدل النمو في الناتج (GY) وباستخدام معادلة (5) هو:

$$\boldsymbol{G(Y) = {}^{\Delta y}/_{y} = {}^{s}/_{COR}} \ldots\ldots\ldots (6)$$

والمعادلة (6) تمثل الشكل المبسط لنموذج هارود – دومار في نظريتهم للنمو الاقتصادي حيث نرى أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الادخار القومي (s) ومعامل رأس المال للناتج (COR).

ونرى من المعادلة أن معدل النمو يتناسب طردياً مع معدل الادخار وعكسياً مع معامل رأس المال. وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها القومي عليها أن تدخر نسبة من ناتجها القومي ومن ثم تستثمر هذا الادخار.

أما المعدل الفعلي الذي تنمو به عند أي مستوى من مستويات الادخار والاستثمار، فيعتمد على إنتاجية الاستثمار والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال أي أن إنتاجية رأس المال تساوي:

$$\mathbf{1/COR = Y/K}$$

بمعنى آخر فإن معدل النمو في الناتج = معدل الاستثمارات الجديدة مضروباً في معدل إنتاجيتها، وبالتالي فإن جوهر عملية التنمية وفقاً لهذا النموذج يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج القومي وتوجه للادخار (بدلاً من الاستهلاك). فإذا أمكن زيادة (s) في المعادلة (6) فإن الدول النامية ستتمكن من زيادة معدل النمو في الناتج (صبيح، 2008، ص52-53).

الانتقادات على نموذج هارود دومار:

- افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية وذلك لإمكانية تغيرهما خاصةً في الأمد الطويل، وبالتالي فإن تغير الفن الإنتاجي يؤثر على إنتاجية رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى (الحبيب، 1985، ص85).
- عدم اهتمام النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، بالإضافة لتأثير التقدم التقني (القريشي، 2007، ص77).

عاشراً: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي (Traditional Neoclassical Growth Theory) نموذج سولو:

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود – دومار ويعتبر نموذج روبرت سولو (Robert M. Solow) من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف سولو تقديم حلاً للمشكلة التي واجهت هارود – دومار، إذ يقول سولو: "في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة كل من هارود وافسي دومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود دومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد القومي قادراً على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن:

معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج × معدل نمو القوى العاملة

كما كانت كتابات هارود بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بأن النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعاً من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي بعملية بدأت وكأنها تعتمد أساساً على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم " (صولو، 2003، ص14-15).

حيث ادخل سولو نمط إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوي التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة (تودارو، 2006، ص150). حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.

وقد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء علي التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين أعوام (1909 – 1949) من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلي جزئيين منفصلين:

الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.

الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يعزى لزيادة رأس المال.

وجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت النتائج أن (12.5%) فقط من تغير الإنتاجية علي المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الآخر من نمو الإنتاجية يعود لما سماه سولو "بالتحول التقني" (economic and social commission for western asia.2007,p5). حيث يمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يعزى إلي زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها الدور الأكبر في ذلك الوقت (شرر، 2002، ص40–41).

وحسب النظرية النيوكلاسيكية القديمة للنمو يكون نمو الناتج من واحد أو أكثر من العوامل الثلاث (Snowdon &Vane, 2005, p612):

- الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق تطوير التعليم والنمو السكاني.
- الزيادة في عنصر رأس المال عن طريق (الادخار والاستثمار).
- التحسينات التكنولوجية.

ويؤكد نموذج سولو علي أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة لشرحه لمساهمات المصادر المختلفة لنمو الناتج والتي يمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta \mathbf{y} / \mathbf{y} = (\mathbf{1} - \boldsymbol{\alpha})(\Delta \mathbf{L} / \mathbf{L}) + (\boldsymbol{\alpha})((\Delta \mathbf{K} / \mathbf{K}) + (\Delta \mathbf{A} / \mathbf{A}) \dots \dots \dots (\mathbf{1})$$

حيث إن:

$\Delta y / y$: نمو إجمالي المخرجات (الناتج المحلي).

$(\Delta K/K)$: معدل نمو رأس المال.

$(\Delta L/L)$: معدل نمو العمل.

(α): حصة رأس المال من الناتج.

$(1-\alpha)$: حصة العمل من الناتج.

$\Delta A / A$: معدل التغير التكنولوجي، ويعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية (total factor productivity TFP) أو (بواقي سولو solow residuals).

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخلات (العمل ورأس المال) ومساهمة التحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات. وتحسب مساهمة كل عنصر علي النحو التالي:

- مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل x حصة العمل من الناتج.
- مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال x حصة رأس المال من الناتج.
- مساهمة التقدم التقني: وهو عبارة عن مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلي التحسينات في التكنولوجيا، وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى علي حالها. بمعني آخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات (كالعمل ورأس المال).

ويمكن الاستدلال علي مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في نمو الناتج، نظراً لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة، ويطلق علي التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية (TFP) Total Factor productivity.

ولعدم وجود طريقة مباشرة لقياس (TFP) يمكن الاستدلال عليها من خلال إعادة ترتيب المعادلة السابقة كما يلي (Vane & Snowdon, 2005, p613):

$$\Delta \mathbf{A} / \mathbf{A} = \Delta \mathbf{y} / \mathbf{y} - \{(\mathbf{1}-\boldsymbol{\alpha})(\Delta \mathbf{L} / \mathbf{L})\} - (\boldsymbol{\alpha})(\Delta \mathbf{K} / \mathbf{K}) \ldots\ldots\ldots (\mathbf{2})$$

ومن المعادلة يتضح أنه يمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات. ويتضح من المعادلة (2) أن معدل التغير التكنولوجي متغير خارجي يحدده متغيرات أخري تسهم في رفع الإنتاجية مثل البحث والتطوير والتقدم العلمي والتعليم والتدريب. وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما يتبقى من النمو في المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمي بواقي سولو (Solow Residuals)، وشرح سولو نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة معدل النمو من خلال عدة مراحل كما يلي (صبيح، 2008، ص89-92):

1- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي.
2- بيان أثر التغير في معدل الادخار ومعدل النمو السكاني في حالة عدم وجود تغير تكنولوجي.
3- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي في حالة وجود تغير تكنولوجي.

- نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي:

الشكل التالي يوضح طبيعة النمو الاقتصادي بدون تغير تكنولوجي كما شرحه سولو، ويتضمن الشكل ثلاث دوال وهي:

شكل (1-1)

الحالة المستقرة للاقتصاد في نموذج سولو

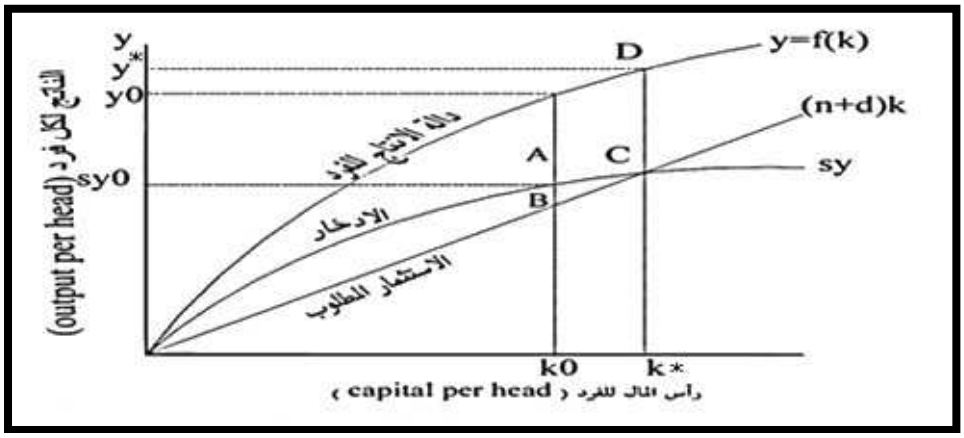

المصدر: Romer,David,1996,P16

أ- دالة الإنتاج للفرد $y = f(k)$:

تبين دالة الإنتاج لكل عامل العلاقة بين المخرجات (الناتج) لكل فرد ونسبة رأس المال لكل عامل. ومن خلال الشكل يلاحظ أنه مع ارتفاع رصيد رأس المال لكل عامل(k) يرتفع الناتج لكل عامل (y) نتيجة لتكثيف رأس المال الذي يزيد من إنتاجية العامل، ولكن الزيادة المتحققة في الإنتاج لكل عامل عند المستويات العليا لكثافة رأس المال أقل منها عند المستويات الدنيا بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ب- دالة الادخار (sy)أو$sf(k)$:

حيث تشير (s) إلى الميل الحدي (أو المتوسط) للادخار، و(Y) تمثل دخل الفرد وافترض أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل، لذلك فان الادخار للفرد يساوي (sY).

ج- دالة الاستثمار المطلوب $(n + d)k$:

وهي عبارة عن الاستثمار المطلوب للمحافظة على مستوى معين من رصيد رأس المال للفرد (K) والذي يعتمد على معدل نمو السكان (n) ومعدل الإهلاك (d)، وقد افترض أن معدل نمو السكان ثابت ($n = \Delta n / n$) وأن الإهلاك يمثل نسبة ثابتة من المخزون الرأسمالي. وعليه فإن الاقتصاد يحتاج عند مستوى معين من رأس المال للفرد إلى:

استثمار مقداره (nk) للعمال الجدد، واستثمار مقداره (dk) لتعويض الإهلاك في رأس المال (الآلات والمعدات). وهكذا يكون الاستثمار المطلوب لمستوى معين من رأس المال للفرد = (n + d)k، وبالتالي يمكن التعبير عن التغير الصافي في رصيد رأس المال للفرد كما يلي:

$$\mathbf{dk} = \mathbf{sy} - (\mathbf{n} + \mathbf{d})\mathbf{k} \dots\dots\dots (3)$$

وحيث إن:

$$\boldsymbol{y} = \boldsymbol{f}(\boldsymbol{k})$$

فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كالتالي:

$$\mathbf{dk} = \boldsymbol{s}\, \boldsymbol{f}(\boldsymbol{k}) - (\boldsymbol{n} + \boldsymbol{d})\boldsymbol{k} \dots\dots\dots (4)$$

وهذه هي المعادلة الأساسية لنموذج النمو النيوكلاسيكي (نموذج سولو)، وهي تبين أن التغير في نسبة رأس المال للعامل (dk) والتي تمثل درجة تكثيف رأس المال تتحدد بثلاث عوامل:

- معدل الادخار (الاستثمار) للفرد :(s): والذي تؤدي زيادته إلى زيادة التراكم الرأسمالي مما يؤدي لارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل إهلاك رأس المال(d): والذي تؤدي زيادته إلى انخفاض المخزون الرأسمالي وبالتالي انخفاض نسبة رأس المال للفرد.
- معدل النمو السكاني (n): والذي تؤدي الزيادة فيه لانخفاض نسبة رأس المال للفرد بسبب التوسع في رأس المال اللازم للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة (صبيح، 2008، ص93-95).

ومن المعادلات السابقة يمكننا أن نوضح الحالة المستقرة على المدى الطويل (long-run steady state)، والتي تتحقق عندما يكون $\mathrm{dk} = 0$ أي أن التغير في نسبة رأس المال للفرد تساوي صفر الأمر الذي يحدث عند القيم y^* و k^* بشرط أن (صبيح، 2008، ص95):

$$\boldsymbol{S}\, \boldsymbol{y}^* = \boldsymbol{sf}(\boldsymbol{k}^*) = (\boldsymbol{n} + \boldsymbol{d})\boldsymbol{k}^* \dots\dots\dots (5)$$

وتعرف (y^*) دخل الفرد و (k^*) تمثل رأس المال للفرد بقيم الحالة المستقرة (حالة الثبات). وهنا تتوقف عملية تكثيف رأس المال. وعند قيم الحالة المستقرة يكون إجمالي الاستثمار الفعلي (الإضافة إلى رصيد رأس المال + مخصص الإهلاك) مساوي تماماً الادخار الفعلي المتولد في الاقتصاد.

ويتضح من الشكل (1-1) الذي يمثل الحالة المستقرة للاقتصاد، أن ادخار الأفراد هو نسبة ثابتة من دخولهم، وأن منحنى الادخار (sy) يبين مستوى الادخار عند كل مستوى من نسبة رأس المال للفرد (k). أما الخط المستقيم $(\mathrm{n} + \mathrm{d})\mathrm{k}$ يظهر مقدار الاستثمار اللازم عند كل نسبة من رأس المال للعامل، وذلك للإبقاء على نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة وذلك بتوفير الآلات والمعدات اللازمة لإحلالها محل التالف منها، وتوفير الكمية اللازمة منها أيضاً للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة.

وبعد بيان وضع الحالة المستقرة، أراد سولو اثبات أن استدامة النمو الاقتصادي تكون من خلال التقدم التكنولوجي فقط، ولبيان ذلك بدأ بتحليل أثر التغيرات المختلفة في عناصر الإنتاج على معدل النمو الاقتصادي، وأثبت في كل مرة أن هذه التغيرات لا تؤدي إلى استدامة النمو، حيث يعود

الاقتصاد إلى التوازن دوماً عند الحالة المستقرة. وبالتالي فإن سولو توصل إلى أهمية التقدم التكنولوجي في استدامة النمو الاقتصادي من خلال إجابته التدريجية على الأسئلة التالية:

أ- ما أثر التراكم الرأسمالي على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي؟

ب-ما أثر التغير في معدل الادخار على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي؟

ج- ما أثر التغير في معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي؟

د- ما أثر التغير التكنولوجي على النمو في المدى الطويل؟.

وفيما يلي تحليل وإجابة الأسئلة السابقة كما توصل إليها سولو:

أ- أثر التراكم الرأسمالي على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي:

بناء على النموذج النيوكلاسيكي، فإن ارتفاع التراكم الرأسمالي يؤدي لزيادة كمية رأس المال المتاحة لكل عامل، وبالتالي تزداد إنتاجيته، ويؤدي ذلك لارتفاع مقدار المخرجات للعامل محركاً الاقتصاد إلى أعلي جهة اليمين في شكل (1-1)، وباستمرار تراكم رأس المال في الارتفاع، تزداد نسبة كثافة رأس المال للعامل حتى تصل في النهاية إلى(k^*)، وهنا يكون الادخار الفعلي مطابق تماماً للاستثمار الفعلي. ويكون الاستثمار المطلوب يساوي الاستثمار الفعلي عند النقطة (C). كما أن نسبة رأس المال للعامل لا تتغير وكذلك تكون المخرجات لكل عامل($y = Y/N$) ثابتة عند المستوى (y^*) وبذلك يكون الاقتصاد في حالة استقرار (وضع الثبات).

وعلى سبيل المثال إذا بدأ الاقتصاد من ادخار عند النقطة A على المنحنى sy وهو يفوق الاستثمار اللازم عند النقطة B على الخط $(n + d)k$ للإبقاء على $k0$ ثابتة.

أي أن: $sy > (n + d)k$ وهذا يعني أن معدل الادخار أكبر من معدل النمو السكاني ومعدل الإهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال للعامل (تكثيف رأس المال)، ومن ثم تزداد إنتاجية العامل، وبالتالي ينتقل الاقتصاد للأعلى جهة اليمين حتى يصل للنقطة c عند تقاطع المنحنى (sy) مع الخط $(n + d)k$. وتمثل النقطة c نقطة توازن الحالة المستقرة للاقتصاد يقابلها على المحور الأفقي مستوى ثابت لنسبة رأس المال \ للعمل (k^*) ومستوى ثابت من المخرجات لكل عامل (y^*)على المحور الرأسي. أما إذا كان $sy < (n + d)k$ فإن نصيب العامل من رأس المال ينخفض وبالتالي ينخفض نصيبه من المخرجات أيضاً لأن الاستثمار غير كاف لمواجهة النمو السكاني والإهلاك، وطبقاً لنموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي، فإنه مع استمرار تراكم رأس المال يبدأ مفعول تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال بالعمل، وهذا يؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة الاستقرار على المدى الطويل. وتكون نسبة رأس المال للفرد، ونسبة المخرجات لكل فرد، ثابتتين لفترة طويلة. وهكذا يتنبأ نموذج النمو النيوكلاسيكي أن الدول التي لها نفس معدلات النمو السكاني ونفس معدلات الادخار وتستخدم نفس

التكنولوجيا (أي لها نفس دالة الإنتاج) ستصل في النهاية لمستوى دخل واحد، وهذا هو مفهوم التقارب (convergence) عند سولو (صبيح، 2008، ص96).

ب- أثر التغير في معدل الادخار على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي:

طبقاً لنظرية النمو النيوكلاسيكية، لا يؤثر معدل الادخار على معدل النمو في المدى الطويل، أي أن معدل النمو طويل المدى مستقل عن معدل الادخار، ويتحقق التوازن عند النقطة c وعندها يتساوى الادخار مع الاستثمار المطلوب كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (1-2)

نموذج سولو في حالة التغيير في معدل الادخار

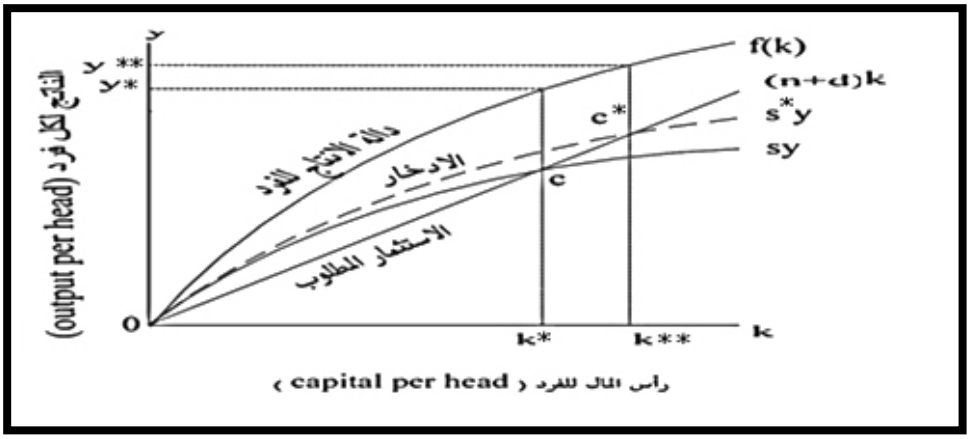

المصدر: صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية، كتاب جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص98.

ولكن إذا قام الأفراد بادخار نسبة أكبر من دخولهم أي انتقال(sy) إلى (*sy) وهذا يعني أن ما تم ادخاره أصبح أكبر مما هو مطلوب للمحافظة على رصيد رأس المال للفرد عند النقطة (c) وهو ما يسمح بزيادة رصيد رأس المال للفرد (k) والذي يستمر في الارتفاع إلى أن يصل إلى النقطة (c^*). ومع ذلك نلاحظ أن الاقتصاد عاد إلى معدل نمو الحالة المستقرة حيث ينمو الناتج الإجمالي بنفس معدل النمو السكاني أي أن ($dY/y = dN/N = n$).

وهكذا طبقاً لنموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي، فإن الزيادة في معدل الادخار ستؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من رأس المال من (k^*) إلى (k^{**}) وزيادة نصيب الفرد من الناتج (إنتاجية العامل) من y^* إلى y^{**} وبالتالي ينتقل الاقتصاد من مستوى الحالة المستقرة الأولي عند النقطة c إلى مستوى أعلى للحالة المستقرة عن النقطة c^* ومع ذلك بقي النمو الاقتصادي هو نفسه قبل زيادة الادخار (صبيح، 2008، ص97).

ج- أثر التغير في معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل بدون تغير تكنولوجي:

تفرض الزيادة في معدل النمو السكاني ضغوطاً قوية على تراكم رأس المال، وتصبح قوة العمل الموجودة أكبر، والشكل التالي يوضح أنه عند زيادة السكان من (n) إلى (n1) فإن خط توسع رأس المال ينتقل من الخط $(n+d)k$ إلى الخط (n1 + d)k بينما لا تتغير دالة الإنتاج ودالة الادخار.

شكل (1-3)

نموذج سولو في حالة التغيير في معدل النمو السكاني

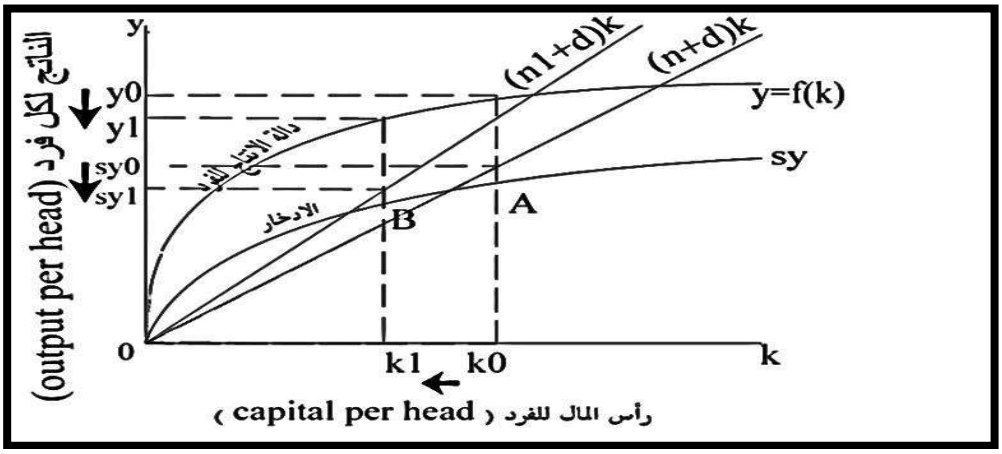

المصدر: (صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية، كتاب جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص100)

ونتيجة للنمو السكاني أصبحت قوة العمل الموجودة أكبر بالطبع ومع وجود نفس كمية الاستثمار (الادخار) تنتقل الحالة المستقرة من (A) إلى (B)، كما ينخفض رأس المال للعامل من (k0) إلى (k1)، وينخفض الادخار لكل عامل من (sy0) إلى(sy1)، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن الزيادة في معدل النمو السكاني تعمل على انخفاض معدل الدخل للفرد (صبيح، 2008، ص100).

د- أثر التغير التكنولوجي على النمو الاقتصادي:

شكل (1-4)

نموذج سولو مع تغيير تكنلوجي

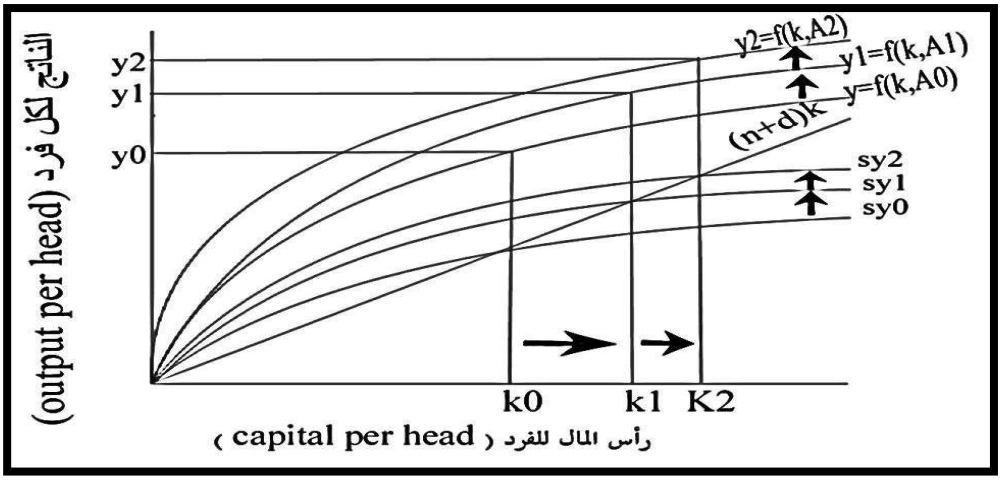

المصدر: صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية، كتاب جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص102.

استناداً إلى التحليل السابق، يتضح أن النموذج – بدون الأخذ بعين الاعتبار التغير التكنولوجي – يقود الاقتصاد تدريجياً لحالة التوازن المستقر على المدى الطويل حيث لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتاً عند مستوى الحالة المستقرة. والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف يفسر الارتفاع الكبير في الإنتاجية وفي متوسط دخل الفرد عبر الدول المتقدمة؟. إن التحليل السابق اعتبر أن التقدم التكنولوجي $(dA/A = 0)$ لأغراض تبسيط فهم سلوك الحالة المستقرة للاقتصاد، حيث استبعد ذلك الجزء من النمو المتعلق بالأجل الطويل. إلا أنه من المعلوم أن إدخال التقدم التكنولوجي في النموذج يؤدي إلى زيادة نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل. ولذلك فإن الإجابة على السؤال السابق تكمن في إدخال مفهوم التقدم التقني في النموذج، وبالتالي تصبح دالة الإنتاج على الصورة التالية:

$$\mathbf{y = Af((k)}$$

وعلى فرض أن: $\mathbf{g = dA/A}$

فإن دالة الإنتاج سترتفع بنسبة (g) كل سنة، ونتيجة لذلك سينمو كل من (y) و(k) في المدى الطويل بنفس معدل النمو التقني. (ماجد صبيح، 2008، ص101-102).

وعند كتابة دالة الإنتاج بالصورة التالية$y = Af(k \cdot n)$ فهنا تكون A تمثل عامل الإنتاجية الكلية (TFP)، وذلك لأن التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية جميع العوامل (صبيح، 2008، ص102). ويطلق على (g) اسم بواقي سولو (Solow Residuals)، ويشير إلى أن عامل الإنتاجية الكلية يقيس في الواقع جميع التغيرات في المخرجات (الناتج) التي لا نستطيع حسابها من خلال التغيرات في المدخلات الإنتاجية.

وبناءً على ما سبق، فإن نموذج النمو النيوكلاسيكي يتوصل إلى أن انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى يعود للتقدم التكنولوجي، وهذا يؤدي إلى وصول الاقتصاد مع مرور الزمن إلى حالة استقرار جديدة، وتكون المخرجات للفرد أعلى مما سبق، وهذا يدل على أن نمو دخل الفرد على المدى الطويل، وارتفاع نسبة رأس المال للفرد، يعودان للتقدم التكنولوجي كعامل خارجي (من خارج النموذج) (صبيح، 2008، ص103).

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها نموذج سولو فرضية التقارب، والتي توضح أن البلدان النامية مؤهلة للنمو بمعدلات أعلي من تلك السائدة في البلدان الغنية، وتكون هناك قوة لتعزيز التقارب في مستويات الدخل الفردي عبر البلدان (Barro, 1991, p407).

وفرضية التقارب مبنية علي أساس اعتبارين:

الاعتبار الأول: إن التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة.

الاعتبار الثاني: إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي. وهو لا يكون حكراً علي أحد فأي بلد تستطيع الاطلاع علي مبتكرات العلم، وقادر علي تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري (النقيب، 2006، ص10).

ولكن جاءت تجارب النمو الاقتصادي في العالم مخالفة لفرضية التقارب، خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية (كوريا –هونغ كونغ –سنغافورة) معدلات عالية جداً أعلي من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة. بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية علي تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية (النقيب، وآخرون، 2006، ص11)، وأدي فشل نظرية التقارب إلي ظهور النظرية الحديثة المعتمدة علي التقارب المشروط، حيث حاول الكلاسيكيون الجدد عزل بعض المتغيرات المؤثرة في معدل النمو بالإضافة لدخل الفرد، وأضافوا بعض المتغيرات كالنمو السكاني والتعليم والبحث والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي (تحليل الاقتصاد السوري، 2005، ص28).

الحادي عشر: نظرية النمو الداخلي:

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء علي مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاد لعدم الرضا عن تلك النظريات. والتي تؤكد علي إن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة: وفي غياب الصدمات الخارجية أو التقدم التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات ستصل إلي توقف النمو أي أن زيادة في الدخل القومي الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلي تكييفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال والعمل وإنما تعود لمجموعة ثالثة من العوامل تعرف ببواقي سولو (القريشي، 2010، ص99) وترجع النظرية النيوكلاسيكية معظم النمو الاقتصادي لعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي مما أدي لازدياد المعارضة لهذه النماذج خاصة في الثمانينات وبداية السبعينات ولم تنجح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة الأمر الذي أدى لظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلية (القريشي، 2007، ص87)، وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة نموذج سولو علي توضيح التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة لسببين هما (دحمان، والبشير، ص13):

- افتراض ثبات معدل نمو التقدم التكنولوجي A.
- افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.

ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية (معروف، 2005، ص398):

1- اعتبار التقدم التكنولوجي محدداً داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.

2- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.

3- إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

4- إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزاً لنشاطات البحث والتطوير.

وأدخلت نظرية النمو الداخلي مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، بالإضافة للمصادر السابقة المشار إليها في النظرية النيوكلاسيكية، فنجد مثلاً Romer يركز أبحاثه في هذا المجال علي البحث والتطوير، بالإضافة إلي التمرن عن طريق التطبيق، أما Lucas فقد ركز علي رأس المال البشري، وركز Barro علي البني التحتية والنفقات العمومية، وركز آخرون علي الانفتاح الاقتصادي ودورة في النمو الاقتصادي وما زلت نظريات النمو الداخلي قيد التطوير (Petrakos, and Others ,2007,p5).

خلاصة الفصل الأول

أن نظرية النمو الاقتصادي هدفت إلى البحث عن عوامل النمو الاقتصادي، ولقد مرت نظرية النمو الاقتصادي بمرحلتين، إحداهما: المرحلة الأولى ما قبل النظرية الكينزية كان الاعتماد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي، ولم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي بشكل كمي، ومرحلة ما بعد كينز بدأت المحاولات في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود دومار، الذي ووجه بانتقاد من سولو الذي قدم نموذجاً جديداً بإدخال عامل التكنولوجيا في النموذج معتبراً أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يمكن تفسيره.

وكان يهدف سولو من وراء ذلك البحث عن أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وتوصل إلى أنه كلما كان في دولة ما تطور تقني وتراكم رأسمالي كبيرين ونمو سكاني ضعيف ساعدهما على التطور، وهذه النتيجة الأولي التي توصل لها سولو، أما النتيجة الثانية التي توصل لها هي فكرة التقارب بين الدول أي يمكن للدول النامية اللحاق بالدول الغنية في المدى البعيد، إذا توفرت بعض العوامل كالتراكم الرأسمالي مثلاً وهذه الفكرة أيضا تعرضت لانتقادات حادة على يد مجموعة من الاقتصاديين حيث أثبت الواقع عكس فكرة التقارب ولوحظ أن الدول الغنية زادت تطوراً وغنى وأصبحت الهوة كبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. كما أن فكرة سولو الخاصة بالرقي التقني واعتباره متغيراً خارجياً وعدم تقديم النموذج تفسيراً لكيفية وطريقة تطور هذا العامل رغم أهميته.

وجاءت نماذج النمو الداخلي لتعالج المشاكل التي واجهها نموذج سولو وخاصة فكرة التقارب التي أرجعتها نماذج النمو الداخلي لفرضية تناقص الإنتاجية الحدية بالإضافة للبحث عن وسائل وسياسات تطور العامل التقني، وتوصلت هذه النماذج لإلغاء فرضية الإنتاجية المتناقصة واعتبار التقدم التقني كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي، وأنه يجب أن يعمل الاقتصاد في ظروف الاحتكار واعتبرت هذه النماذج أن أي سياسة لها قدرة على التأثير إيجابياً على البحث والتطوير تعد مقبولة، ويجب على الدولة أن تكون مستعدة للتدخل لمساعدة وحماية الابتكارات والاختراعات الجديدة بالإضافة لزيادة التكوين والتعليم والتدريب لأفراد المجتمع.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة في مجال تحليل مصادر النمو الاقتصادي

مقدمة

أولاً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين

ثانياً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في المنطقة العربية

ثالثاً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الدول الأخرى الاجنبية

رابعاً: تعقيب عام على الدراسات السابقة

الفصل الثاني
الدراسات السابقة في مجال تحليل مصادر النمو الاقتصادي

مقدمة:

يتناول هذا الفصل بعض الدراسات التي قامت بتحليل مصادر النمو الاقتصادي باستخدام نموذج النمو الخارجي ونموذج النمو الداخلي. حيث ركزت النظريات الاقتصادية على دور العمل ورأس المال المادي والبشري والتقدم التقني في عملية النمو الاقتصادي، في حين تناول عدد من الدراسات التطبيقية العديد من العوامل كالإنتاجية والتطورات المالية وعرض النقود والتضخم وسوق الأسهم وهيكل الأسعار والاستثمار الأجنبي والإنفاق الحكومي والإنفاق العسكري.....إلخ.

كما اختلفت الدراسات السابقة من حيث النموذج المستخدم لتوصيف هذه العملية وتعددت الطرق والمناهج المستخدمة في هذا المجال كما سيتضح في الفصل القادم.

إن الدراسات السابقة التي تناولت دراسة مصادر النمو الاقتصادي متعددة ومتنوعة في الدول المتقدمة وتطورت فيما بعد مع تطور الأساليب والنماذج القياسية في هذا المجال، وعلى الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات في الدول المتقدمة، فإنها محدودة جداً في فلسطين على حد علم الباحث.

أولاً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين:

1- دراسة (International Monetary Fund, 2011)، بعنوان:

"Macroeconomic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2010، وتقييم النمو الاقتصادي خلال الفترة (1968-2010)، بالإضافة إلى تقدير حجم الفجوة في أداء النمو الاقتصادي مقارنة بين مسار الناتج المحلي الإجمالي بالضفة العربية وقطاع غزة، بمسارات للناتج المحلي الإجمالي طبقت منهج سولو في التقدير وذلك على أساسين:

أداء الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1968-1987) باعتبارها فترة شهدت انفتاحاً أكثر على إسرائيل، ومن ناحية أخرى أداء مجموعة بلدان[1] اتسمت بنصيب للفرد من الناتج المحلي الحقيقي يماثل الذي كان سائد في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994، وطبقت الدراسة إطار محاسبة النمو المعياري لتحليل الناتج في الضفة الغربية وغزة إلى مساهمات كل من رأس المال والعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك من خلال النموذج التالي:

$$Yt = At.F(Kt, Lt)$$

(1) البلدان هي: انغولا، أرمينيا، بوتان، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية الصين الشعبية، كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، غيانا، جوجيا، كيريباتي، موريتانيا، مولدوفا، منغوليا، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، أوزبكستان.

حيث أن:

Yt: الناتج الكلي.

Kt: مخزون رأس المال المستخدم في الإنتاج.

Lt: حجم القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية.

At: المستوى التقني أو (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج).

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ معدل النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة **(1.8%)** خلال الفترة (1968–1987)، في حين بلغ **(-0.5%)** في المتوسط خلال الفترة (1994–2010)، ولو استمر معدل نمو الإنتاجية لعوامل الإنتاج منذ عام 1994 عند نفس مستواه السائد في الفترة (1968–1987)، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2010 كان سيصبح أعلى بنسبة **(56%)** عما كان عليه.
- بلغ معدل النمو في بلدان المجموعة **(4%)**، وجاء معدل النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أقل البلدان، ولو استمر وسيط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة عند النسبة **(3%)** منذ عام 1994، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2010 كان سيصبح أعلى بنسبة **(110%)** عما كان عليه.

2- دراسة (مكحول، 2001)، بعنوان: النمو الاقتصادي والتوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظيف على المستويين الكلي والقطاعي، إضافة لتقدير القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الفلسطيني. واعتمد الباحث على طريقة المتوسطات لتقدير مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج للفترة (1995–1999) مستخدماً الصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{g(ei) = mi * (vi) * si}$$

حيث تمثل:

$g(ei)$: حصة القطاع (i) في استيعاب الزيادة في القوى العاملة.

mi: مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج للقطاع (i).

g(vi): معدل نمو الإنتاج (القيمة المضافة) للقطاع (i).

Si: نسبة العاملين في القطاع (i) من مجموع القوى العاملة.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود ترابط قوي بين النمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية والتوظيف، وقد بلغت مرونة التوظف بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلي **(0.80)** و**(0.78)** لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتبين أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، إذ بلغت **(85%)** في الضفة الغربية، أي أنه يمكن استيعاب **(85%)** فقط من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية، في حين بلغت **(52%)** في قطاع غزة.

3- دراسة (داودي، والمن، 2001)، بعنوان[1]: العوامل الديمغرافية ونمو الاقتصاد الفلسطيني في الاجل الطويل:

هدفت هذه الدراسة لحساب النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1999)، ونظراً لعدم توفر بيانات عن رأس المال المادي، فقد قدرت الدراسة رأس المال وفق طريقة الجرد المستمر[2] بناءً على أن نسبة الإهلاك تساوي **(4%)**، واستخدمت الدراسة العلاقة التالية لحساب النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

$$A_t = y_t - \alpha k_t - (1-\alpha) l_t$$

حيث أن:

Y_t: تمثل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

k_t: مخزون رأس المال المقدر.

l_t: العمالة المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

A_t: نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي **(6%)**، وبلغ مساهمة رأس المال المادي **(4.2%)** في نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت مساهمة العمل (1.3%)، أما نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فقد بلغت **(0.4%)**، وذلك خلال الفترة (1970-1999).

---

(1) هذه الدراسة موجودة ضمن المرجع التالي (روزا، وآخرون، 2001) ص125.

(2) طريقة الجرد الدائم: هي طريقة لحساب مخزون رأس المال، حيث تفترض ان مخزون رأس المال في فترة ما عبارة عن تراكم الاستثمارات الثابتة للسنوات السابقة، ويتم حساب مخزون رأس المال وفق هذه الطريقة من خلال الصيغة التالية: $K_t = I_t + (1-\partial)K_{t-1}$ ، حيث I_t : إجمالي الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت)، و∂ معدل اهتلاك رأس المال.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي ما قبل عام 1994 كان أفضل من الفترة اللاحقة حيث انخفض معدل النمو خلال الفترة (1990–1999) إلى **(3.3%)**، وبلغ مساهمة رأس المال **(4.1%)**، ونسبة العمل **(3.4%)**، في حين بلغت نسبة مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(4.2%)**.

ثانياً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في المنطقة العربية:

1- دراسة (الخطيب، 2010)، بعنوان: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) في الاقتصاد السعودي وتحديداً في القطاع غير النفطي خلال الفترة (1970–2007) بالأسعار الثابتة، ونظراً لعدم توفر بيانات حول مخزون رأس المال، فقد تم تقديره باستخدام طريقة الجرد الدائم، وبتطبيق منهج Nehru and Dhareshwer)[1] لحساب مخزون رأس المال المادي في الفترة الابتدائية، ثم قدرت الدراسة مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي بتطبيق منهج التكامل المشترك، ولخصوصية الاقتصاد السعودي تم اختيار العديد من المتغيرات المؤثرة في الإنتاجية الكلية منها:

(الاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي، ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح الاقتصادي، والتضخم، والإيرادات النفطية، والتطور المالي مقيماً بنسبة كتلة النقود M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم العمالة الوافدة، ومقدار الواردات الرأسمالية)

واستخدم الباحث المعادلة التالية للحصول على معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

$$\mathbf{At} = \mathbf{Yt} - \boldsymbol{\alpha}.\mathbf{Kt} - (\mathbf{1}-\boldsymbol{\alpha})\mathbf{Ht}$$

حيث α تمثل حصة رأس المال المادي من الناتج الكلي.

$(1-\alpha)$ حصة رأس المال البشري.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- إن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد زادت سنوياً بمعدل طفيف قدره **(0.5%)**، أما معدل رأس المال المادي فقد نما بمقدار **(7.4%)**، وكان معدل نمو رأس المال البشري **(5.4%)**. وعند تقسيم الفترة (1970–2007) لفترات بينت الدراسة أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بلغ **(0.044)** خلال فترة السبعينات، و**(0.0050)** خلال سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرون، وهي الفترات التي اتصفت بارتفاع أسعار النفط، وبلغ **(-0.008)** خلال فترة الثمانينات التي ترافقت أحداثه الاقتصادية مع انخفاض حاد في العوائد النفطية في المملكة السعودية.

(1) منهج (Nehru and Dhareshwer) هو عبارة عن منهج لتقدير مخزون رأس المال، حيث تؤخذ قيم الاستثمار في الفترة الزمنية الأولى، بأخذ القيمة المقدرة للاستثمار في الفترة الأولى بعد اخذ الانحدار الخطي للوغاريتم الاستثمار بالنسبة للزمن.

- ارتباط الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بكل من الإيرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي، ومعدل التضخم، وعدم ارتباط المتغيرات الأخرى، حيث بينت التقديرات أن كل زيادة في الإيرادات النفطية بنسبة **(1%)** ستؤدي إلى تغيير في مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة **(0.39%)**، أما الزيادة في الانفتاح الاقتصادي بنسبة **(1%)** ستؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية لعوامل الإنتاج بنسبة **(0.78%)**، وأن ارتفاع معدل التضخم بنسبة **(1%)** ستؤدي إلى خفض مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة **(0.87%)**.

2- دراسة (الصقري، 2010)، بعنوان: مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي: النموذج العماني".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مصادر النمو في الاقتصاد الخليجي في الفترة الزمنية (1970-2007) بالأسعار الثابتة، واحتساب معامل الإنتاجية الكلية (TFP)، وذلك من خلال استخدام نموذج دالة كوب – دوغلاس، والذي تضمن متغيرات رأس المال والعمال والتكنولوجيا كما في المعادلة التالية:

$$Y_t = A_t.F(K_t, L_t)$$

حيث يمثل:

Yt: الناتج الكلي.

Kt: مخزون رأس المال المستخدم في الإنتاج.

Lt: حجم القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية.

At: المستوى التقني أو (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج).

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغت نسبة مساهمة رأس المال **(143%)** في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبة مساهمة العمل **(24%)**، بينما كانت نسبة مساهمة التكنولوجيا والكفاءة **(-66%)** في الفترة (1970-2007). وعندما تم فصل البيانات لمرحلتين (1970-1988) و(1989-2007) وتقدير مساهمة معامل إنتاجية العوامل الكلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن مساهمة التكنولوجيا والكفاءة كانت سالبة في الفترة الأولى، ولكنها موجبة في الفترة الثانية، وتعود سلبية الإنتاجية الكلية في الفترة الأولى لوجود طاقة فائضة في الاقتصاد، نتيجة استيراد كميات كبيرة من رؤوس الأموال والآلات، بالإضافة للنمو الكبير في رأس المال الذي تحقق بنسبة **(25%)** سنوياً خلال الفترة (1971-1985)، ونمو العمالة السنوي البالغ **(5%)** في نفس الفترة، وهذا ما يؤكد أن نمو رأس المال والعمالة فاق جميع المدخلات الأخرى، أما الفترة الثانية فاتسمت بتغيير في هياكل الإنتاج أي أن مدخلات الإنتاج أصبحت أكثر كفاءة.

3- دراسة (الخطيب، 2009)، بعنوان: محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة (1970–2006) بالأسعار الجارية، واستخدمت الدراسة النموذج الموسع لقياس النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إدخال بعض المتغيرات الإضافية التالية: (متغير القروض الحكومية الميسرة الممنوحة للقطاع الغير نفطي، ومتغير الإنفاق الحكومي، ومتغير كتلة النقود بالمقياس الموسع M3 في الاقتصاد السعودي). ووفقاً لذلك فإن النموذج المستخدم في هذه الدراسة أخذ الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Y = F(K_G\ , K_P\ L_G, L_P. B. G. M)}$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي.

KG: إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحكومي.

KP: إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص.

LG: قوة العمل في القطاع الحكومي.

LP: قوة العمل في القطاع الخاص.

B: القروض الحكومية الميسرة الممنوحة للقطاع الخاص.

G: الإنفاق الحكومي عدا القروض الحكومية الميسرة.

M: كتلة النقود بالمقياس الموسع $M3$.

ومن خلال الاشتقاقات الرياضية وتقسيم العمالة الكلية إلى عمالة سعودية (L_S)، وعمالة وافدة (L_{F}) بدل العمالة في القطاع الحكومي والعمالة في القطاع الخاص، كما استغنت الدراسة عن متغير رأس المال (K) لعدم توفر بياناته، واستبدلته بنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة للنموذج التالي:

$$\boldsymbol{y = \alpha_0 + \alpha_{KG}\frac{I_G}{Y} + \alpha_{KP}\frac{I_P}{Y} + e_{ls}\dot{L}_S + e_{LF}\dot{L}_F + e_B\dot{B} + e_G\dot{G} + e_V\dot{M} + \epsilon\varepsilon}$$

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ معامل نسبة الاستثمار في القطاع الخاص **(0.697)**، كما بلغت **(0.535)** في القطاع الحكومي، وقدرت مرونة كتلة النقود بالنسبة للناتج الإجمالي غير النفطي **(0.4)**، بمعنى أن كل زيادة في كتلة النقود بمقدار **(1%)** ستؤدي لزيادة معدل نمو الناتج الإجمالي غير النفطي بنسبة **(0.4%)**.

- كانت العمالة في القطاع الحكومي ذات تأثير موجب ولكنه غير معنوي، بينما العمالة في القطاع الخاص ذات تأثير سلبي ولكنه غير معنوي، وهذا يعود لاستخدام الدراسة قوة العمل[1] بدلاً من العمل المشارك فعلياً في العملية الإنتاجية.
- بلغت مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي **(0.4)**، وبلغت قيمة القروض الحكومية بالنسبة للناتج الإجمالي غير النفطي **(0.07)**، بمعنى أن كل زيادة في القروض الحكومية بنسبة **(1%)** ستؤدي لزيادة معدل نمو الناتج الإجمالي غير النفطي بنسبة **(0.07%)**.

4- دراسة (عبدالكريم، وسمير، 2008)، بعنوان: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير دالة كوب دوغلاس في الفترة (1970-2005)، مستخدمة النموذج التالي:

$$\mathbf{PIB_t} = \boldsymbol{A.ABFF^{\alpha}.EMP^{\beta}}$$

حيث أن:

PIB: الناتج المحلي الخام باعتباره المعبر عن حجم الإنتاج الكلي في الجزائر.

ABFF: التراكم الخام للأصول الثابتة، بدلاً من رصيد رأس المال لغياب الإحصاءات عن رأس المال في الاقتصاد الجزائري.

EMP: حجم العمالة.

وحولت الدراسة الدالة إلى الشكل الخطي، وذلك بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على طرفي المعادلة، وإضافة الخطأ العشوائي لتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{LNPIB_r = LNA + \alpha.LNABFF_t + \beta LNEMP_t + \varepsilon_t}$$

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ معدل النمو الاقتصادي **(4.57%)** خلال الفترة (1985-2005).
- بلغ مساهمة التراكم الخام الإجمالي**(2.73%)** خلال الفترة (1985-2005)، وبلغت نسبة مساهمة العمالة **(2.47%)** خلال نفس الفترة السابقة.

(1) قوة العمل تتضمن المشتغلين والعاطلين عن العمل.

- بلغت نسبة مساهمة التكنولوجيا والعناصر الأخرى **(-0.63%)** خلال الفترة (1985-2005)، ويعود تدهور الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للأوضاع السياسية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات، وخاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

5- دراسة (عصب، 2007)، بعنوان: "تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي: 1990 – 2004".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية، والمعونات الدولية على تزايد معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين وسائل الإنتاج والتنمية البشرية، وذلك من خلال استخدام دالة كوب – دوجلاس لتقدير مدى مساهمة كل عنصر من عناصر النمو الاقتصادي المتمثلة في رأس المال، والقوى العاملة، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP) في النمو الاقتصادي، كالتالي:

$$y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha} \dots\dots\dots \{1\}$$

حيث يمثل:

Y: الناتج الكلي.

K: مخزون رأس المال المستخدم في الإنتاج.

L: حجم القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية.

A: المستوى التقني أو (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج).

α: نصيب رأس المال من قيمة الإنتاج.

$1 - \alpha$: نصيب العمل من قيمة الإنتاج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (1) لتصبح كالتالي:

$$\Delta Y/Y = \Delta A/A + \alpha\,\Delta K/K + (1-\alpha)\,\Delta L/L \dots\dots \{2\}$$

ولعدم توفر بيانات عن مخزون رأس المال (K)، عدلت الدراسة المعادلة السابقة، وبما أن نصيب رأس المال من قيمة الإنتاج (α) تساوي الإنتاجية الكلية لرأس المال مضروبة في نسبة رأس المال للناتج المحلي $(MPK.\frac{K}{Y})$، وحيث أن التغيير في المخزون الرأسمالي يساوي الاستثمار أي أن $\Delta K = I$ ، فتكون الصورة النهائية للمعادلة كالتالي:

$$\Delta Y/Y = \Delta A/A + MPK.\frac{I}{Y} + (1-\alpha)\,\Delta L/L \dots\dots \{3\}$$

وبإحلال g بدلاً عن ΔY/Y ، و $\hat{A}$ بدلاً من ΔA/A، و $\hat{L}$ بدلاً من $\Delta L/L$ فتصبح المعادلة:

$$g = \hat{A} + (MPK)\frac{I}{Y} + (1-\alpha)\hat{L} \dots\dots\dots \{4\}$$

وبما أن $\hat{A}$ تمثل الجزء المتبقي من معادلة الانحدار، بالتالي يمكن تحديد نصيب العمالة من الناتج الإجمالي المحلي ب(1-α)، ونصيب رأس المال ((1-α)−1)، والمتبقي من المعادلة تمثل معدل النمو في مجمل عوامل الإنتاج وأن

$$\mathbf{g = \beta 1 \frac{I}{Y} + \beta 2\ L^{\Delta} + \varepsilon \dots\dots\dots \{5\}}$$

حيث إن:

$MPK = \beta_1$ ، β_2 تمثل (1-α)، وε تمثل الجزء الباقي (Residual).

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغت مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي **(2.26)** خلال الفترة 1990−2004، وبلغ نسبة مساهمة عنصر العمل **(1.29)** خلال الفترة نفسها، كما بلغ نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج **(0.158-)** خلال نفس الفترة السابقة.
- أما عند تقسيم الفترة (1990−2004) الى فترتين، فترة (1990−1995) حيث بلغ مساهمة عنصر رأس المال **(2)**، وبلغ نسبة مساهمة عنصر العمل **(1.575)**، أما مساهمة TFP كانت الأضعف حيث بلغت **(1.845-)**، وذلك لأن هذه الفترة شابها العديد من السلبيات في التكوينات الإدارية وعدم إصدار التشريعات القانونية ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي وإن صدرت فقد تميزت بضعف التنفيذ.
- أما الفترة (1995−2004) بلغ نسبة مساهمة رأس المال **(2.1)**، وبلغ نسبة مساهمة العمل (1.155)، أما نسبة مساهمة TFP كانت إيجابية وذلك للإجراء الحكومي المتخذ في الجانب التنظيمي والمؤسسات خلال فترة الإصلاح إضافة للتطورات التكنولوجية حيث بلغت **(1.345)**.

6- دراسة (Economic And Social For Commission For Western Asia،2007)، بعنوان: "Analysis Of Performance And Assessment Of Growth And Productivity In The Escwa Region".

هدفت هذه الدراسة لتحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الاسكوا[1] خلال الفترة (1975−2000)، وإلى تحديد العوامل المؤثرة في النمو طويل الأمد، مركزة على ثلاث مصادر في النمو في كل من مصر والأردن وسوريا وهي (رأس المال المادي، ورأس المال البشري، وإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية). واعتمدت الدراسة على دالة الإنتاج الكلية التالية:

$$\boldsymbol{y(t) = k(t)^{\alpha}\ h(t)^{\beta}[At\ Lt]^{1-\alpha-\beta}}$$

(1) تتكون مجموعة الاسكوا من مجموعتين هما:

أ- بلدان مجلس التعاون الخليجي وهي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

ب- البلدان والأراضي التي تصنف بأنها اقتصاديات أكثر تنوعا وهي الأردن، وسوريا، والعراق، وفلسطين، ولبنان، واليمن.

حيث:

yt: الناتج الإجمالي المحلي.

kt: مخزون رأس المال المستخدم في الإنتاج.

ht : رأس المال البشري.

Lt: حجم القوة العاملة.

At: المستوى التقني (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج).

ALt: العمل الفعلي المساهم في الإنتاج.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أ- مصر:

بلغ معدل نمو إنتاجية العمل **(2.79)**، كما بلغ نصيب العامل من رأس المال المادي **(3.35)**، وبلغ نصيب العامل من رأس المال البشري **(5.10)**، أما إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج فقد بلغ **(0.68)** خلال الفترة (1975-2000).

ب- الأردن:

بلغ معدل نمو إنتاجية العمل **(1.95)**، كما بلغ نصيب العامل من رأس المال المادي **(2.46)**، وبلغ نصيب العامل من رأس المال البشري **(2.42)**، أما إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج فقد بلغ **(0.80)**.

ج- سوريا:

- بلغ معدل نمو إنتاجية العمل **(1.90)**، كما بلغ نصيب العامل من رأس المال المادي **(3.18)**، وبلغ نصيب العامل من رأس المال البشري **(2.83)**، أما إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج فقد بلغ **(0.14)**.
- الهبوط الحاد في معدل النمو في الثمانينات والتسعينات مقارنة مع السبعينات، ويعود ذلك للتراجع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي لم تعادله زيادة في رأس المال البشري.
- بطء معدل النمو في إنتاجية مجموع عوامل الإنتاج في البلدان الثلاثة خلال فترة الدراسة ولكنه لم يكن سلبياً طوال تلك الفترة بل مر بمعدلات دنيا خلال الثمانينات والتسعينات، ولم يكن بطء معدل نمو إنتاجية مجموع عوامل الإنتاج في البلدان الثلاثة هو المسئول الوحيد عن ضعف الأداء الاقتصادي، فعلى سبيل المثال في الأردن كان معدل نمو الإنتاج لكل عامل خلال الثمانينات سلبياً بسبب معدل النمو السلبي في رأس المال المادي.

7- دراسة (حشمان، ومسلم، 2005)، بعنوان: "اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999 – 2004)".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد استندت الدراسة إلى نموذج قياسي لدراسة النمو الاقتصادي يتضمن عدداً من المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو الاقتصادي كالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعبر عن دالة النمو كالتالي:

$$\mathbf{gdp_r} = f(bir_r, fcons_r, fdi_r, l_r, m_r, s_r, x_r, i_r)$$

حيث أن:

$\mathrm{gdp_r}$: النمو الاقتصادي المعبر عنه بمعدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام.

bir_r: المعدل الخام للواردات.

$fcons_r$: تمثل معدل النمو السنوي للاستهلاك.

fdi_r: الاستثمار الأجنبي الصافي (معبر عنه بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام).

l_r: تمثل معدل النمو السنوي لليد العاملة النشيطة.

m_r: تمثل معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات.

s_r: المعدل الحقيقي للتمدرس (سنوات التعليم).

x_r: معدل النمو السنوي للصادرات من السلع والخدمات.

i_r: الاستثمار المحلي الخام (معبر عنه بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام).

ويمكن صياغة النموذج العام للنمو الاقتصادي في الجزائر وفق الشكل التالي:

$$\mathbf{gdp_r} = \alpha + b_1 bir_r + b_2 fcons_r + b_3 fdi_r + b_4 l_r + b_5 s_r + b_6 i_r + b_7 x_r - b_8 m_r + \varepsilon$$

واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد للوصول إلى النتائج وبعد تقدير النموذج، **توصلت الدراسة للنتائج التالية:**

- بلغ نسبة المعدل العام للواردات **(0.4)**، وبلغ معدل النمو للواردات من السلع والخدمات **(0.02)**، وبلغ معدل النمو السنوي للصادرات من السلع والخدمات **(0.49)**.
- بلغ معدل نمو الاستهلاك السنوي **(0.36)**، وبلغ معدل نمو الاستثمار الأجنبي الصافي **(0.08)**، في حين بلغ الاستثمار المحلي الخاص **(1.19)**.
- بلغ معدل النمو السنوي لليد العاملة (0.14)، وبلغ المعدل الحقيقي لسنوات التعليم **(0.03)**.
- وبلغ معامل الارتباط **(0.91)**، وهذا يعني اقتصادياً أن نسبة **(91%)** من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويعزى الباقي إلى العوامل الأخرى.

8- دراسة (نصر، 2005)، بعنوان: "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النمو الاقتصادي في سوريا على المستوى الإجمالي، وتحديد أهم مصادر النمو الاقتصادي، بالإضافة لمعرفة السياسات المؤثرة في النمو بغرض اقتراح استراتيجية للنمو الاقتصادي في سوريا. وذلك من خلال النموذج التالي:

$$\Delta A = g - \alpha k - Be = TFP$$

حيث إن:

g: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

k: التغير في مخزون رأس المال.

$e = \Delta L/L$: التغير النسبي في عدد العمالة أو ساعات العمل سنوياً.

$TFP = \Delta A/A$: نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

α: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

B: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

ونظراً لعدم توفر بيانات عن مخزون رأس المال قام الباحث بتقدير المخزون الرأسمالي، وفق طريقة الإضافة في رأس المال الى الناتج $(ICOR)$. ويتم احتساب المخزون الرأسمالي وفقاً لطريقة (ICOR) بناء على المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_r^n NIT}{GDP_n - GDP_r}$$

حيث أن:

ICOR: الإضافة في رأس المال الى الناتج.

NIT: صافي التكوين الرأسمالي في السنة T.

GDP: إجمالي الناتج المحلي.

n,r: بداية ونهاية فترة الدراسة.

وبحسب المعادلة السابقة يمكن تقدير (ICOR) على مستوى الاقتصاد لسنوات الدراسة، باعتبار السنة الأولى سنة الأساس. ويكون رأس المال للسنة الأولى عبارة عن حاصل ضرب قيمة (ICOR) في الناتج الإجمالي المحلي لنفس السنة، وبإضافة التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال للسنوات التالية (انظر، العامري، 2001، ص134).

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- معاناة الاقتصاد السوري من هبوط معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (1990-2002).

- بلغ مساهمة مجمل عوامل الإنتاج **(-2.3%)** خلال الفترة (1991–2002)، بينما بلغت **(-0.9%)** في الفترة (1991–1996)، وبلغت **(-3.5%)** خلال الفترة (1997–2002)، الأمر الذي يعكس التراجع في مساهمة التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتي تعتبر أحد أساسيات النمو المستدام وتعكس ضعف مستوى البحث والتطوير في الاقتصاد الوطني.
- تراجع الإنتاجية الحدية لرأس المال وهو يعكس تراجع حصة العامل من رأس المال وتراجع البيئة الاستثمارية والدور السلبي للسياسات الاقتصادية
- تراجع نمو إنتاجية العامل بشكل حاد وهذا يشمل كافة القطاعات بشكل متفاوت، بسبب ضعف السياسات الاقتصادية الكلية، وضعف المناخ الاستثماري
- مستويات ضعيفة لرأس المال البشري وبالتالي ضعف الاستثمار في الإنسان أساس تحقيق التنمية.

وفي ظل المعطيات السابقة وجدت الدراسة أنه لا يمكن استمرار النمو الاقتصادي، بل أنه في تراجع، الأمر الذي يحتاج لاستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي في سوريا، مركزاً على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي، والاستفادة من الطاقة الفكرية للإنسان، ومحاولة استخدام المعرفة المتراكمة عند الدول المتقدمة بشكل فعال، وهذا يتطلب من الحكومة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، وإصلاح دور الحكومة نحو حماية الملكية الفكرية والحفاظ على الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية.

9- دراسة (SEKKAT, 2004)، بعنوان: "Sources of Growth in Morocco Empirical Analysis in A regional Perspective".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تجربة النمو المغربية منذ عام (1960–1998)، ومقارنتها مع بقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واعتمدت الدراسة على النموذج التالي لتقدير مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في المغرب:

$$\Delta \log {}^{y_{it}}/_{L_{it}} = \eta_t + \alpha_i \Delta \log k_{it}/L_{it} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

α_i: تمثل حصة رأس المال في الناتج.

y: تمثل المخرجات الحقيقية.

k: رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.

L: القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغت مساهمة رأس المال **(4.45)** في نمو الناتج خلال الفترة 1960–1980، وبلغت مساهمة العمل **(1.25)**، في حين بلغ نمو مجمل عوامل الإنتاج **(0.17)** للفترة نفسها.

- بلغت مساهمة رأس المال **(2.67)** في نمو الناتج خلال الفترة (1980–1990)، أما العمل فبلغت **(1.13)**، وبلغت مساهمة مجمل عوامل الإنتاج **(-0.23)** خلال نفس الفترة.
- بلغت مساهمة رأس المال **(1.94)** في نمو الناتج خلال الفترة (1960–1980)، وبلغت لعنصر العمل **(1.20)**، في حين بلغ نمو مجمل عوامل الإنتاج **(-78 .0)** للفترة نفسها.
- أما الجزائر فبلغت مساهمة رأس المال **(2.23)** خلال الفترة (1960–1997)، وبلغت مساهمة العمل **(1.61)**، وبلغ معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج **(-0.60)** خلال الفترة نفسها.
- بلغت مساهمة رأس المال **(2.7)** في تونس خلال الفترة (1960– 1997)، وبلغت مساهمة العمل **(1.32)**، وبلغت نمو مجمل عوامل الإنتاج **(0.86)** خلال نفس الفترة.

وأوضحت الدراسة أن هناك انخفاضاً في معدل النمو في الشرق الأوسط والمغرب، ولكن كان النمو في المغرب أكثر تقلباً. حيث تأثر النمو الاقتصادي في المغرب بسنوات الجفاف، وبينت الدراسة أن هناك انخفاضاً في مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو، وانخفاض مساهمة رأس المال بشكل ملحوظ. كما أثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، بينما كان تأثير النمو السكاني والظروف المناخية سلبياً على النمو الاقتصادي.

10– دراسة (عمران، 2002)، بعنوان: "أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري".

تناولت هذه الدراسة تطور الاقتصاد المصري خلال الفترة (1960–2000) مبينة برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها الحكومة المصرية منذ منتصف عقد الثمانينات. كما تناولت الدراسة محددات النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المعادلة التالية لقياس مصادر النمو في الاقتصاد المصري:

$$\Delta Y / Y = \Delta A/A + \alpha.\Delta K/K + (1-\alpha)\Delta L/L$$

ونظراً لعدم توفر بيانات عن رأس المال فقد استخدم الباحث نفس طريقة دراسة (عصب، 2007)، ليصل للمعادلة النهائية التالية (انظر، ص47–48):

$$g = \beta 1 \frac{I}{Y} + \beta 2\, L^{\wedge} + \varepsilon$$

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ متوسط نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج **(0.03%)** بناء على السلسلة الزمنية خلال الفترة (1960–2000)، وبلغ **(0.10%)** بناء على سلسلة (1975–2000).

- بلغ مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي **(4.528%)** بناء على تحليل السلسة الزمنية للفترة (1960−2000)، وبلغت **(4.816%)** بناء على تحليل سلسلة (1975−2000).
- بلغ مساهمة العمل في النمو الاقتصادي **(0.903%)** بناء على تحليل السلسة الزمنية للفترة (1960−2000)، وبلغت **(1.135%)** بناء على تحليل سلسلة (1975−2000).

أما عن محددات مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج فقد استخدمت الدراسة النموذج التالي لمعرفة مدى مساهمة محددات مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج :

$$\widehat{TFP} = \alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{OPEN} + \alpha_2 \mathrm{FDI} + \alpha_3 \mathrm{MERCH} + \alpha_4 BUR + \alpha_5 \mathrm{CON} + \alpha_6\ GDP\ EF + \alpha_7 EDU + \varepsilon$$

حيث إن:

TFP: معدل النمو لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

$OPEN$: نسبة التغير السنوي في درجة الانفتاح الاقتصادي.

FDI: ونسبة الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي.

$MERCH$: ونسبة الواردات من الآلات والمعدات للناتج المحلي الإجمالي.

BUR: نسبة التغير السنوي في التأخر الناتج عن البيروقراطية.

CON: نسبة التغير السنوي في مدى التزام الحكومة بتنفيذ العقود.

$GDP\ EF$: مخفض الناتج المحلي الإجمالي.

EDU: معدل التغير السنوي في نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي.

وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات الموجودة في المعادلة السابقة لها تأثير جوهري على نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، باستثناء متغيرين: هما مدى التزام الحكومة بالتعاقدات، والتعليم وهذا يعود لعدم اختيار مؤشراً مناسباً للحكم على التعليم، أما المتغيرات المستقلة المؤثرة على نمو مجمل الإنتاجية وذلك بمستوى معنوية **(5%)** لكل من نسبة التغير السنوي في درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، ونسبة الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي، ومستوى معنوية **(10%)** لكل من مخفض إجمالي الناتج المحلي، ونسبة الواردات من الآلات والمعدات للناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التغير السنوي في التأخر الناتج عن البيروقراطية.

حيث كان تأثير جميع المتغيرات كما هو متوقع، باستثناء نسبة الاستثمارات الأجنبية للناتج الإجمالي المحلي (سالب)، والسبب في ذلك هو أن جميع الاستثمارات وجهت للشركات المخصصة حديثاً بما يزيد على **(10%)** من قيمة بعض الشركات، وعمل المستثمرين الأجانب على الاستفادة من الزيادات السريعة في أسعار الأسهم لهذه الشركات، دون السعي لإحداث طفرة تكنولوجية في معدات الإنتاج لهذه الشركات، بالإضافة لتركيز الاستثمارات على الشركات الاستهلاكية.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي في الدول الأخرى الأجنبية:

1- دراسة (Eng, 2009)، بعنوان:

"**Total Factor Productivity And Economic Growth In Indonesia**"

هدفت هذه الدراسة لتقدير مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في اندونيسيا خلال الفترة (1970-2007)، وذلك من خلال تقديرات جديدة للإنتاج المحلي، ومساهمة رأس المال، والعمالة، والتعليم، ودخل عوامل الإنتاج، وأسهم رأس المال، واستخدمت الدراسة النموذج التالي لتقدير مساهمة الإنتاج الكلي والنمو الاقتصادي:

$$g_t^{tfp} = g_t^Q - (1 - s_t)g_t^K - St\, g_t^l$$

حيث أن:

g_t^{tfp}: نمو مجمل عوامل الإنتاج.

g_t^Q: معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي.

g_t^K: رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.

g_t^l: القوة العاملة المتعلمة المشاركة في العملية الإنتاجية.

$(1 - s_t)$، St: أسهم الدخل في كل من رأس المال، والعمالة على التوالي.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغت نسبة مساهمة رأس المال **(70%)** في النمو الاقتصادي، وبلغت نسبة مساهمة العمالة المتعلمة **(34%)**، كما بلغت نسبة مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(-4%)** خلال الفترة (1971-2007).
- بلغت مساهمة رأس المال **(36%)** في النمو الاقتصادي، نسبة العمالة المتعلمة **(31%)**، كما بلغت نسبة نمو الإنتاجية لعوامل الإنتاج **(33%)** خلال الفترة (2000-2007)، وهذا يعود للعديد من التغيرات في بيئة الأعمال، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على الاستثمار، وإدخال التحسينات التكنولوجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة.

2- دراسة (Adak,2009)، بعنوان:

"Total factor productivity and economic growth"

هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة السببية بين إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج (TFP)، والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1987-2007) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، من خلال النموذج القياسي التالي:

$$\Delta y = \beta_0 + \beta_1 TFP + e$$

حيث أن:

Δy: معدل النمو الاقتصادي.

β_0: الحد الثابت.

TFP: نمو مجمل عوامل الإنتاج.

e: حد الخطأ.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أن نمو مجمل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج، يفسر **(79%)** من النمو الاقتصادي والباقي يعود المتغيرات أخرى، وهذا يعني وجود علاقة قوية بين نمو مجمل عوامل الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي في تركيا.

3- دراسة (Collins & Bosworth, 2008)، بعنوان:

"Accounting for growth: comparing china and India"

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مصادر النمو الاقتصادي بين الصين والهند بناءاً على تجربتهما خلال 25 سنة الماضية، ويبدو أن الهند والصين يتشابهان في العديد من العوامل (كعدد السكان الفقراء، في عام 1980 مرت الدولتين بانخفاض في مستوى دخل الفرد) واستخدمت هذه الدراسة نموذج دالة كوب دوغلاس:

$$\boldsymbol{y = Ak^{\alpha}(LH)^{1-\alpha}}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (L) مدخلات العمل واتخاذ اللوغاريتمات تصبح المعادلة كالتالي:

$$\boldsymbol{\Delta \ln {}^{y}/_{L} = \alpha[\Delta \ln n ({}^{k}/_{L})] + (1-\alpha)\Delta \ln H + \Delta \ln A}$$

حيث تمثل:

$\Delta \ln \Delta y/l$: مدي مساهمة العمالة في الناتج.

$\Delta \ln A$: مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج.

$\Delta \ln n\ (k/l)$: نسبة مساهمة العمل في رأس المال.

$\Delta \ln H$: نسبة مساهمة التعليم.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أن أداء النمو الاقتصادي نما في الدولتين خلال فترة الدراسة، وكان النمو في الهند قوي في الصناعات الخدماتية، أما القطاع الصناعي بقي النمو فيه ضعيفاً، أما الصين فقد كان النمو

ملحوظاً في الزراعة والصناعة والخدمات، وإجمالاً نمو الخدمات في الصين كان أعلى من الهند.

- كما أن الصين ستواجه فائض في تراكم رأس المال، الأمر الذي يهدد نموها ويؤدي إلى تعطيل نمو بعض القطاعات الاقتصادية، ولكن الهند تواجه وضع معقد أكثر حيث إن معدل الادخار الخاص ازداد، ولكن معظم هذه الادخارات تقلصت نتيجة العجز الكبير في القطاع العام، وبالرغم من زيادة تدفقات رأس المال الخاص في الهند، فإنها تشارك في إجمالي الناتج بنصف ما تشارك به الصين.

4- دراسة (Jajri ,2007)، بعنوان:

"Determines Of Total Factor Productivity Growth In Malaysia"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نمو عوامل الإنتاجية الكلية في ماليزيا ما بين (1971-2004) بالإضافة إلى تحديد العوامل المحددة لنمو عوامل الإنتاجية الكلية وذلك من خلال النموذج التالي:

$$\mathbf{TFP_G} = f(cap, trade, fc, ter,)$$

حيث تمثل:

$\mathrm{TFP_G}$: نمو إجمالي الإنتاجية الكلية.

cap: نسبة الاستثمار.

$trade$: نسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي.

fc: النسبة المئوية المملوكة لجهات أجنبية.

ter: نسبة الأشخاص الذين يعملون وحاصلون على تعليم عالي.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أن الاقتصاد الماليزي نما من خلال وضع المزيد من الناس على العمل، والاستثمار بكثافة، وأن الانفتاح على الشركات الأجنبية والاقتصاد العالمي كان لهما تأثير مباشر على نمو الإنتاجية الكلية، بالإضافة إلى النمو السريع في التصدير، وعزت الدراسة الجزء الأكبر للنمو للاتساع الأكثر في ملكية التجارة وذلك خلال (1980-2000).
- أن ماليزيا بحاجة للوقت لتطوير نمو (TFP)، وتقليل الاعتماد على المدخلات المادية، وذلك من خلال العديد من الخطوات بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا المناسبة، والبحث والتطوير، وأن يكون الاقتصاد مدعوماً بقوة عاملة مهنية وماهرة.

5- دراسة (Khan,2006)، بعنوان:

"Macro Determinants Of Total Factor Productivity In Pakistan"

هدفت هذه الدراسة لتحديد المحددات الكلية للإنتاجية في الباكستان، واستخدمت الدراسة العديد من المتغيرات لتحديد محددات الإنتاج الكلية منها: التضخم، الاستثمار الأجنبي، القطاع المالي، الائتمان الخاص، العجز في الموازنة، النمو السكاني، والاستثمار بشكل عام، والبطالة، والاستهلاك الحكومي) وأوضح أن مصروفات التعليم والانفتاح التجاري لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي أما الاستهلاك الحكومي والاستثمار الأجنبي فله آثار إيجابية.

واستخدمت الدراسة النموذج التالي:

$$\mathbf{TFP_t = \alpha + X_i + \beta + \mu_t}$$

حيث أن:

TFP_t: الإنتاجية الكلية.

α: ثابت.

X_i: عامل محدد للإنتاجية الكلية ويتكون المحدد من العوامل التالية (استجابة الاقتصاد الكلي، درجة انفتاح الاقتصاد، تنمية القطاع البشري، تنمية القطاع المالي، المتغيرات المدارة أو المتحكم فيها، بالإضافة للمتغير العشوائي) وبناء على ما سبق تم بناء النموذج التالي:

$$\begin{aligned}\mathbf{TFP_t} = {} & \boldsymbol{\pi_0} + (\mathbf{Macroeconomic\ Stability})\boldsymbol{t\pi_1} + (\mathbf{openess\ of\ economy})\boldsymbol{t\pi_2} \\ & + (\mathbf{human\ sector\ denelopment})\boldsymbol{t\pi_3} \\ & + (\mathbf{financial\ sector\ development})\boldsymbol{t\pi_4} + (\mathbf{control\ variables})\boldsymbol{t\pi_5} \\ & + \boldsymbol{\mu_t}\end{aligned}$$

حيث تمثل:

Macroeconomic Stabilit درجة استجابة الاقتصاد الكلي.

penness of economy درجة الانفتاح الاقتصادي.

human sector denelopment تنمية القطاع البشري.

financial sector development تنمية القطاع المالي.

control variables المتغيرات المدارة أو المتحكم فيها.

μ_t الخطأ العشوائي.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ مساهمة رأس المال **(5%)** في النمو الاقتصادي، وبلغ مساهمة عنصر العمل **(2%)**، في حين بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(2.4%)** خلال الفترة (1960-1970).

- بلغ مساهمة رأس المال **(4.2%)** في النمو الاقتصادي، وبلغ مساهمة عنصر العمل **(3.3%)**، في حين بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية **(6.6%)** خلال الفترة (1970-1980).
- أن مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي أعلى من مساهمة العمل.
- بقيت مساهمة رأس المال والعمالة كما هي خلال الفترة (1999-2000)، مما أدى للتوصل أن نمو (TFP) يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة نمو الناتج صعوداً بجانب المدخلات ومن خلال مخرجات (TFP) اتضح أن هناك علاقة طردية بين نمو (TFP) ونمو إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ معامل الارتباط **(88%)**، أي أنه في حالة زيادة الكفاءة الإنتاجية سيصاحبها في نفس اللحظة زيادة في إجمالي الناتج المحلي والعكس صحيح.

6- دراسة (Tahari & Ghura, 2004)، بعنوان:

"Sources of Growth in Sub-Saharan Africa"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو الاقتصادي في دول (الصحراء الكبرى)[1] بإفريقيا، خلال الفترة (1960-2002)، وذلك باستخدام النموذج القياسي التالي:

$$\frac{\dot{y}}{y} = \frac{\dot{A}}{A} + \alpha\frac{\dot{K}}{K} + (1-\alpha)\frac{\dot{L}}{L}$$

حيث أن:

$\dot{y}/y$: عبارة عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

$\dot{L}/L$: معدل نمو العمالة.

$\dot{K}/K$: معدل نمو مخزون رأس المال.

$\dot{A}/A$: نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي **(3.2%)** خلال الفترة (1960-2002).
- بلغت مساهمة رأس المال **(1.8%)** في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.
- بلغت مساهمة العمالة **(1.5%)** في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.
- لم يكن هناك أي نمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1960-2002)، وهذا يعني أن النمو في دول الصحراء الكبرى بإفريقيا يعود لعنصري العمل ورأس المال.

(1) الدول هي: (زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، توجو، تنزانيا، جنوب أفريقيا، سيراليون، السنغال، نيجيريا، النيجر، ناميبيا، موزمبيق، مورسيوش، مالي، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، كينيا، غينيا، غانا، الجابون، الكاميرون، تشاد، ليبيريا، كينيا، غينيا، غانا، جابون، كاميرون، تشاد، الكونغو، انجولا، بتسوانا، بنين، بوركينا فاصو).

رابعاً: تعقيب عام على الدراسات السابقة:

لقد هدف الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

1- بيان المنهجية المستخدمة في دراسة وتحليل مصادر النمو الاقتصادي، ومعرفة النماذج القياسية التي استخدمت في تقدير مساهمة العوامل الإنتاجية المختلفة في النمو الاقتصادي.

2- الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتحليل مصادر النمو في فلسطين بالإضافة لمعرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.

3- تحديد المتغيرات المؤثرة على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

4- إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة خاصة تلك المشابهة أو القريبة من طبيعة الاقتصاد الفلسطيني.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

أن عملية تحليل النمو الاقتصادي في الدراسات السابقة لم تخرج عن منهجين: الأول الاعتماد على نتائج تقدير مرونات العمل ورأس المال في دراسات سابقة لدول مختلفة، أو الاعتماد على نتائج التقدير لدراسات صادرة عن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي كمتوسط للدول النامية. المنهج الثاني الاعتماد على الأساليب القياسية المتمثلة في نماذج الانحدار.

واتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن هناك العديد من المتغيرات المؤثرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مثل التضخم، الانفتاح الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر...إلخ، وهذا يشير إلى أهمية دراسة مثل هذه المتغيرات وبما يتناسب مع طبيعة وخصوصية الاقتصاد المدروس.

بناءً على ما سبق، يتضح أن هناك عناصر التقاء وعناصر اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث طريقة تقدير رأس المال، ومحددات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وهذه العناصر سيكون لها أهمية كبيرة في تحديد النموذج القياسي المناسب لمحددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، بما يتناسب مع خصائص هذا الاقتصاد وتوفر البيانات المتعلقة بها واللازمة من أجل عملية التقدير الاحصائي.

أما فيما يخص الدراسات المحلية التي تناولت تحليل مصادر النمو الاقتصادي، فقد اعتمدت على أسلوب طريقة تقديرات الدراسات السابقة لمرونة الإنتاج لرأس المال، بالإضافة إلى أنها لم تتحدث عن محددات نمو مجمل عوامل الإنتاج.

أما الدراسة الحالية فلقد قدرت مرونة الإنتاج باستخدام المنهج القياسي من خلال نموذج سولو المعتمد على دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" بالإضافة لتحديد محددات نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP)، ومدي مساهمة كل محدد في نموها.

أما الاختلاف أو الإضافات التي ستضيفها هذه الدراسة بشكل عام تكمن في الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التوسع في عرض نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، وقدرت الإنتاجية والمرونة لكل من العمل ورأس المال، كما أن الأوضاع أو المؤثرات الخارجية التي تمر بها المنطقة الفلسطينية تختلف عن جميع الدراسات السابقة.

الفصل الثالث
إجراءات ومنهجية الدراسة

مقدمة

أولاً: النموذج القياسي المستخدم لتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني

ثانياً: مصادر البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مصادر النمو السابق

ثالثاً: الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير معدل التقدم التقني (نموذج سولو السابق)

رابعاً: النموذج القياسي لمحددات مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)

خامساً: البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الإنتاجية الكلية السابق

سادساً: الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج محددات نمو الإنتاجية الكلية

سابعاً: الفترات الزمنية التي سيتم دراستها وتحليلها

الفصل الثالث
إجراءات ومنهجية الدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، حيث ستعتمد الدراسة على نموذجين، نموذج لتقدير نموذج سولو باستخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، ونموذج محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات السابقة التي تمت في الفصلين السابقين. كما ويتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير، وكذلك تلك المستخدمة في تقدير بعض البيانات غير المتوفرة، كتقدير البيانات الربعية استناداً إلى بيانات سنوية، وكذلك طرق تقدير بيانات رأس المال المادي.

أولاً: النموذج القياسي المستخدم لتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني:

بناءً على ما سبق شرحه في الفصل السابق، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية لنموذج سولو في تحليل مصادر النمو الاقتصادي من خلال دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Cob – Douglas)، فقد اعتمدت الدراسة على نموذج سولو لتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثلة في رأس المال المادي، والقوى العاملة، ومجمل إنتاجية العوامل الكلية، بالإضافة إلى متغير وهمي من أجل عكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على ذلك يمكن تمثيل النموذج القياسي المستخدم في تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، كما يلي:

$$\mathbf{LNGDP} = \boldsymbol{\alpha}\mathbf{LN}\boldsymbol{K} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{LN\ L} + \mathbf{D_1} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

والصيغة السابقة للنموذج هي عبارة عن التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة كوب دوغلاس السابق شرحها (الفتلاوي، 2011، ص262).

حيث إن:

GDP: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

K: رأس المال المادي.

L: عدد العاملين (عمالة التامة)، المشاركين في العملية الإنتاجية.

D1: متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الأوضاع السياسية.

ε: تمثل الجزء المتبقي (Risidual).

β, α: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المقدر، والعمل على التوالي.

وفيما يلي تعريف وشرح المتغيرات السابقة لنموذج مصادر النمو:

1- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (Gross domestic product):

هو عبارة عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة نهائياً خلال فترة زمنية معينة، وقد تم استخدام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من أجل عكس النمو الحقيقي في الناتج المحلي. ونظراً لعدم توفر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي بسنة أساس واحدة، اعتمد الباحث على بيانات من الربع الأول عام 1995 حتي الربع الرابع 2003 بسنة أساس 1997، أما البيانات من الربع الأول عام 2004 لغاية الربع الرابع لعام 2010 فقد كانت سنة الأساس 2004.

2- رأس المال المادي (Fiscal Capital):

يقصد به كل المدخلات العينية والملموسة من أراضي، مباني، ماكينات، وخلافه. ويرمز له بالرمز (k). ونظراً لعدم توفر بيانات عن مخزون رأس المال (K)، قام الباحث بتقدير رأس المال سنوياً خلال الفترة (1995-2010) بطريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) (انظر ملحق (3)، ص154-155)، ومن ثم تم تقسيم البيانات لبيانات ربعية، باستخدام طريقة (Diz approach) (انظر ملحق (3)، ص152).

3- العمالة (Labor):

ويتمثل هذا العنصر في عدد العاملين عمالة تامة داخل الاقتصاد الفلسطيني. ويقصد بالعمالة التامة قيام العامل بالعمل 35ساعة فأكثر خلال الأسبوع، وفقاً لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4- الأوضاع السياسة:

نظراً للتأثير الكبير للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الاقتصاد الفلسطيني فقد تم إدراج، متغير وهمي D1 حيث إن إدراج هذا المتغير يمكننا من معرفة مدى تأثير التغيرات السياسة والاجتماعية الناجمة عن توتر الأوضاع السياسية، على مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي. ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات (2000-2002) وكذلك في عام2006، وتتصف هذه السنوات بحالة عدم الاستقرار السياسي.

ثانياً: مصادر البيانات المستخدمة في تقدير نموذج مصادر النمو السابق:

ستعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل بالبيانات الربعية للفترة من الربع الأول عام 1995 إلى الربع الرابع من عام 2010. وقد تم تجميع البيانات الربعية لكل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وعدد العاملين عمالة تامة استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات سلطة النقد الفلسطينية. أما بيانات رأس المال المادي فقد تم تقديرها باستخدام طريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) كما سبق ذكره، استناداً إلى بيانات

إجمالي الاستثمار السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ثم تحويلها إلى بيانات ربعيه باستخدام طريقة (Diz approach) استناداً إلى بيانات الناتج المحلي الحقيقي السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر ملحق (3)، ص152).

ثالثاً: الطريقة القياسية المستخدمة في تقدير معدل التقدم التقني (نموذج سولو السابق):

يعتبر مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عنصراً أساسياً في استمرار الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، وتعكس هذه الإنتاجية معدل النمو في مستوى الإنتاج الذي لا يعود لمدخلات الإنتاج الأساسية (العمل ورأس المال). ويعرف معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ببواقي سولو (Solw Residual). وسيتم تقدير هذا المتغير من واقع النموذج القياسي. وجدير بالذكر أنه يوجد أكثر من منهجية لحساب النمو في إنتاجية العوامل الكلية ويمكن حصر هذه المنهجيات كما يلي:

1- الاعتماد على حسابات الدخل القومي من خلال حساب حصة الأجور المرتبطة بعنصر العمل كنسبة من إجمالي الدخل، وتعتبر هذه النسبة ممثلة لمرونة الناتج بالنسبة للعمل (α)، ثم يتم تقدير مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال من خلال المتبقي ($\alpha - 1$)، وتستخدم هذه الطريقة في حالة عدم توافر بيانات سلسلة زمنية.

2- الاعتماد على نتائج تقدير مرونات العمل ورأس المال في دراسات سابقة لدول مختلفة، أو الاعتماد على نتائج التقدير لدراسات صادرة عن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي كمتوسط للدول النامية.

3- الاعتماد على الأساليب القياسية المتمثلة في نماذج الانحدار من خلال جمع بيانات سلسلة زمنية لمعدلات النمو في كل من عنصري العمل ورأس المال، إلى جانب معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي، والذي يمثل المتغير التابع.

وتستخدم الطريقة الأخيرة في حالة توافر سلسلة زمنية كافية ومناسبة لأسلوب الانحدار وهي تعتبر أكثر دقة من الطريقتين السابقتين، وسوف يعتمد الباحث على الطريقة الأخيرة في حساب النمو في إنتاجية العوامل الكلية (TFP) باستخدام برنامج (Eviews7)، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك لفحص السكون، حيث يعتبر اختبار السكون للسلسلة الزمنية شرطاً ضرورياً في تحليل السلاسل الزمنية، وذلك للحصول على نتائج منطقية وسليمة.

ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيلبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار **(P.P)** على اختبار **(t)** للمعلمة λ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$Null\ Hypothesis \qquad H_0: \lambda = 0$$

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$Alternative\ Hypothesis \qquad H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011، ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، و β_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، و t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004,p817).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس بيرون المطور (Phillips Perron-PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة – وفقاً لاختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل

المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى (λ_{Max}) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008, p351).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حسب مفهوم جرانجر للسببية، ومن ثم تقدير نموذج مصادر النمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال دراسات تحليل النمو الاقتصادي، حيث تعتمد طريقة (OLS) علي إيجاد قيم المقدرات $\acute{\alpha}$، $\acute{\beta}$ التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^{n} u_i^2$ عند قيمتها الدنيا (Yan&Su,2009,p10).

رابعاً: النموذج القياسي لمحددات مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP):

إن نموذج سولو السابق يقدر من خلاله مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والمتمثلة بالتقدم التكنولوجي وفقاً لتعريف سولو، وذلك كمتغير خارجي يقدر من خارج النموذج، إلا أنه من الأهمية بمكان تحليل العوامل والمتغيرات التي تؤثر على هذا المتغير، إذ أن ذلك يساعد أصحاب القرار الاقتصادي في وضع السياسات الملائمة من أجل زيادة الإنتاجية الكلية (**TFP**)، باعتبارها ركناً هاماً في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي خاصة في المدى الطويل. إذ أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، يزيد من رفع مستويات المعيشة وتحسين كفاءة الإنتاج (الشهوان، 2007، ص19)

وقد تناولت الدراسات السابقة أثر العديد من العوامل المؤثرة على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ووفقاً للمسح الذي أجراه الباحث لعينة من الدراسات السابقة، فإنه يمكن حصر أهم المحددات المؤثرة على (**TFP**) كما في الجدول التالي:

جدول (3-1)

ملخص لأهم الدراسات التطبيقية

الدراسات السابقة	محددات TFP	طبيعة العلاقة
(الخطيب، 2010) بعنوان: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي".	1- الاستثمار الأجنبي المباشر. 2- نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي. 3- نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. 4- الانفتاح الاقتصادي. 5- التضخم. 6- الإيرادات النفطية. 7- التطور المالي مقيما بنسبة كتلة النقودM2 إلى الناتج المحلي الإجمالي. 8- حجم العمالة الوافدة، ومقدار الواردات الرأسمالية)	1- لا يوجد علاقة 2- لا يوجد علاقة 3- لا يوجد علاقة 4- طردية ومعنوية 5- عكسية ومعنوية 6- طردية ومعنوية 7- لا يوجد علاقة 8- لا يوجد علاقة
(الخطيب، 2009) بعنوان: محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي	1- إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحكومي. 2- إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص. 3- قوة العمل في القطاع الحكومي. 4- قوة العمل في القطاع الخاص. 5- القروض الحكومية الميسرة الممنوحة للقطاع الخاص. 6- الإنفاق الحكومي عدا القروض الحكومية الميسرة. 7- كتلة النقود بالمقياس الموسع M3.	1- طردية ومعنوية 2- طردية ومعنوية 3- طردية وغير معنوي 4- عكسية وغير معنوية 5- طردية ومعنوية 6- طردية ومعنوية 7- طردية ومعنوية
(حشمان، ومسلم، 2005)، بعنوان: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999 – 2004).	1- المعدل الخام للواردات. 2- معدل النمو السنوي للاستهلاك. 3- الاستثمار الأجنبي الصافي. 4- معدل النمو السنوي لليد العاملة النشيطة. 5- معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات. 6- المعدل الحقيقي للتمدرس. 7- معدل النمو السنوي للصادرات من السلع والخدمات الاستثمار المحلي الخام	1- طردية ومعنوية 2- طردية ومعنوية 3- طردية ومعنوية 4- طردية ومعنوية 5- طردية ومعنوية 6- طردية ومعنوية 7- طردية ومعنوية

الدراسات السابقة	محددات TFP	طبيعة العلاقة
(عمران، 2002)، بعنوان: أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري	1- نسبة التغير السنوي في درجة الانفتاح الاقتصادي. 2- ونسبة الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي. 3- ونسبة الواردات من الآلات والمعدات للناتج المحلي الإجمالي. 4- نسبة التغير السنوي في التأخر الناتج عن البيروقراطية. 5- نسبة التغير السنوي في مدى التزام الحكومة بتنفيذ العقود. 6- مخفض الناتج المحلي الإجمالي. 7- التغير السنوي في نسبة الملتحقين بالثانوي	1- طردية ومعنوية 2- عكسية ومعنوية 3- طردية ومعنوية 4- طردية ومعنوية 5- لا يوجد علاقة 6- عكسية ومعنوية 7- لا يوجد علاقة
(Khan، 2006) بعنوان: Macro Determinants Of Total Factor Productivity In Pakistan	1- درجة استجابة الاقتصاد الكلي. 2- درجة الانفتاح الاقتصادي. 3- تنمية القطاع البشري. 4- تنمية القطاع المالي.	1- طردية ومعنوية 2- طردية ومعنوية 3- طردية ومعنوية 4- طردية ومعنوية

المصدر: إعداد الباحث استناداً للدراسات السابقة

واستناداً للجدول السابق، وفي ضوء صعوبة توفر بيانات ربعية عن بعض المتغيرات، فقد قام الباحث باختيار المحددات التالية لإنتاجية العوامل الكلية في الاقتصاد الفلسطيني، مع إدراج محددات أخرى إضافية تعكس خصوصية هذا الاقتصاد.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام حسب تعريف صندوق النقد الدولي، امتلاك غير المقيم[1] في اقتصاد دولة ما غير تلك التي يقيم فيها 10% فأكثر من رأس مال المؤسسة التي

(1) يقصد بالإقامة من منظور اقتصادي لا قانوني، والمعيار الأساسي لتحديد الاقامة لكيان ما، هو مركز المصلحة الاقتصادية والذي يعرف بأنه وجود محل سكني أو موقع إنتاجي أو مواقع أخرى داخل الاقليم الاقتصادي لبلد ما تقوم فيه أو منه بمباشرة أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع بقصد الاستمرار فيها لأجل غير مسمى أو لمدة محددة أو غير محددة، ولكنها عادةً ما تكوم طويلة. ومن الناحية العلمية، يعتبر الأفراد مقيمين إذا ما مكثوا في بلد ما لمدة سنة واحدة على الأقل، ويستثنى من هذه القاعدة طواقم السفارات (عدا الطواقم المحلية ممن يعتبرون مقيمين في البلد الذي يعيشون فيه)، والمرضى الذين يعالجون بالخارج، والطلاب الذين يدرسون في الخارج حتى إذا تعدت مدة إقامتهم السنة الواحدة. تعتبر المؤسسة مقيمة في حال:

أ- ان تعمل في اقتصاد معين أكثر من سنة.

ب- لها مبنى أو مكتب.

ج- لها سجلات مستقلة غير مدمجة في القوائم المالية للشركة الم إن وجدت (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، 2011، ص23).

استثمر فيها. بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار (Ayanwale,2007,p1)، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. وجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتبنى المفهوم الدولي السابق وفقاً لما ورد في مسح الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات الفلسطينية لعام 2010.

وبحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أن يكون له تأثيراً إيجابياً على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، لأنه يساعد على توفير فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة؛ كما يسهم في تأهيل وتدريب العمالة الوطنية، وبالتالي زيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الحديثة التي تسهم إيجابياً في رفع معدلات الإنتاجية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إكساب العاملين المحليين المهارات الإدارية وزيادة خبرتها. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويتم استخدام نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لهذا المتغير ويرمز له بالرمز (RFDI).

2- الانفتاح الاقتصادي (Economic Openness):

يقصد بالانفتاح الاقتصادي درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويدل على حجم التسهيلات أو القيود المفروضة على التجارة الخارجية (زيرا، وآخرون، 2009، ص363). وبحسب الدراسات التي تناولت تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي على إنتاجية العوامل الكلية، فإنه من المتوقع أن يكون هذا التأثير إيجابياً، نظراً لأن الانفتاح على العالم الخارجي يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والاكتشافات التكنولوجية التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال المادي، وبالتالي تحسن إنتاجية هذه العناصر، أي أن الانفتاح الاقتصادي متوقع أن يكون له تأثيراً إيجابياً على إنتاجية العوامل الكلية.

ويقاس مؤشر الانفتاح الاقتصادي عادة بنسبة التجارة الخارجية (الواردات + الصادرات) من إجمالي الناتج المحلي. ونظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الاستيراد من الخارج بسبب ضعف الصناعة والجهاز الإنتاجي، وهيمنة الواردات على هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية[1]، خاصة الواردات من إسرائيل (والتي بلغت نسبتها **76%** من إجمالي الواردات)، فسيتم استخدام مؤشر

(1) على سبيل المثال بلغت نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي 78.7% خلال عام 2010، وكمتوسط خلال فترة الدراسة (1995-2010) فقد بلغت هذه النسبة 69.5%.

نسبة الصادرات فقط من إجمالي الناتج المحلي لأنه سيعطي فكرة أفضل عن درجة الانفتاح الاقتصادي من مؤشر حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على التنافسية على تصدير منتجاته للعالم الخارجي (النقيب، 2006، ص46). ويرمز لمؤشر الانفتاح الاقتصادي بالرمز (REX).

3- التضخم (Inflation):

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (خليل، 1994، ص66). ويؤثر التضخم على الميزان التجاري، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم ستعمل على زيادة أسعار السلع المحلية الأمر الذي يؤدي لإضعاف التنافسية للدولة مع السلع الأجنبية، وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

ومن جهة أخرى يعمل التضخم على إضعاف الادخار ومن ثم انخفاض معدل الاستثمار الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي سينخفض في حال ارتفاع معدلات التضخم، وهو الأمر الذي يؤدي لإحجام المدخرين، وانخفاض الأموال القابلة للإقراض (عبدالقادر، 2010، ص225). ويرمز له بالرمز (INF)

4- التسهيلات الائتمانية المباشرة (Direct Credit Facilities):

يقصد بالتسهيلات الائتمانية المباشرة الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية لمختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، وتشمل هذه التسهيلات القروض والجاري مدين والتمويل التأجيري. وتعتبر هذه التسهيلات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية، لتأثيرها على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي. ولذلك يهتم واضعو السياسة الاقتصادية بمتابعة حجم الائتمان لارتباطه بالإنفاق والنمو من ناحية، والسيولة من ناحية أخرى (عودة، 2007، ص143)، وبالتالي يكون توفير الائتمان ضمن أولويات الجهاز المصرفي، باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب لتطوير ونمو الاقتصاد، من خلال تأثيره على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة (نفد، عبد الرسول، 2006، ص268). كما أن هناك العديد من الدراسات استخدمت الائتمان المصرفي ليعبر عن عرض النقد (العامري، 2003، ص9). وقد تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي، ويرمز لها بالرمز (RCF).

5- سعر الصرف (Exchange Rate):

يقصد بسعر الصرف أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (Jochumzen,2010,p19)، وتؤثر التغيرات في سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الميزان التجاري، وذلك بسبب تأثيرات سعر الصرف

على صادرات وواردات الدولة، فانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينتج عنه أثر إيجابي على الصادرات وسلبي على الواردات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات (رضا، 2007، ص121–122).

كما تؤثر تغيرات أسعار الصرف على التضخم، فارتفاع قيمة العملة المحلية، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي، يؤدي لانخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض أسعار الواردات بالعملة المحلية (العمر، 1997، ص335). ولأغراض هذه الدراسة سيتم استخدام سعر الصرف الحقيقي الفعلي[1]، الذي يتم احتسابه وفق المنهجية التالية (Khalil& dombrecht, 2011, p7):

$$\boldsymbol{REER} = \prod_{\boldsymbol{J=1}}^{\boldsymbol{16}} \left(\frac{\boldsymbol{S}}{\boldsymbol{S_J}} . \frac{\boldsymbol{CPI_{PT}}}{\boldsymbol{CPI_J}} \right)^{\boldsymbol{wj}}$$

حيث أن:

$\boldsymbol{CPI_{PT}}$: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين.

$\boldsymbol{CPI_J}$: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول الأجنبية المتعامل معها تجارياً.

$\boldsymbol{S_J}$: سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية.

$\boldsymbol{S}$: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي.

وسيتم استخدام الرمز (REER) للدلالة على سعر الصرف الحقيقي الفعال. ويتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال وإنتاجية العوامل الكلية، نظراً للتأثير الإيجابي لانخفاض سعر الصرف على إنتاجية الصناعات التصديرية.

وبناء على المحددات السابقة لإنتاجية العوامل الكلية يمكن وضع النموذج القياسي لمحددات هذه الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني كما يلي.

$$(\mathbf{TFP})^{\wedge} = \boldsymbol{\alpha 0} + \boldsymbol{\alpha 1}\, \boldsymbol{REX} + \boldsymbol{\alpha 2}\, \mathbf{RFDI} + \boldsymbol{\alpha 3}\, \boldsymbol{REER} + \boldsymbol{\alpha 4}\, \mathbf{INF} + \boldsymbol{\alpha 5} \boldsymbol{RCF} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

حيث إن:

TFP: قيمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الكفاءة).

REX: نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

RFDI : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

REER : سعر الصرف الحقيقي الفعال.

INF: التضخم (سنة الأساس 2004).

RCF: نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

α0: الحد الثابت ε: حد الخطأ.

(1) يعتبر سعر الصرف الحقيقي الفعال سعر صرف اسمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثابتة عدة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد من إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (عبدالقادر،2011، ص117).

خامساً: البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الإنتاجية الكلية السابق:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني بالبيانات الربعية للفترة من الربع الأول من عام 1996 إلى الربع الرابع من عام 2010. حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حساب مؤشر الانفتاح الاقتصادي، وكذلك في حساب معدل التضخم والمتمثل بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تصدر بشكل شهري عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ونظراً لوجود سنتي أساس في حساب الأرقام القياسية (1996، و2004)[1] فقد تم توحيد بيانات السلسلة كلها لتصبح وفق سنة الأساس 2004، وذلك من خلال قسمة معدل التضخم للفترات ما قبل عام 2004 على معدل التحويل البالغ **(1.4186)** استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بيانات سعر الصرف الحقيقي الفعال، والتسهيلات الائتمانية المباشرة والاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية. ونظراً لعدم توفر بيانات ربعية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تحويلها إلى بيانات ربعيه باستخدام طريقة (Denton Method) استناداً إلى بيانات الناتج المحلي الحقيقي الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انظر الملحق رقم4 ص153).

وفيما يتعلق ببيانات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (المتغير التابع في النموذج) فقد حسبت استناداً للنموذج الأول (نموذج سولو) المقدر وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{TFP = LNGDP - (\alpha LNK + \beta LNL) + D1}$$

سادساً: الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج محددات نمو الإنتاجية الكلية:

لتقدير نموذج محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، وفقاً للشرح السابق الوارد في طريقة تقدير نموذج تحليل مصادر النمو (نموذج سولو). وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث مشكلة الارتباط الذاتي وتم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشكلة دون جدوى. لذلك لجأ الباحث لاستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Lest Square- FM-OLS)، التي صممت لأول مرة بواسطة [Philips and Hansen, 1990]، لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك (Bum and Jeon, 2005)، حيث تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في حال وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة لأن هذه الطريقة

(1) هناك سنتي أساس للأرقام القياسية لأسعار المستهلك سنة 1996 وسنة 2004، بينما يوجد سنتي أساس لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي سنة 1997 وسنة 2004 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك (Philip and Hansen, 1990) and (Hansen, 1995))، وتشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها (kammoun & bojelpene,2012, p58).

سابعاً: الفترات الزمنية التي سيتم دراستها وتحليلها:

سيقوم الباحث بتقسيم الفترة الزمنية الكلية للدراسة لفترات زمنية بحسب الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة وذلك على النحو التالي:

1- الربع الأول من عام 1995 إلى الربع الرابع من عام 1999: وهي فترة اتسمت بالهدوء النسبي وحداثة السلطة الفلسطينية.
2- الربع الأول من عام 2000 إلى غاية الربع الرابع من عام 2002: مرحلة الانتفاضة الثانية، وعدم الاستقرار السياسي.
3- الربع الأول من عام 2003 إلى غاية الربع الرابع من عام 2005: عودة الاستقرار النسبي للأراضي الفلسطينية.
4- الربع الأول من عام 2006 إلى غاية الربع الرابع من نفس العام: فرض الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية.
5- الربع الأول من عام 2007 حتى الربع الرابع من عام 2010: تخفيف القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية.

الفصل الرابـع
التحليل الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني
خلال الفترة (1995-2010)

مقدمة

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ثالثاً: الانفاق على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

رابعاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

خامساً: سوق العمل الفلسطيني

سادساً: خصائص القوى العاملة الفلسطينية

سابعاً: البطالة

ثامناً: معدل الأجور وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تاسعاً: معدلات التضخم والقوة الشرائية

عاشراً: العلاقة بين التضخم والبطالة في فلسطين

الفصل الرابـع
التحليل الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني
خلال الفترة (1995-2010)

مقدمة:

شـهدت الفترة (1995–2010) تطـورات سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة، مازالـت انعكاسـاتها علـى الأداء الاقتصـادي بشكل عـام، وعلـى معدل البطالـة ومسـتويات المعيشـة للمـواطن الفلسـطيني. فبعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بدء الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد إلـي الأمـام، ثـم مـا لبـث أن عـاد الاقتصـاد الفلسـطيني لحالـة التـدهور فـي أعقـاب أحـداث النفـق والعمليـات الفلسطينية ضد إسرائيل عام 1996، حيث شددت السلطات الإسرائيلية الإغلاق للمعابر والحدود، ثم شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التعافي خلال الفترة (1997-1999).

ومع بداية انتفاضة الأقصى بتاريخ 28–9–2000 أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجـة الإجـراءات والممارسـات الإسـرائيلية حتـى عـام 2002، ومـع بدايـة عـام 2004 وعـودة الهـدوء النسبي للأراضـي الفلسـطينية عـاد الاقتصـاد الفلسـطيني لحالـة التعـافي، ثـم مـا لبـث أن عـاد الاقتصـاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2006 وفوز حركة حماس، حيث رفضت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبة، وتقلصت المسـاعدات الدوليـة، وفـرض حصـار مـالي وسياسـي، الأمـر الـذي ترتـب عليـه عـدم قـدرة السـلطة الفلسـطينية علـى دفـع رواتـب موظفيهـا لأكثـر مـن خمسـة عشـر شـهراً؛ ممـا أدى إلـى تـردي وتـدهور الأوضـاع الاقتصـادية، واستمر الحصـار المـالي والسياسـي حتـى منتصـف العـام 2007.

ثـم حـدث الانقسـام الفلسـطيني فـي أعقـاب سـيطرة حمـاس علـى قطـاع غـزة فـي يونيـو2007، وتشـكل علـى أثرهـا حكومـة طـوارئ وبعـدها حكومـة تسـيير أعمـال فـي الضـفة الغربيـة، ممـا أدى لرفـع الحصـار المـالي والسياسـي عـن الضـفة الغربيـة، بينمـا اسـتمر علـى قطـاع غـزة، وبالتـالي تـدهورت الأوضـاع السياسـية والاقتصـادية فـي قطـاع غـزة نهايـة 2008، ثـم جـاءت الحـرب علـى غـزة لتلحـق خسـائر بشرية ومادية كبيرة، وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ثم تلت ذلك مرحلة تتسم بالهدوء النسبي، وتم وضع خطة الإصلاح والتنمية للفترة (2008-2010) والتي أسهمت بتحسن الأداء الاقتصادي.

ويتناول هذا الفصل نمو الناتج المحلي الحقيقي والإنفاق عليه، ونصيب الفرد من الناتج الحقيقي، والإنتاجية المتوسطة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية. كما يتناول أبرز التطورات التي مر بها سوق العمل الفلسطيني والخصائص التي يتمتع بها، بالإضافة للمستوى العام للأسعار والقوة الشرائية.

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995–2010)، إذ بلغ معامل الاختلاف[1] **(1.91)** خلال الفترة نفسها، وهذا يدل على شدة التذبذب في نمو الناتج المحلي الحقيقي بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وبلغ المتوسط الهندسي[2] لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي **(3.7%)** خلال فترة الدراسة كلها. والجدول التالي يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

جدول (4-1)

نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة مئوية)

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-1995	8.41	9.13	4.73
2002-2000	-10.01	-12.19	-8.23
2005-2003	11.40	7.99	16.82
2006	-5.2	3.39	-20.10
2010-2007	7.80	8.21	2.55

المصدر: بيانات جدول (4-7)، ملحق (1)، ص133.

نلاحظ من الجدول (4–1) أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بلغ **(8.41%)** خلال الفترة (1995–1999)، انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، وزيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس ايجابياً على المؤشرات الاقتصادية.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 28-9-2000 أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي **(–10.01%)** خلال الفترة (2000–2002)، كما اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات

---

(1) معامل الاختلاف: هو عبارة عن نسبة الانحراف المعياري للمتوسط الحسابي لمجموعة من الملاحظات وذلك من خلال الصيغة التالية: $CV = S / \overline{X}$ حيث: CV معامل الاختلاف، S الانحراف المعياري، $\overline{X}$ الوسط الحسابي (انظر، dodge, 2008, p95).

(2) يستخدم معدل النمو الهندسي (Compounding Or Geometric Average Growth Rate) لحساب متوسط النمو خلال فترة من الزمن باستخدام قيمتين (القيمة الأولى والقيمة الأخيرة) في سلسلة البيانات، ويحسب بالصيغة التالية:

$$g = \left[\left(\frac{xt}{x0} \right)^{\frac{1}{t}} - 1 \right] \times 100$$

حيث أن (xt) تمثل القيمة الأخيرة في سلسلة البيانات، ($x0$) تمثل القيمة الأولى في السلسلة، (t) عدد الفترات الزمنية (البنك الدولي، منهجية البيانات: *http://data.albankaldawli.org/about/data-overview/methodologies*)

البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي.

أما خلال الفترة (2003–2005)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي **(11.40%)**، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي. والجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ **(10.4%)** خلال عام 2004 نتيجة للاستقرار النسبي في هذا العام[1].

وبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي **(-5.2%)** خلال عام2006، وهنا لا بد من التوقف عند محطة هامة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني 2006. وإفرازاتها التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كانت السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005)، (عبدالكريم، 2008، ص113).

أما خلال الأعوام التالية (2007-2010) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي، وإفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي إلى **(7.3%)** خلال الأعوام الثلاث اللاحقة لعام 2006، وسجل الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الثلاثة عام 2010 بمقدار **(9.8%)**، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، 2008، ص4).

وعند مقارنة حالة نمو الناتج المحلي الحقيقي على المستوى الجغرافي، نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية بلغ **(4.7%)** خلال الفترة (1995-2010)، مسجلاً نمواً أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة البالغ **(2.82%)** خلال الفترة نفسها، وبالرغم من أن معدل النمو في قطاع غزة بلغ **(19.4%)** خلال عام 2010، إلا أنها تبقى دون مستواها المحقق خلال عام 2005، كما أن جزءاً كبيراً من هذا النمو يشكل عملية لحاق بالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي

(1) ولذلك اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كسنة أساس جديدة، بدلاً من عام 1997.

الحقيقي في أعقاب انخفاضه بنسبة بلغت **(-11.40%)** خلال الفترة (2006–2008) جراء الحصار والأحداث في المنطقة عقب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006.

ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعتبر هيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تكون مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، إذ استحوذ قطاع الخدمات[1] على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج، بنسبة مساهمة بلغت **(69.65%)** خلال الفترة (1995–2010)، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت حصتها **(29.35%)**، توزعت بين القطاع الزراعي بنسبة **(7.62%)**، والقطاع الصناعي بنسبة **(15.97%)**، وقطاع الإنشاءات بما يقارب **(6.58%).**

نلاحظ من الجدول (4–2) انخفاض مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995–2010) بمتوسط **(6.58%)**، وكانت أكبر مساهمة لهذا القطاع بنسبة **(11.6%)** عام 1999، وأدنى قيمة له بنسبة **(2.9%)** في عام 2002، واعتبر عام 2002 هو الأسوأ مساهمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية من تدمير للمباني والمساكن والبنية التحتية خلال الانتفاضة الثانية، ومن الجدير بالذكر أن مساهمة قطاع الإنشاءات تحسنت خلال عام 2010 إلى**(9.7%)**، وذلك نتيجة للنشاط الكبير في بناء المدن الإسكانية والإنشاءات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تبقى دون مستواها المحقق عام 1999.

(1) تشمل الخدمات الإنتاجية (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم والفنادق)،وكذلك الخدمات الاجتماعية (الأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة الاجتماعية، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية)، (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي،2010، ص23).

جدول (4-2)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1995	11.6	20.8	5.4	62.2
1996	13.2	17.2	6.9	62.7
1997	10.3	15.6	6.3	67.8
1998	9.3	15.1	7.2	67.4
1999	8.6	15	11.6	64.1
2000	7.8	13.9	7.2	70.3
2001	6.8	17.1	4.2	70.9
2002	6.3	17.2	2.9	73.6
2003	6.6	17.5	3.8	72.1
2004	7.1	17.1	5.7	70.1
2005	5.2	17	6.8	71
2006	5.6	15	7.2	72.2
2007	5.5	15.3	6.6	72.2
2008	5.9	15.6	6.4	72.1
2009	5.6	13.2	7.4	73.8
2010	5.5	12.9	9.7	71.9
المتوسط	7.56	15.97	6.58	69.65

المصدر: موقع مركز الإحصاء الفلسطيني المركزي: http://www.pcbs.gov.ps

كما أن قطاع الزراعة جاء في المرتبة الثانية من حيث الانخفاض مساهمة في الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط **(7.56%)**، وبالرغم من تحسن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الحقيقي عام 2010 إذ بلغت هذه النسبة **(6.3%)**، إلا أنها تبقى دون مستواها المحقق عام 1995 والبالغ **(11.6%)**، ويعزى الانخفاض في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الحقيقي للممارسات الإسرائيلية، حيث تم تدمير المحاصيل الزراعية، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى اقتطاع كميات كبيرة من الأراضي الزراعية لأغراض الفصل العنصري في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة.

أما قطاع الصناعة فكانت سمته التراجع المستمر، حيث ظلت تتراجع مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي، فانخفضت نسبة مساهمته من **(20.8%)** عام 1995، إلى **(12.9%)** عام 2010.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعة سجل أدنى مساهمة له في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام 2000 بنسبة **(13.9%)** خلال فترة الانتفاضة الثانية، وهذا يعود لتعرض القطاع الصناعي لممارسات إسرائيلية، إذ هدفت سلطات الاحتلال إلى تدمير الورش الصناعية، وفرض الحصار، والإغلاق للمناطق الفلسطينية ومنع وصول مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الصناعية بالإضافة لمنع السلطات الإسرائيلية الصادرات الفلسطينية من النفاذ للأسواق الخارجية (عامر، 2004، ص228).

ثالثاً: الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما، من خلال جمع مختلف المصروفات النقدية التي تم إنفاقها في شراء الإنتاج النهائي من السلع والخدمات خلال تلك السنة، ويتمثل الإنفاق النهائي في المجتمع من: الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، وصافي الصادرات (الدباغ، والجرمود، 2003، ص40). وتتصف أغلب الدول النامية بارتفاع معدل الاستهلاك، وانخفاض معدل الادخار، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات الاستثمار، حيث أن الدول ذات معدل الادخار المنخفض تكون غير قادرة على زيادة الاستثمار الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي (الشمري، وآخرون، 1999، ص85).

1- الاستهلاك النهائي[1]:

نظراً لأن صفات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية كما في الدول النامية، نجد أن الاقتصاد الفلسطيني يتصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي، باستحواذ على ما نسبته **(125.74%)** من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتوسط خلال الفترة (1995-2010). والشكل البياني التالي يوضح نسبة الاستهلاك الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

شكل (4-1)

الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي (1995-2010)

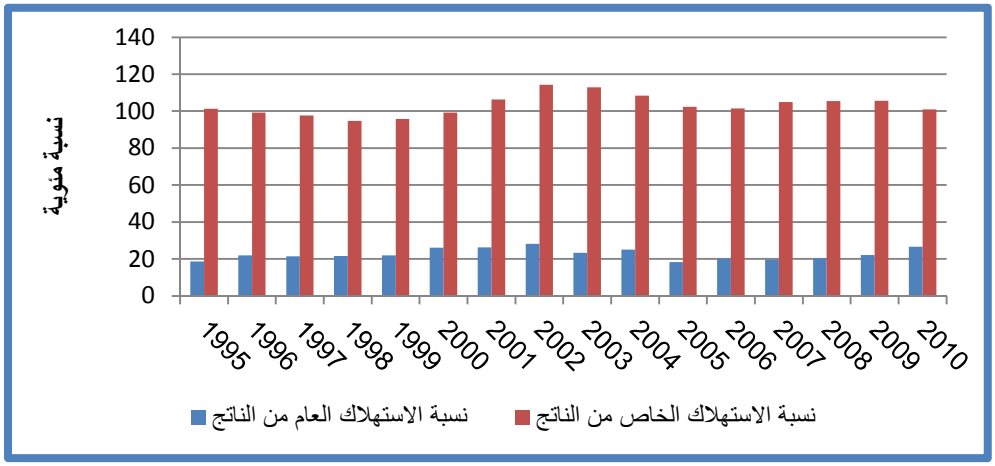

المصدر: بيانات جدول (4-8)، ملحق (1)، ص134.

نلاحظ من الشكل (4-1) ارتفاع نسبة الاستهلاك الخاص باستحواذ على ما نسبته **(103.16%)**، أما الاستهلاك العام فقد استحوذ على **(22.6%)** من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لنفس الفترة. ونلاحظ ارتفاع الاستهلاك الكلي خلال الفترة (2000-2002) بمتوسط **(133.46)**،

(1) الاستهلاك النهائي: هو عبارة عن مجموع الاستهلاك الحكومي، واستهلاك الأسر المعيشية، واستهلاك المؤسسات الغير هادفة للربح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2008، 2009، ص31).

ويعود هذا الارتفاع لارتفاع الاستهلاك الخاص والعام، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص **(106.61%)**، وبلغ الاستهلاك العام **(26.85%)** خلال الفترة (2000-2002).

2- الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت):

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح، أي أنه يقصد بالتكوين الرأسمالي الإجمالي أنه عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت إضافة للتغير في المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2011، ص31).

وتشير البيانات أن نسبة الاستثمار الكلي بلغت **(28.7%)** من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010). والشكل البياني التالي يوضح نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الحقيقي.

شكل (4-2)

الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)

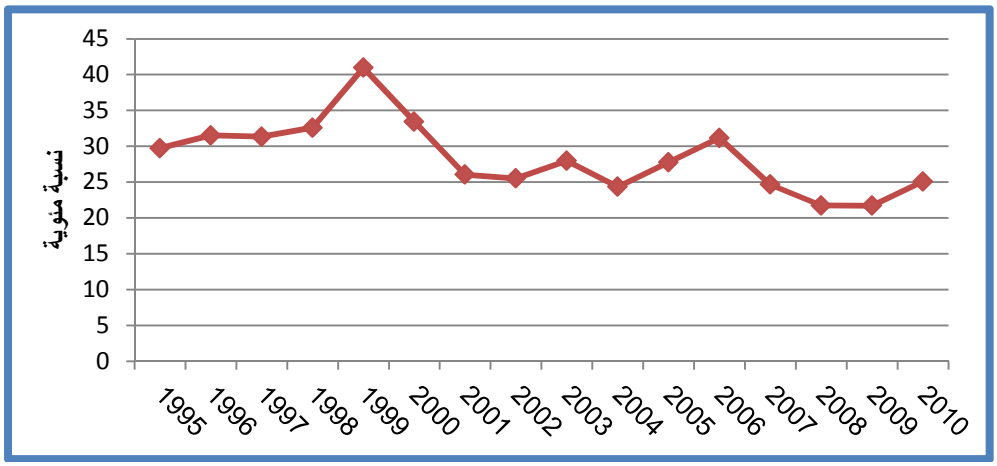

المصدر: بيانات جدول (4-9)، ملحق (1)، ص135.

نلاحظ من الشكل (4-2) ارتفاع نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 1999 بنسبة **(40.96%)**، وذلك يعود لتحسن أداء النشاط الاقتصادي خلال نفس العام، كما نلاحظ انخفاض الاستثمار الكلي خلال الفترة (2000-2002) إذ بلغ متوسط نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الحقيقي **(28.2%)** خلال الفترة نفسها.

وبشكل عام يعود انخفاض الاستثمار الكلي نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات بشكل دوري، والضغوط المالية التي تواجهها موازنة السلطة الفلسطينية، مما يجعل الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب والنفقات الجارية الأخرى اللازمة لاستمرار عمل مؤسسات القطاع العام، ويعزى ضعف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية، إلى الارتباط الكبير بين الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة والنشاط الاقتصادي، بالإضافة لاعتماد فئة واسعة من الشعب الفلسطيني على المساعدات الدولية وعلى تحويلات ذويهم من الخارج، إذ بلغ المتوسط السنوي لصافي تدفقات دخل

عناصر الإنتاج الخارجية **(934.37)** مليون دولار بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1995-2010)، بينما بلغ المتوسط السنوي لصافي تدفقات التحويلات من الخارج **(1608.50)** مليون دولار بالأسعار الثابتة لنفس الفترة، وهذا ما يجعل الفجوة كبيرة بين الدخل الإجمالي المتاح[1] والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الفجوة بينهما **(1535.71)** مليون دولار، والتي تمثل ما نسبته **(36.3%)** من متوسط الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة.

أ- الإنتاجية المتوسطة للاستثمار في فلسطين:

تعني إنتاجية الاستثمار نسبة كمية الإنتاج إلى الاستثمار، حيث قام الباحث باحتساب متوسط الإنتاجية المتوسطة للاستثمار، في ضوء تطورات الناتج المحلي الحقيقي والاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وقد تبين من معامل الاختلاف البالغ **(0.16)** أن هناك استقراراً في الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر عند مستوى **(3.61)** دولار، مع تذبذبات طفيفة ما بين **(4.61)** دولار، **(2.44)** دولار من عام لآخر خلال فترة الدراسة، والشكل البياني التالي يوضح الإنتاجية المتوسطة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

شكل (4-3)

الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر خلال الفترة (1995-2010)

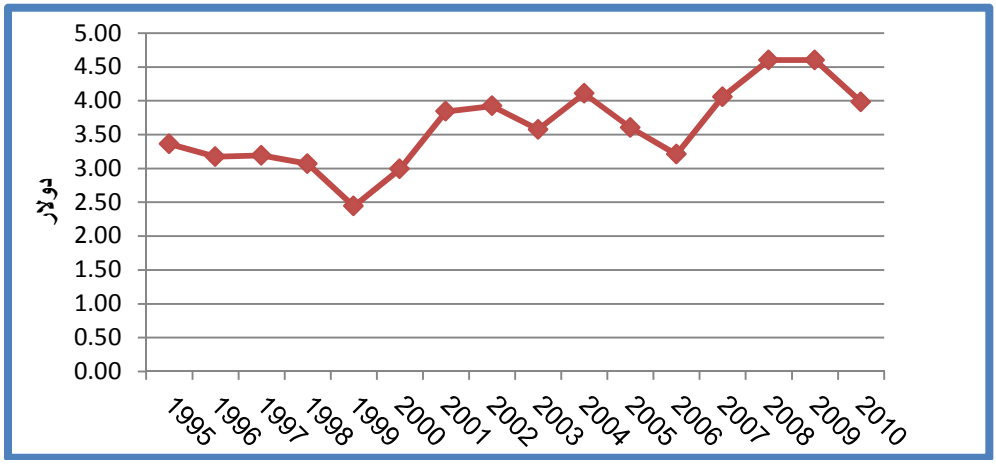

المصدر: بيانات جدول (4-10)، ملحق (1)، ص136.

3- التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية، كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق المحلي، وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية، ويوضح الميزان التجاري حركة الواردات والصادرات بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن واقع التجارة في الأراضي الفلسطينية يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد

(1) الدخل القومي المتاح الإجمالي= الدخل القومي الإجمالي + صافي التحويلات من الخارج.

الدخل القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي + صافي الدخل من الخارج (الوادي، العيساوي، 2007، ص40).

الفلسطيني، حيث يمثل العجز التجاري السمة الهيكلية الرئيسية للميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها، والشكل البياني التالي يوضح العجز في الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية.

شكل (4-4)

نسبة العجز في الميزان التجاري من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)

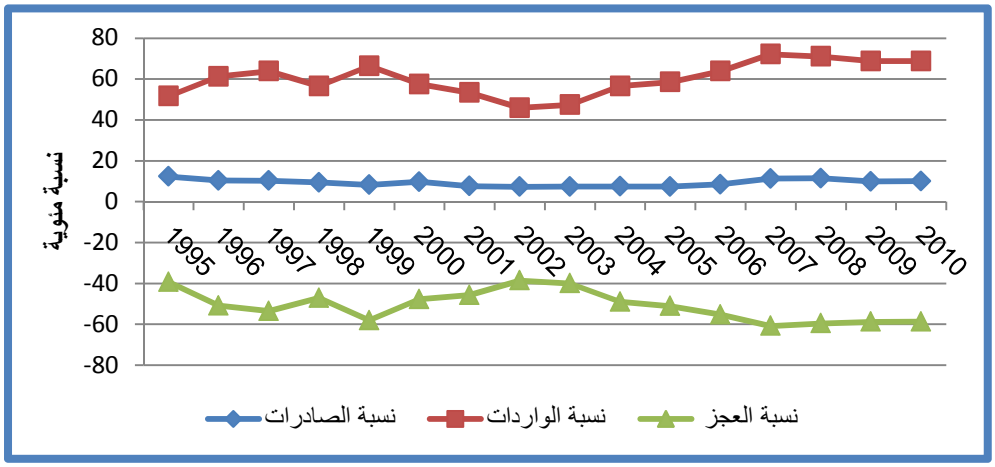

المصدر: بيانات جدول (4-11)، ملحق (1)، ص137.

يتضح من الشكل (4-4)، أن نسبة الواردات أعلى بكثير من نسبة الصادرات حيث شكلت الصادرات ما نسبته **(9%)** من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)، في حين بلغت نسبة الواردات (60.22%) من إجمالي الناتج، مما يعني ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت **(-50.95%)** خلال نفس الفترة.

رابعاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين **($1006-$3975)** بناءً على تصنيفات البنك الدولي[1] (البنك الدولي، 2010).

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي **($1380)** خلال الفترة (1995-2010)، وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام 1999 بقيمة

(1) تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقًا لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل، 975 دولارا أمريكيا أو أقل؛ الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط، 976 إلى 3,855 دولارا أمريكيا؛ الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط، 3,856 إلى 11,905 دولاراً أمريكياً؛ والدخل المرتفع، 11,906 دولارا أمريكياً فأكثر. (انظر، موقع البنك الدولي، من خلال الرابط التالي:http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications).

(1648.8 مليون$) حيث انعكس الأثر الإيجابي للتحولات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2002 يعتبر الأسوأ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد **(1097.2** مليون$)، وهذا يعود للأوضاع السياسة والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية. والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية

جدول (4-3)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال (1995-2010)

السنة	الأراضي الفلسطينية (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)	قطاع غزة (بالدولار الأمريكي)	النمو (نسبة)
1994	1418.4	-	1474.5	-	1327.2	-
1995	1396.5	-1.54	1482.7	0.56	1258	-5.21
1996	1350.6	-3.29	1442.7	-2.7	1203.4	-4.34
1997	1454.2	7.67	1578.6	9.42	1256.7	4.43
1998	1577.1	8.45	1730	9.59	1336	6.31
1999	1648.8	4.55	1875.1	8.39	1293.9	-3.15
2000	1460.1	-11.44	1692.2	-9.75	1098.2	-15.1
2001	1303.5	-10.73	1471.5	-13	1042.7	-5.05
2002	1097.2	-15.83	1223.5	-16.9	902.4	13.46
2003	1227.3	11.86	1307.4	6.86	1104.4	22.38
2004	1317	7.31	1457.1	11.45	1103.1	-0.12
2005	1387.2	5.33	1451.1	-0.41	1290.1	16.95
2006	1275.4	-8.06	1459.8	0.6	996.5	-22.8
2007	1303.2	2.18	1580.5	8.27	886.2	-11.1
2008	1356.3	4.07	1723.6	9.05	806.5	-8.99
2009	1415.7	5.96	1796.3	9.83	847.2	-6.88
2010	1509.9	7.85	1867.1	10.61	980.2	-4.77
المتوسط	-	0.90	-	2.62	-	-1.50

المصدر: عام (1994-2008)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/percapita%2094-08.htm

أما عامي 2009- 2010 من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/per%20capita%2009-10.htm

نلاحظ من الجدول (4-3) أنه في حالة تقسيم فترة الدراسة لفترات حسب الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، نجد أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بلغ **(3.17%)** خلال الفترة (1995- 1999)، وهذا يعود للاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

أما المرحلة الثانية خلال الفترة (2000-2002). إذ شهدت المنطقة توترات وتقلبات سياسة، الأمر الذي انعكس على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى نمو نصيب الفرد من الناتج

المحلي الحقيقي بشكل خاص تمخضت عنها انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار **(-12.67%)**.

وبلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي **(8.17)** خلال الفترة(2003 – 2005)، وسجل معدل نمو نصيب الفرد انخفاضاً بمقدار **(-8.06%)** خلال عام 2006، متأثراً بالتراجع في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المترتبة على نتائج انتخابات عام 2006، الأمر الذي أدى لوقف المساعدات الدولية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، وإمتناع إسرائيل من تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. وبلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **(5.02%)** خلال الفترة (2007–2010).

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في الضفة الغربية أعلى من متوسط نصيب الفرد في غزة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي **($1533.9)** في الضفة الغربية بمعدل نمو **(2.62%)** خلال الفترة (1995–2010)، في حين بلغ في قطاع غزة **($1112.72)** بمعدل نمو سالب **(-1.50%)** خلال فترة الدراسة.

خامساً: سوق العمل الفلسطيني:

يعتبر عنصر العمل مصدراً أساسياً وهاماً من مصادر الإنتاج والنمو الاقتصادي، إلا أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على الكمية المستخدمة من عنصر العمل بل يرتكز على مستوى الإنتاجية، بمعنى أن عدداً معيناً من العمال في اقتصاد ما يؤثران تأثيراً إيجابياً، بالمقارنة بتأثير أقل في اقتصاد آخر يستعمل كمية أكبر، ويعتبر عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والمورد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية. ولقد شهد سوق العمل الفلسطيني العديد من التحولات والتغيرات منذ عام 1994، بسبب الظروف السياسة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية، حيث شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في سوق العمل الفلسطيني، فخلال عام 1994 استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية وبدأ حجم القوة العاملة الفلسطينية بالانخفاض، خاصة في سوق العمل الإسرائيلي والتذبذب هبوطاً وصعوداً من فترة لأخرى حسب الأوضاع السياسية وسياسات الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل (أبو الشكر، 2006، ص55).

ومن منطلق العلاقة بين السكان والقوى العاملة فإن الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى حدوث العديد من التغيرات في مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (1995–2010). حيث نلاحظ أن متوسط عدد السكان في الأراضي الفلسطينية **(3292.76)** ألف

نسمة خلال فترة الدراسة، ويتميز العنصر البشري في الأراضي الفلسطينية بانخفاض معدل العمر، إذ أن نسبة **(44.73)** هم من الفئة العمرية الأقل من الخامسة عشرة عام خلال الفترة (1995-2010)، وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة **(40.58%)** خلال الفترة نفسها. حيث تشمل القوى العاملة المشاركة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمل أو البطالة، أما العمالة فتشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ويعملون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2010، ص30). والجدول التالي يوضح توزيع الأفراد فوق سن الخامسة عشرة في الأراضي الفلسطينية.

جدول (4-4)

توزيع الافراد15عام فأكثر خلال الفترة (1995-2010)

السنة	عدد السكان (بالألف)	نسبة الأفراد فوق 15 سنة (%)	نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	عمالة تامة (%)	عمالة محدودة (%)
1995	2,556.90	51.63	39	60.7	21.1
1996	2,706.89	51.68	40	64.3	11.9
1997	2,783.08	53.14	40.5	70.4	9.3
1998	2,871.57	53.59	41.4	79.1	6.5
1999	2,962.23	54.15	41.6	82.8	5.4
2000	3,053.34	54.86	41.5	80.9	5
2001	3,138.47	55.57	38.7	70.9	3.9
2002	3,225.21	56.49	38.1	64.4	4.3
2003	3,314.51	56.75	40.3	68.2	6.2
2004	3,407.42	57.35	40.4	66.8	6.4
2005	3,508.13	57.89	40.7	69.9	6.6
2006	3,612.00	54.54	41.3	68.5	7.9
2007	3,719.19	54.45	41.9	70.5	8
2008	3,825.51	55.37	41.3	67.4	6.6
2009	3,935.25	58.14	41.6	69.5	5.9
2010	4,048.40	58.69	41.05	69.2	7.1
المتوسط	3,291.76	55.27	40.58	70.21	7.63

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، http://www.pma.ps/index.php?option=com_

يتضح لنا من الجدول (4-4) أن نسبة الأفراد فوق الخامسة عشرة بلغت **(55.27%)** خلال الفترة (1995-2010)، وبلغ متوسط نسبة القوى العاملة المشاركة **(40.58%)** خلال الفترة نفسها، وبلغت نسبة العمالة التامة **(70.21%)** خلال الفترة نفسها، في حين بلغت العمالة المحدودة **(7.63%)** خلال نفس الفترة.

أما من حيث توزيع العاملين حسب أماكن عملهم، فنلاحظ أن هناك تذبذب في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات، بسبب الممارسات الإسرائيلية اتجاه العمال الفلسطينيين والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين حسب أماكن عملهم.

شكل (4-5)

توزيع العاملين حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995-2010)

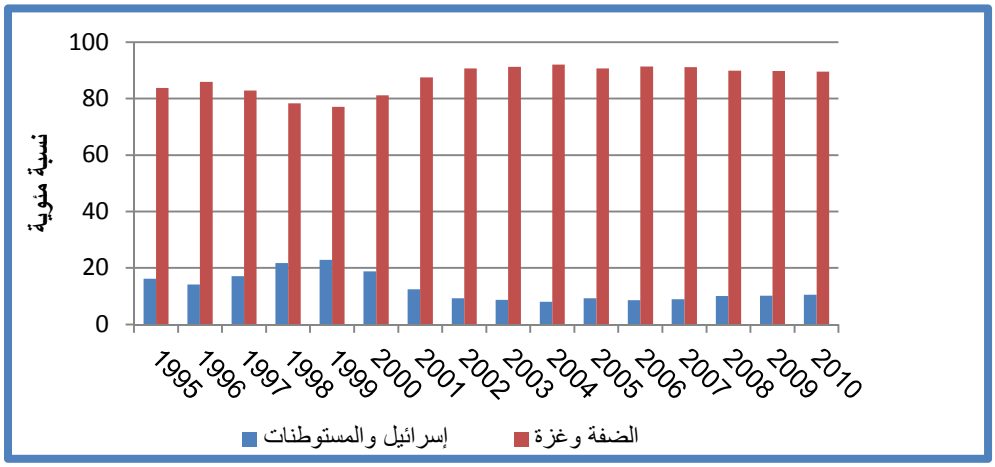

المصدر: بيانات جدول (4-12)، ملحق (1)، ص138.

نلاحظ من الشكل (4-5) أن عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات (سوق العمل الإسرائيلي) تراجع خلال عام 1996 بسبب السياسات الإسرائيلية من أجل استغلال قضية العمالة الفلسطينية، واستخدامها كورقة ضغط في سبيل الحصول على تنازلات سياسية، بالإضافة لزيادة عدد العمال الأجانب في إسرائيل، يضاف لذلك قيام إسرائيل بالإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، مما أدى لانخفاض عدد العاملين في إسرائيل (أبو مدللة، 2008، ص134).

ومع بداية الانتفاضة الثانية، وفرض الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية، وتقييد حركة السكان أخذت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي بالتناقص الشديد، إذ انخفضت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي من **(23%)** خلال عام 1999 إلى **(13.8%)** خلال عام 2000. وبقيت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي منخفضة، إذ بلغ متوسط عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي **(11.37%)** خلال الفترة (2000-2007)، كما نلاحظ أن نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ارتفعت خلال الفترة (2008-2010) مقارنة مع عام 2007، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يسمح لأي عامل من قطاع غزة بدخول إسرائيل بهدف العمل فيها.

والجدير بالذكر أنه في حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الاسرائيلي، نلاحظ ارتفاع في نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي، نتيجة لتوجه العديد منهم للبحث عن فرص عمل في الاقتصاد المحلي. حيث نلاحظ أنه عندما انخفضت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي إلى

(18.8) عـام 2000 مقارنـة مـع **(22.9)** عـام 1999، نجـد أن نسـبة العـاملين فـي سـوق العمـل الفلسطيني ازدادت من **(77.1)** خلال عام 1999 إلى **(81.2)** عام 2000.

أما من حيث توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995–2010)، يلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر استيعاباً للعمالة الفلسطينية، والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي.

شكل (4–6)

توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995–2010)

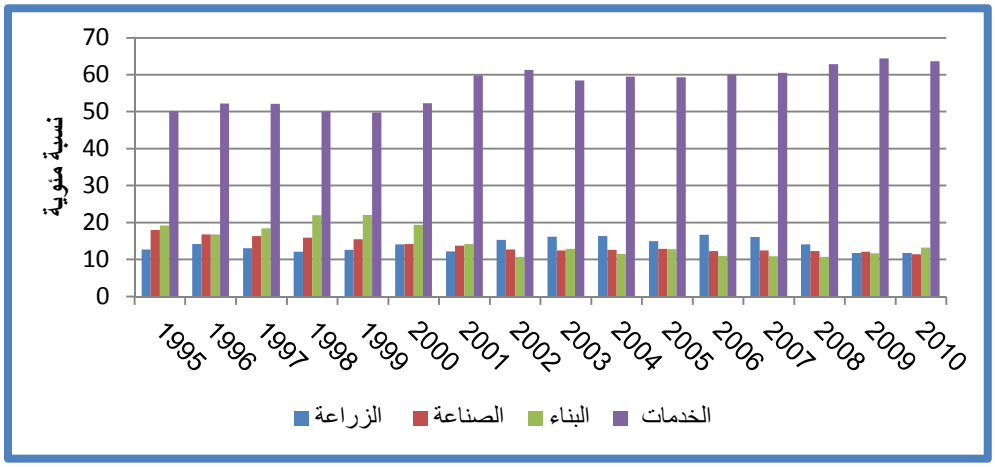

المصدر: بيانات جدول (4-13)، ملحق (1)، ص139.

نلاحظ من الشكل (4–6) استحواذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت **(57.26%)** خلال الفترة (1995–2010)، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، واحتل قطاع الإنشاءات المرتبة الثانية بنسبة **(14.84%)**، في حين استوعب قطاع الزراعة **(14.03%)**، وأخيراً استوعب قطاع الصناعة ما نسبته **(13.87%)** من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية.

1- الإنتاجية للعمل في فلسطين:

تعني إنتاجية العمل نسبة كمية الإنتاج إلى عدد العمال المشتغلين أو عدد ساعات العمل (طاقة وحسن، 2008، ص25)، وتعتبر الإنتاجية للعمل مؤشراً هاماً لقياس مدى كفاءة وفاعلية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية، حيث قام الباحث باحتساب متوسط الإنتاجية الحقيقية للعمل، في ضوء تطورات الناتج المحلي الحقيقي وأعداد العاملين، معتمداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العمالة التامة التي تعمل في الأراضي الفلسطينية، مستثنى من ذلك العمالة في إسرائيل والمستوطنات.

شكل (4-7)

الإنتاجية المتوسطة للعمالة التامة خلال الفترة (1995-2010)

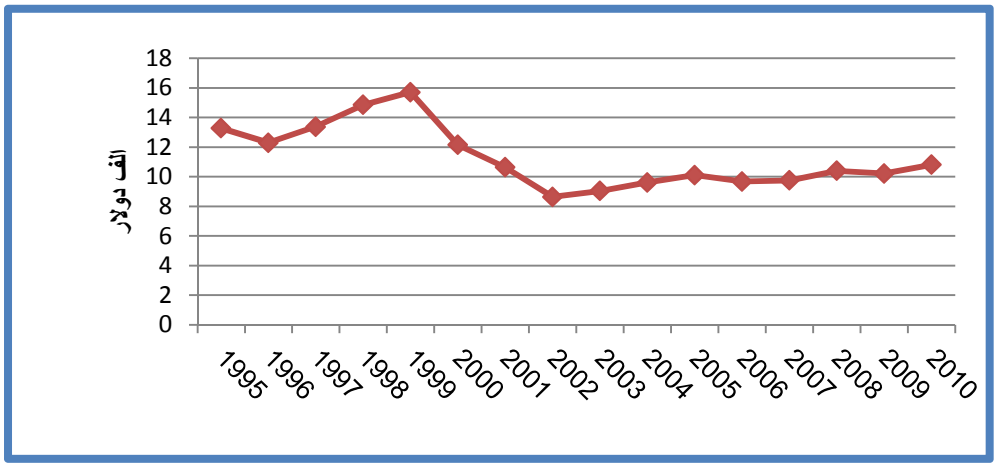

المصدر: بيانات جدول (4-10)، ملحق (1)، ص136.

وقد تبين من معامل الاختلاف البالغ **(0.15)** أن هناك استقراراً في الإنتاجية الحقيقية للعمل عند مستوى **(11)** ألف دولار للعامل سنوياً، مع تذبذبات طفيفة ما بين **(14.5)** ألف دولار، **(8.7)** ألف دولار من عام لأخر خلال فترة الدراسة.

2- الإنتاجية المتوسطة للعمالة حسب النشاط الاقتصادي:

يوجد اختلاف واضح في تقديرات الإنتاجية المتوسطة للعمل للقطاعات الاقتصادية، وتشير التقديرات إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للعمل في قطاعي الزراعة والإنشاءات، حيث بلغ متوسط الإنتاجية **(5.88)** ألف دولار للعامل، **(4.21)** ألف دولار للعامل على التوالي لكلا القطاعين خلال فترة الدراسة وذلك لتوجه العمالة الفلسطينية في قطاعي الزراعة والانشاءات للعمل في سوق العمل الإسرائيلي بسبب ارتفاع الأجور .

شكل (4-8)

الإنتاجية المتوسطة للعمالة التامة حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)

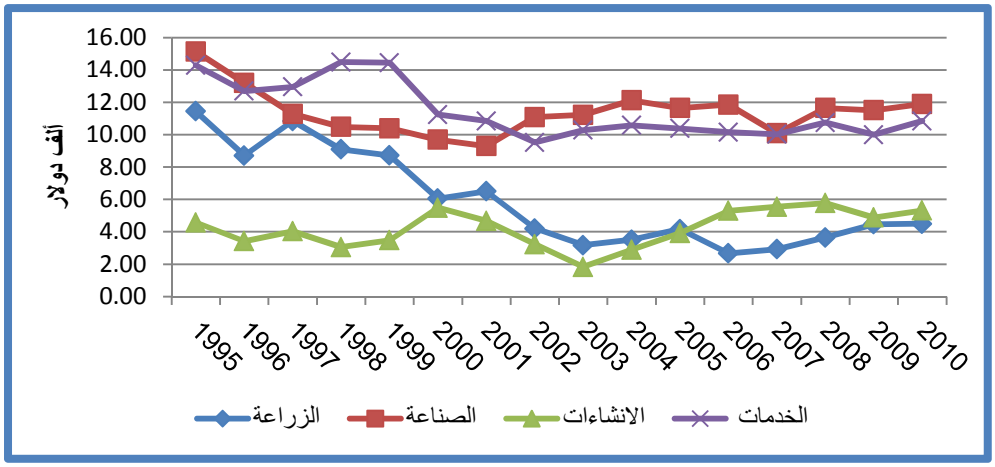

المصدر: بيانات جدول (4-14)، ملحق (1)، ص140.

وكان قطاع الخدمات الأكبر إنتاجية إذ بلغ متوسط الإنتاجية للعمل في قطاع الخدمات **(11.47)** ألف دولار للعامل خلال فترة الدراسة، بالرغم من وجود انخفاض في الإنتاجية المتوسطة من عام 2000 حتى عام 2010.

كما كان هناك تذبذب واضح في الإنتاجية المتوسطة للعمل في قطاع الزراعة، أما قطاع الصناعة فكان الأقل تذبذباً بين القطاعات الاقتصادية حيث بلغ متوسط الإنتاجية المتوسطة للعمل خلال فترة الدراسة **(11.41)** ألف دولار للعامل.

سادساً: خصائص القوى العاملة الفلسطينية:

تتميز القوى العاملة الفلسطينية بارتفاع المهارة، والجدول التالي يوضح توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب المستوى التعليمي خلال الفترة1995-2010.

جدول (4-5)

توزيع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مستوى التعليم خلال الفترة (1995-2010) (نسبة مئوية)[1]

السنة	عدد سنوات التعليم				
	0 سنة	1-6 سنوات	7-9 سنوات	10-12 سنوات	13 فأكثر
1995	14.1	41.5	38.8	38.4	62.5
1996	13.1	43.2	40.5	38.7	63.5
1997	13.1	42.9	40.6	39	65.1
1998	13.6	45.1	41.6	39.6	62.7
1999	14	43	41.1	40.1	63.4
2000	15.8	42.6	40.9	38.8	63
2001	11.9	39.7	38.2	35.3	59.8
2002	11.3	40.8	37.4	34.6	56.5
2003	13	43.4	39.9	36.3	57.1
2004	12	43.1	40.5	35.7	56.6
2005	12.6	44.1	40.5	35.7	56.1
2006	14.2	44.8	41.3	36	55.8
2007	15.1	45.4	41.8	36.5	56.2
2008	12.7	43.4	41.6	36.5	55.3
2009	11.9	42.3	40.4	36.7	56.6
2010	11	42.1	41	35.9	55.1
المتوسط	13.09	42.96	40.38	37.11	59.08

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

(1) نلاحظ أن مجموع المتوسطات لا يساوي 100% وهذا يعود لأن النسبة تحسب بناء على نسبة العاملين لكل فئة من مجموع المشاركين في القوى العاملة للفئة نفسها، وهذا ايضا ينطبق على الجدول (4-6) في ص 92.

يتضح من الجدول (4-5) أن **(59.08%)** من القوى العاملة الفلسطينية قد أنهوا أكثر من 13 سنة تعليمية، و **(37.11%)** أتموا ما بين 10-12 سنة تعليمية و **(40.38%)** أتموا ما بين 7- 9 سنوات تعليمية، وهذا يدل على تمتع القوى العاملة الفلسطينية بمستوى تعليمي عالٍ نسبياً يساعدها على الانخراط في الصناعات الجديدة، بما في ذلك المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة (Mas, 2005, p 10-11).

كما يتميز سوق العمل الفلسطيني أيضاً بارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، بوتيرة أسرع من الطلب على العمل، ما يدفع المزيد من العمال الفلسطينيين للبحث عن فرص عمل في الخارج خاصة إسرائيل، أو الانضمام لصفوف العاطلين عن العمل، وقد تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يستطيع استيعاب **(62%)** فقط من الزيادة السنوية في أعداد القوى العاملة الفلسطينية، وتصل النسبة إلى **(85%)** في الضفة الغربية، وإلى **(52%)** في قطاع غزة (ماس، 2001، ص3).

وتعتبر الأيدي العاملة الفلسطينية فتية حسب التركيبة العمرية، والجدول التالي يوضح نسبة القوى العاملة حسب فئات العمر خلال فترة الدراسة كلها.

جدول (4-6)

نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب العمر خلال الفترة (1995-2010)

السنة	العمر				
	24-15	34-25	44-35	54-45	55 فأكثر
1995	32.1	54.1	50.9	44.4	19.4
1996	32.6	54	51.8	46.6	18.8
1997	32.4	54.5	53.1	45.7	19.1
1998	31.2	55.5	55.3	48	19.3
1999	30.4	55.3	56.6	50.1	19.5
2000	28.9	54.2	55.4	51.8	23.6
2001	25.6	51	52.8	48.9	20.7
2002	23.2	51.2	53	49.2	21.7
2003	25	54	56.1	51.4	22.6
2004	24.6	54.6	56.9	52	21.5
2005	24.8	55.4	56.5	52.1	22.7
2006	25.6	55.6	57.6	52.9	23
2007	26.3	56	58.8	53.8	23.1
2008	26.8	55.8	57.6	52	21.8
2009	26.7	57	58.1	52.3	21.1
2010	25.8	56.6	57.9	52.5	20.7
المتوسطات	28.19	54.68	54.4	50.23	21.16

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

نلاحظ من الجدول (4-6) أن متوسط نسبة العاملين في الفئة العمرية (25-34) بلغت حوالي **(54.6%)** خلال فترة الدراسة، بينما يبلغ **(54.4%)** للفئة العمرية (35-44)، أما الفئة العمرية

(15–24)، فبلغت نسبتها **(28.19%)**، ومن السابق يتضح أن التركيبة العمرية للقوى العاملة الفلسطينية يغلب فيها عنصر صغر السن، وهذه تعتبر ميزة لها ارتباط وثيق بتقبل التغيير والقدرة على التعلم واكتساب المهارات.

أما من حيث الجنس، نلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني منخفضة، حيث بلغ متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية **(12.91%)** خلال فترة الدراسة.

شكل (4–9)

نسبة القوى العاملة حسب فئات الجنس خلال الفترة (1995–2010)

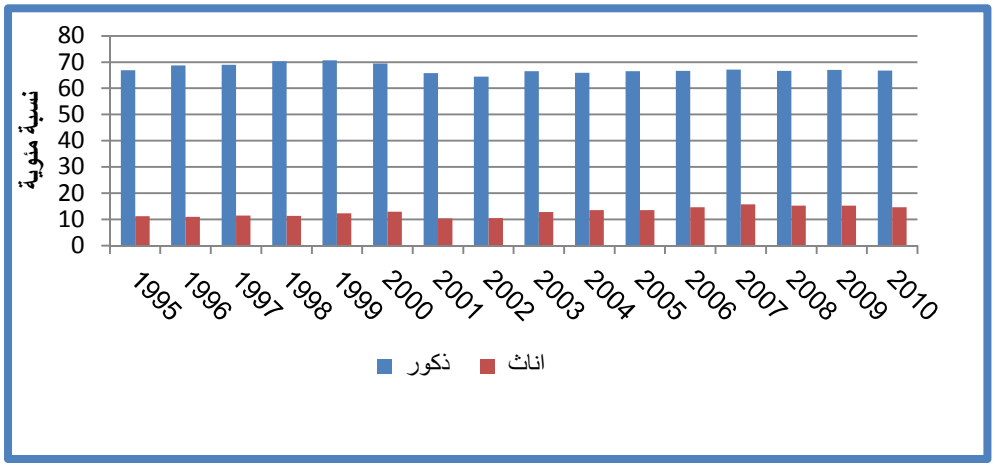

المصدر: بيانات جدول (4–15)، ملحق (1)، ص141.

إلا أنها في السنوات الأخيرة وخاصة بعد عام 2005 أخذت نسبة مشاركة المرأة في الزيادة، حيث بلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حوالي **(15.2%)** خلال الفترة (2006–2010).

سابعاً: البطالة[1]:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بدايتها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006، ص37).

ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، والشكل البياني التالي يوضح نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

(1) البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية: حيث تشمل هذه الفئة جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل (15 فأكثر) ولم يعملوا ابدا خلال في أي نوع من الاعمال، وكانوا هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق.

شكل (4-10)

نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

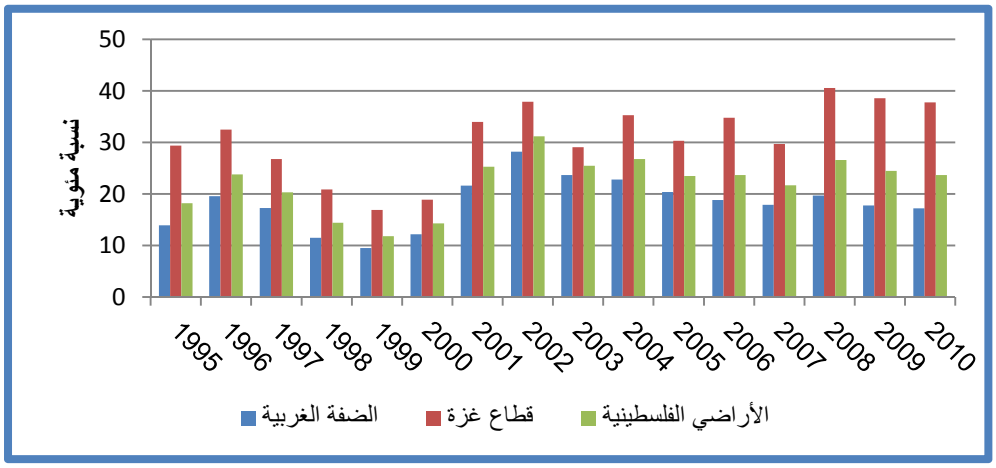

المصدر: بيانات جدول (4-16)، ملحق (1)، ص142.

نلاحظ من الشكل (4-10) أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة **(30.84%)** خلال فترة الدراسة كلها، في حين بلغ في الضفة الغربية **(18.26%)** خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر لقطاع غزة، ومنع وصول العمال لأماكن عملهم إلى إسرائيل، وشن الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بالإضافة لضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لتراجع الأنشطة الاقتصادية.

أما على صعيد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية نلاحظ أنها بلغت حوالي **(22.21%)** من إجمالي القوى العاملة كمتوسط خلال الفترة (1995-2010).

أما خلال الفترة (1995-1999) بلغت نسبة البطالة **(17.70%)** في الأراضي الفلسطينية، ومع بداية الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة (2000-2002) حيث بلغت هذه النسبة **(23.60%)**. أما خلال الفترة (2003-2005) بلغ نسبة البطالة **(25.27%)**، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للتزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض. أما خلال الفترة (2007-2010) بلغت نسبة البطالة **(24.13%)** وهنا يجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال العام2010 إلى **(23.7%)** مقارنة مع **(24.5%)** في العام 2009.

ثامناً: معدل الأجور وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

توجد عدة عوامل تؤثر على معدلات الأجور السائدة في الأراضي الفلسطينية، كاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي، ومتوسط حجم المؤسسات، ومدى كثافة رأس المال والعمل في الوحدات الإنتاجية، وعرض قوى العمل ومستوى المنافسة (أبو هنطش، 2003. ص28)

وبشكل عام تتأثر العلاقة بين الأجور والنمو الاقتصادي بشكل كبير في فترات الانحدار الاقتصادي، والشكل البياني التالي يوضح اتجاهات النمو في الناتج المحلي الحقيقي والأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية.

شكل (4-11)

اتجاهات النمو في الناتج المحلي الحقيقي والأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

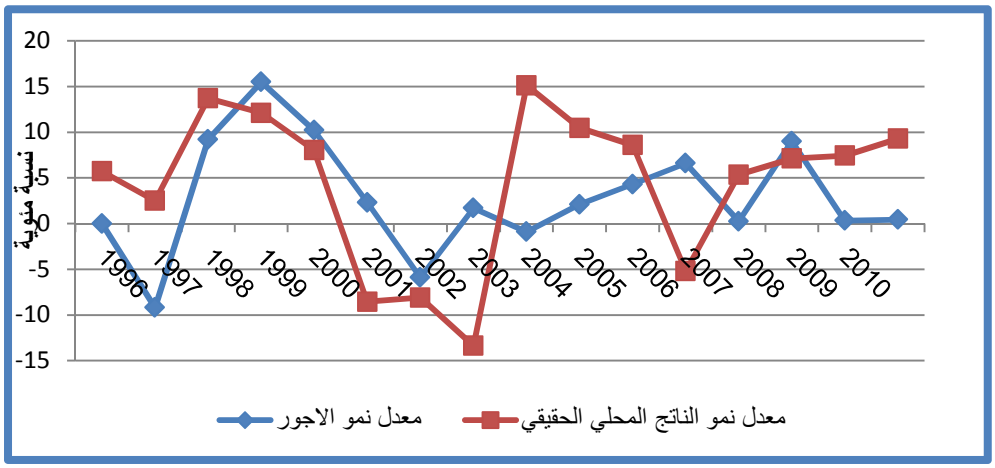

المصدر: بيانات جدول (4-17)، ملحق (1)، ص143.

نلاحظ من الشكل (4-11) أنه في فترات انخفاض الناتج المحلي الحقيقي في الفترة (2000-2002) انخفض نمو الأجر اليومي، أما في الفترات التي شهدت نمواً اقتصادياً لم يكن هناك تجاوب في نمو الأجور. فبالرغم من نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2008-2010)، إلا أن الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية خلال الفترة نفسها انعكس سلبياً على الزيادة في الأجور اليومية في الأراضي الفلسطينية (مساليا، وآخرون، 2010 ص46).

تاسعاً: معدلات التضخم والقوة الشرائية:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم):

يعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن مدى التغير في قيمة النقود أي (القوة الشرائية) بالنسبة للمستهلك، وبالاستعانة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن احتساب معدل التضخم[1]، حيث أن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي معدل التضخم، إذ يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية، مما يؤدي لتردي الأوضاع المعيشية لأصحاب الدخول المنخفضة، كما يؤدي لانخفاض مستوى ومعدل الادخار، وانخفاض الصادرات لأنها تصبح أغلى نسبياً (مقلد، الفيل، 2012، ص331)، وبشكل عام يتأثر المستوى العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية بالعديد من المتغيرات، أهمها مستوى الدخل الفردي، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني (سلطة النقد الفلسطينية، 2006، ص43)، والشكل البياني التالي يوضح معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية.

شكل (4-12)

معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

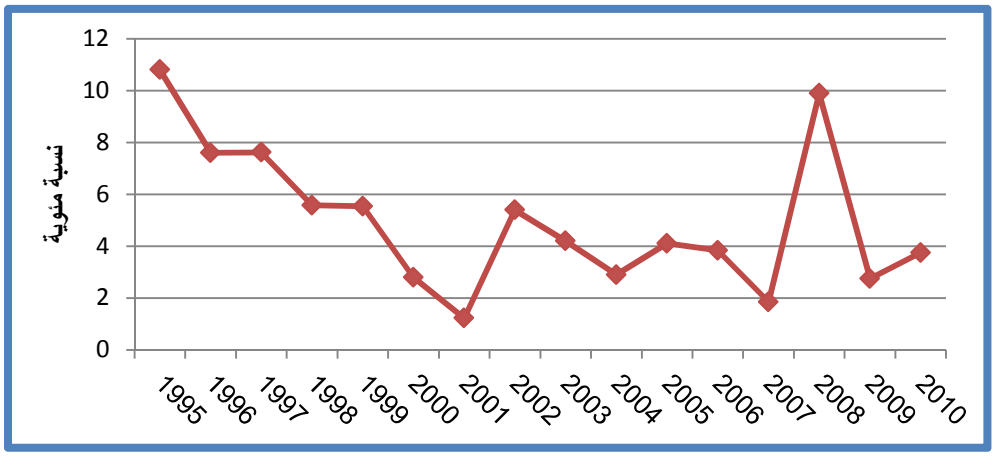

المصدر: بيانات جدول (4-18)، ملحق (1)، ص144.

نلاحظ من الشكل (4-12) أن متوسط معدل التضخم بلغ في الأراضي الفلسطينية **(5%)** خلال الفترة (1995-2010)، كما نلاحظ أن معدل التضخم انخفض في عام 1996 بسبب تراجع وضعف الطلب المحلي وانخفاض حجم الاستهلاك الكلي، مما أدي لانخفاض الأجور ودخل الفرد من الناتج (سلطة النقد الفلسطينية، 1996، ص12). وبلغ معدل التضخم أدنى قيمة له عام 2001 بنسبة **(1.23%)** وذلك بسبب انخفاض أسعار الواردات وانخفاض التضخم في إسرائيل.

---

(1) يحسب معدل التضخم وفق المعادلة التالية: $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الماضية}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية}} \times 100$

(انظر مجيد، عفاف، 2004، ص316).

وبلغ معدل التضخم **(3.84%)** خلال عام 2006 بالرغم من تراجع النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدها سوق العمل الفلسطيني والتراجع في الدخل الفردي، والطلب المحلي بسبب انقطاع رواتب الموظفين ووقف المساعدات الدولية (سلطة النقد الفلسطينية، 2006، ص43)، في حين شهد معدل التضخم عام 2008 ارتفاعاً غير مسبوق بمعدل بلغ **(10%)** على خلفية موجة الغلاء والارتفاع في الأسعار العالمية، وتراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2006–2007) جراء وقف المنح والمساعدات الدولية وانقطاع رواتب الموظفين (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص20). وشهد معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً إلى **(3.7%)** خلال عام 2010، مقارنة مع **(2.8%)** عام 2009، ويعزى ذلك لارتفاع مستويات الأسعار في إسرائيل، وزيادة الطلب المحلي.

2- القوة الشرائية[1]:

القوة الشرائية هي عبارة عن القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام وحدة العملة، ونظراً لخصوصية النظام النقدي في الأراضي الفلسطينية، وعدم وجود عملة وطنية والتعامل بثلاث عملات رئيسية: (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيقل الإسرائيلي)، فإن القوة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل بالشيقل ترتبط وتتأثر بمعدلات التضخم، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للأفراد ذوي الدخل بالشيقل، وبالعكس في حالة انخفاض أسعار السلع والخدمات ترتفع القوة الشرائية لهم، فالقوة الشرائية للشيقل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية انخفضت بمقدار ارتفاع أسعار السلع والخدمات (معدل التضخم) على أساس تراكمي، أي حوالي **(79%)** خلال الفترة (1995–2010).

أما القوة الشرائية للأفراد بعملتي الدولار[2] والدينار ترتبط بمصدرين هما: (التغير في أسعار السلع والخدمات، والتغير في أسعار صرف العملات المتداولة)، وبالتالي فإن تذبذب أسعار الصرف يؤثر بشكل رئيسي على الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار الأمريكي، والدينار الأردني، وهذا يعنى أن القوة الشرائية للدولار تعتمد على معدل التضخم وسعر صرف العملة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص22).

---

(1) القوة الشرائية: هي القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام وحدة العملة وتعتمد على معدل التضخم وسعر صرف العملة، حيث تساوي القوة الشرائية = (نسبة التغير في سعر صرف العملة (الدولار مقابل الشيقل) – معدل التضخم)، (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، ص29).

(2) نظراً لارتباط الدولار الأمريكي بالدينار الأردني بسعر صرف ثابت، فإن أي تغير في سعر صرف الدولار الأمريكي ينعكس مباشرة على قيمة الدينار الأردني.

شكل (4-13)

التغيير في القوة الشرائية للدولار خلال الفترة (1996-2010)

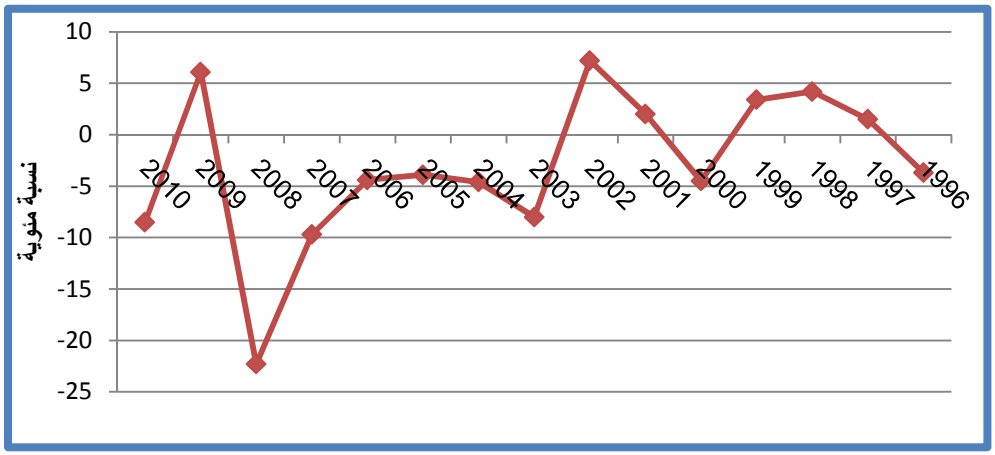

المصدر: بيانات جدول (4-18)، ملحق (1)، ص144.

ففي حالة انخفاض سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم، فإن ذلك ينعكس سلباً على القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني ذوي الدخل بالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني، إذ أدى الارتفاع المستمر في الأسعار خلال (1996-2010) مقروناً بانخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل، إلى تراجع القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني **(3.01%)**، حيث بلغ متوسط معدل التغيير في سعر الصرف خلال الفترة نفسها **(4.11)**، وبلغ معدل التضخم **(3.01)** لنفس الفترة.

عاشراً: العلاقة بين التضخم والبطالة في فلسطين:

أجرى الاقتصادي الانجليزي فيليبس بحثاً على بريطانيا، وفقاً لسلسة زمنية للبطالة والأجور، ولاحظ أن الأجور ترتفع في حال انخفاض البطالة وأنها تنخفض في حالة ارتفاع البطالة، أي وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم، ولكن هذه العلاقة لم يثبت صحتها بالمطلق فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً (الوزني، والرفاعي. 2007، ص 198)، ولعل حالة الاقتصاد الفلسطيني أكبر دليل على ذلك خلال فترة الدراسة، إذ أنه في عام 1998 كان هناك انخفاض في نسبتي البطالة والتضخم معاً. والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم في الأراضي الفلسطينية

شكل (4-14)

العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة (1995-2010)

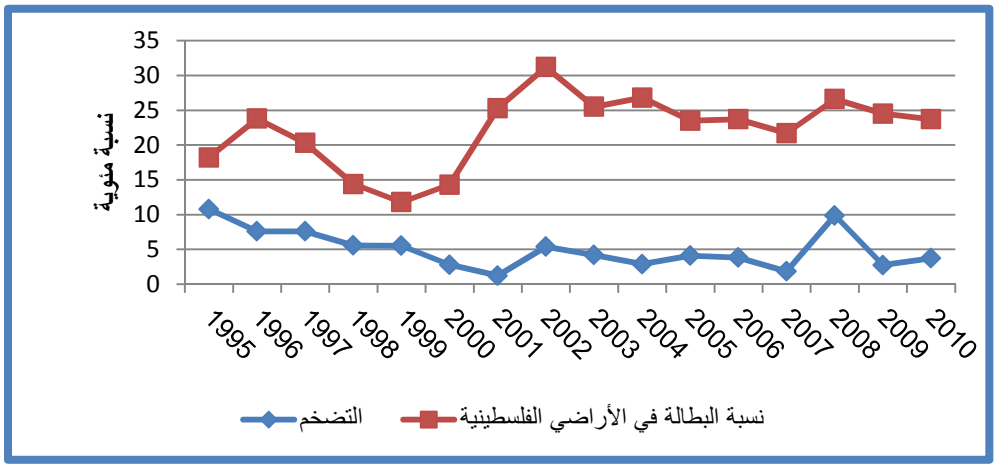

المصدر: بيانات جدول (4-19)، ملحق (1)، ص145.

نلاحظ من الشكل (4-14) أنه كان هناك انخفاض للبطالة والتضخم في اتجاه واحد خلال عام 2009، وفي عام 2002 ارتفعت نسبة البطالة والتضخم معاً، وفي عام 2008 ارتفعا معاً، وهذا يعني أن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم التي أوضحها فيليبس لم تنطبق على الوضع الفلسطيني.

خلاصة الفصل الرابـع

مما سبق يلاحظ أن أداء الاقتصاد الفلسطيني مر بمراحل حسب الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة، حيث تذبذب معدل نمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (1995–2010)، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني للعديد من التشوهات والاختلالات نتيجة للممارسات والسياسات الإسرائيلية خلال الفترة (1995–2010)، وكانت التشوهات في هياكل الإنتاج، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، التي عادة ما تكون مساهمتها ذات فعالية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو.

كما أن سوق العمل الفلسطيني برز فيه تشوهات، حيث ساهمت الأجور المرتفعة في سوق العمل الفلسطيني في زيادة الدخل المتأتي من العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، الأمر الذي أدى لتفكيك العلاقة بين الدخل في فلسطين والإنتاج، بسبب زيادة الطلب العام في الاقتصاد دون مصاحبة ذلك زيادة موازية في الإنتاج، ما نجم عنه زيادة الاستيراد من الخارج.

بالإضافة لسياسة الإغلاق للمعابر والحدود الأمر الذي انعكس على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، كما أن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة كانت أكثر سوءً من الضفة الغربية، كما اتسم الاقتصاد الفلسطيني بارتفاع الاستهلاك، وانخفاض الادخار، الأمر الذي انعكس بالسلب على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة لانخفاض الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر في فلسطين.

الفصل الخامس
نتائج تقدير النماذج القياسية

مقدمة.

أولاً: نتائج تحليل نموذج مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني

ثانياً: نموذج محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس
نتائج تقدير النماذج القياسية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل نتائج التقدير الإحصائي لكلٍ من نموذج تحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين، ونموذج محددات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وبناءً على نتائج التقدير تم اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها، والتي تتعلق بمدى مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى اختبار وتحليل المحددات أو العوامل المؤثرة على إنتاجية العوامل الكلية. وقم تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنماذج القياسية وفق الطريقة الأنسب، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

أولاً: نتائج تحليل نموذج مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني:

اعتمدت الدراسة على نموذج سولو لتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، والمتمثلة في رأس المال المادي، والقوى العاملة، ومجمل إنتاجية العوامل الكلية، بالإضافة إلى متغير وهمي من أجل عكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا النموذج – السابق شرحه في الفصل الثالث – يتمثل في الشكل التالي:

$$\mathbf{LNGDP} = \boldsymbol{\alpha} \mathbf{LN} K + \boldsymbol{\beta} \mathbf{LN\ L} + \mathbf{D_1} + \varepsilon$$

1- نتائج اختبارات السكون لمتغيرات (نموذج سولو):

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات نموذج سولو

جدول (5-1)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج سولو

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
logGDP	-1.337	-6.946*	-1.226	-9.014*
$\log\widehat{K}$	-2.416	-1.315	-3.737*	-9.172*
logL	-1.311	-7.865*	-0.915	-14.711*

* معنوي عند مستوى 1%.

يتضح من الجدول (5-1) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level) ما عدا متغير رأس المال فقد تميز بالسكون في المستوى (Level). وقد تحقق شرط السكون في المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ((1)~CI) (انظر، ملحق4، ص156).

2- نتائج اختبار التكامل المشترك (لنموذج سولو) باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:

بعد تحقق شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول (5-2)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج سولو

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %1	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد (None*)	25.86	28.32
على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)	18.52	26.73
على الأكثر يوجد متجهين (At Most 2)	6.63	1.18
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.		

يتضح من الجدول (5-2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى **(Likelihood Ratio)** بلغت **(28.32)** وهي أكبر من القيمة الحرجة **(25.86)** عند مستوى دلالة **1%**. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في نموذج سولو. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية **1%**. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى **(1.18)** وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة **(6.63)**.

3- نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج سولو:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير نموذج سولو يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في عنصري (العمل ورأس المال) والمتغير التابع المتمثل في (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)، حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Tests) لاختبار السببية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (5-3)

اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

في نموذج سولو

اتجاه العلاقة	F-statistic	P-value
$GDP \leftarrow K$	4.871*	0.0111
$GDP \leftarrow L$	4.474*	0.0157

*معنوية عند مستوى 5%.

حيث أن:

$GDP \leftarrow K$: تعني أن التغير في (K) يسبب تغيراً في (GDP).

$GDP \leftarrow L$: تعني أن التغير في (L) يسبب تغيراً في (GDP).

حيث تشير النتائج الموضحة أعلاه أن نتيجة اختبار السببية كانت معنوية عند مستوى **5%** وبذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونستنتج أن التغيرات في العمل ورأس المال تسبب تغيرات جوهرية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

4- تقدير معاملات الانحدار في نموذج سولو:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك والسببية السابقة تم تقدير العلاقة الإنحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (5-4)

نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج سولو

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
$\mathbf{LN\widehat{K}_{it}}$	0.63*	0.096	6.560	0.0000
$\mathbf{LNL_{it}}$	0.53*	0.168	3.181	0.0024
$\mathbf{D1_{it}}$	-0.09**	0.039	-2.236	0.0293
DW=2.14 (ajd R^2: 0.788) (R^2: 0.801)				

* معنوي عند مستوى 1%، **معنوي عند مستوى 5%.

5- تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

أ- معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات النموذج كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى **1%**، باستثناء المتغير الوهمي D1 فقد كان معنوياً عند مستوى **5%**، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (ajd R^2) للنموذج **(0.788)**، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (العمل ورأس المال) تفسر ما نسبته **(78.8%)** من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الحقيقي.

ب- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي في البداية وتبين وجود هذه المشكلة، وقد تمت معالجتها بإضافة معامل الانحدار الذاتي ((1) AR)[1]، و((2) AR)، ثم أعيد اختبار النموذج مرة أخرى، ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل دوربن واتسون (Durbin Watson) بلغت **(2.14)**، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

استخدم الباحث اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار **(J=2.412)** بمستوى دلالة محسوب **(P-value=0.2994)**، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

د- اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity):

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار **(F=1.871)** بمستوى دلالة محسوب **(P-value=0.176)** وهي غير معنوية احصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

هـ- المقارنة بين القيم الحقيقة والقيم المقدرة:

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقة للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفر، وقد كانت نتائج اختبار t غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت قيمة الاختبار المحسوبة **(t=0.1754)**، وبلغت قيمة الدلالة المحسوبة **(P-value=0.8614)**، وبالتالي نستنتج قبول الفرض العدمي القائل بأن متوسط البواقي يساوي صفر (انظر ملحق 4، ص156).

6- تحليل نتائج نموذج تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج **(0.788)**، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته**(78.8%)** من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي

(1) يمثل معامل الانحدار الذاتي (Autoregressive) واستخدم لحل مشكلة الارتباط الذاتي.

الحقيقي، وأن ما نسبته **(21.2%)** يعود لمساهمة مجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في تفسير النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

كما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال **(0.63)**، بمعنى أن زيادة رأس المال بنسبة **100%**، سيؤدي لزيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار **(63%)**، بينما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل **(0.53)** مما يعني أن زيادة العمل بنسبة**100%** سيزداد الناتج المحلي الحقيقي بنسبة **(53%)**.

وتعتبر دالة الإنتاج المقدرة في الفترة (الربع الأول من عام 1995 حتى الربع الرابع لعام 2010) هي دالة متجانسة من الدرجة **($\alpha + \beta$=1.16)** أي أنها ذات غلة حجم متزايدة[1]، وهذا يعني أن زيادة عنصري العمل ورأس المال المقدر بنسبة **100%**، سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة **(116%)**.

واستناداً لنتائج تقدير النموذج السابقة يمكن تحديد إنتاجية العوامل الكلية (TFP) من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y / Y = \Delta A/A + \alpha.\Delta K/K + (\beta).\Delta L/L$$

أي أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحديده من خلال ثلاث مكونات وهي: معدل النمو في إنتاجية العوامل الكلية($\Delta A/A$) ، ومعدل النمو في رأس المال، ومعدل النمو في العمالة. ويتم قياس معدل النمو في إنتاجية العوامل الكلية ($TFP = \Delta A/A$) من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta A/A = \Delta Y/Y - \alpha.\Delta K/K - (\beta)\,\Delta L/L$$

أي أن معدل النمو في (TFP)، يمكن قياسه من خلال الفرق المتبقي بين معدل النمو في الناتج المحلى الحقيقي من جهة، ومعدل النمو في كل من رأس المال والعمالة من جهة أخرى.

وباستخدام قيم **(α،β)** المحسوبة من نموذج سولو المقدر تم حساب مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في فلسطين، في كل فترة من الفترات الموضحة في الفصل الثالث وذلك كما في الجدول التالي:

(1) غلة الحجم: يعبر مجموع المرونتين $(\alpha + \beta)$ عن غلة الحجم: فإذا كانت $(\alpha + \beta)$ أصغر من واحد نقول بأن الاقتصاد يمر بمرحلة تناقص الغلة، أما إذا كانت $(\alpha + \beta)$ أكبر من واحد نقول بأن الاقتصاد يمر بمرحلة تزايد الغلة، وإذا كانت $(\alpha + \beta)$ تساوي واحد نقول بان الاقتصاد في حالة ثبات الغلة (العمر، 2004، ص 250-252).

جدول (5-5)

مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995–2010)

الفترات	معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي	مساهمة العمالة		مساهمة رأس المال		مساهمة الإنتاجية الكلية	
		المساهمة	النسبة %	المساهمة	النسبة %	المساهمة	النسبة %
q2/1995 - q3/2000	1.87	1.03	55.28	2.87	153.62	-2.03	-108.90
Q4/ 2000- q4/2002	-2.55	-0.43	-[1]	0.91	-	-3.03	-
q12003- q4/2005	3.47	0.95	27.55	1.12	32.37	1.39	40.08
q1/2006- q4/2006	-5.81	0.03	-	1.24	-	-7.07	-
q1/2007- q4/2010	2.60	0.64	24.55	0.83	31.84	1.13	43.61
q2/1995- q4/2010	1.24	0.64	51.97	1.64	131.90	-1.02	-83.88

المصدر: بيانات جدول (5–10)، ملحق (2)، ص148–149.

يلاحظ من الجدول (5-5) أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بلغ **(1.24)**، وذلك للفترة (الربع الثاني عام 1995–الربع الرابع لعام 2010)، وهو معدل منخفض، أما معدلات النمو السنوية كانت متذبذبة بين تلك المعدلات السالبة خصوصاً في الفترة (2000–2002) وكذلك في عام 2006، والمعدلات الموجبة خلال الفترات الأخرى، وهو ما يدل على تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بحسب الظروف السياسية السائدة.

ويلاحظ أن رأس المال يحتل النصيب الأكبر في المساهمة والتأثير على النمو الاقتصادي، إذ بلغت مساهمته خلال فترة الدراسة ككل **(1.64)** وتمثل ما نسبته **(131.9%)** من متوسط النمو المحقق لنفس الفترة، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (عمران، 2002) في مصر، ودراسة (Eng, 2009) في إندونيسيا، ودراسة (Sekkat, 2004) في المغرب توصلت لأن رأس المال المادي هو المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي، واختلفت مع دراسة (adak,2009) التي توصلت لأن الإنتاجية الكلية هي المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي في تركيا إذ بلغت نسبة هذه المساهمة **(79%).**

أما مساهمة عنصر العمل في نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت **(0.64)** في المتوسط خلال فترة الدراسة كلها، وتمثل ما نسبته **(51.97%)** من متوسط النمو خلال الفترة نفسها، وهذه

(1) تعني هذه الاشارة عدم وجود القيمة وذلك لأنه لامعني لها، حيث عندما تكون المساهمة سالبة والنمو سالب تكون النسبة موجبة وهذا لا معنى له.

النتائج تتفق مع دراسة (عمران، 2002) التي توصلت بأن عنصر العمل جاء في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي في مصر، وتختلف مع دراسة (الخطيب، 2009) التي توصلت لعدم معنوية العمل في القطاع الحكومي، وسلبية تأثير العمالة في القطاع الخاص، ودراسة (غدير، 2004) التي توصلت إلى أن تأثير العمل سلبي على نمو الناتج المحلي غير النفطي في السعودية.

أما بالنسبة لمساهمة مجمل إنتاجية العوامل الكلية (TFP) في النمو الاقتصادي فقد بلغت **(-1.02)** كمتوسط لفترة الدراسة كلها وتمثل ما نسبته **(-83.88%)** من متوسط النمو المحقق لنفس الفترة، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات التي أظهرت سلبية وضعف مساهمة إنتاجية العوامل الكلية، ومن هذه الدراسات دراسة (Sekkat, 2004) في الجزائر، ودراسة (نصر، 2005) في سوريا، ودراسة (الصقري، 2010) في عُمان، وكذلك دراسة (داودي، والمن، 2001) التي توصلت إلى سلبية مساهمة إنتاجية العوامل الكلية في نمو الناتج المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغت **(-4.2%)** خلال الفترة 1990–1999.

إن النتائج السابقة تظهر ضعفاً كبيراً في مساهمة إنتاجية العوامل الكلية في الاقتصاد الفلسطيني، مع الانتباه إلى أن هذه النتائج جاءت كمتوسط خلال فترة الدراسة كلها وهذا ربما يضفي عدم دقة في التحليل نظراً لتباين الظروف والأحداث التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995–2010)، إذ شهدت هذه الفترة متغيرات كثيرة وعميقة، وبالتالي لابد من إلقاء الضوء بشكل أكثر دقة على مدى مساهمة العناصر الإنتاجية وكذلك إنتاجية العوامل الكلية في النمو الاقتصادي في فلسطين، بعد تجزئة فترة الدراسة الكلية حسب الظروف السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية كما يلي:

أ- تطور مساهمة رأس المال المادي في النمو الاقتصادي:

يوضح الشكل البياني التالي مساهمة رأس المال المادي في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (الربع الثاني لعام 1995 لغاية الربع الرابع عام 2010)

شكل (5-1)

مساهمة رأس المال المادي في النمو الاقتصادي

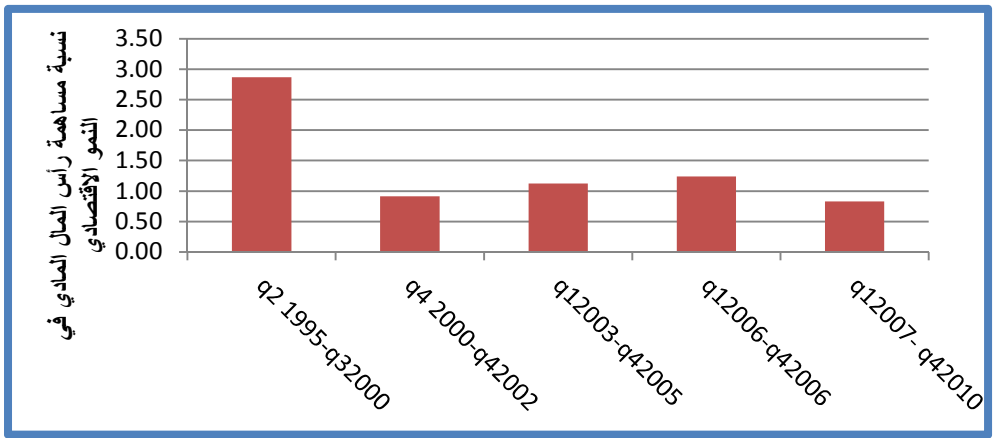

المصدر: بيانات جدول (5–10)، ملحق (2)، ص148–149.

يلاحظ من الشكل (5-1) ارتفاع مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي خلال الفترة (الربع الثاني 1995- الربع الثالث 2000)، حيث بلغت هذه المساهمة **(2.87)** وتمثل ما نسبته **(153.62%)** من متوسط النمو المحقق لنفس الفترة، وهذه الفترة تميزت بالاستقرار السياسي بسبب تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور خلال عام 1994، حيث بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم اعتماداً على الدعم المالي الكبير الذي منح للسلطة الفلسطينية في بدايتها من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى حرية الحركة في التنقل للأفراد والبضائع، خاصة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى حرية التعامل التجاري مع مختلف دول العالم، وإقامة العديد من الاستثمارات والمصانع خلال هذه الفترة، مما أسهم ايجابياً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، استناداً إلى التراكم والبناء المكثف لراس المال المادي الذي شهدته هذه الفترة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفترة اتسمت بارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغت هذه النسبة **(35.02%)** خلال الفترة نفسها. كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار للناتج المحلي الحقيقي **(33.23%).**

أما خلال الفترة (الربع الرابع من عام 2000 لغاية الربع الرابع من عام 2002)، فقد انخفضت مساهمة رأس المال حيث بلغت هذه المساهمة **(0.91)**، وهذه الفترة تمثل بداية انطلاقة انتفاضة الأقصى والتي شهدت اضطرابات سياسية وأمنية عنيفة، كما تم إعادة احتلال مدن الضفة الغربية في بداية عام 2002 مما تسبب في تراجع حاد في النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، واستهلاك جميع الأموال الحكومية لتغطية الرواتب وتغطية التكاليف التشغيلية، ولجوء السلطة الفلسطينية لزيادة الانفاق العام إلى المجالات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي وليست المجالات التي تعزز النمو الاقتصادي، بالإضافة للتوترات السياسية التي شهدتها، الأمر الذي انعكس على الأداء الاقتصادي، من خلال الممارسات الإسرائيلية من تدمير المباني والمعدات، والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتدمير مطار غزة الدولي، وميناء غزة البري، بالإضافة لمنع وصول المواد الخام للأراضي الفلسطينية.

وهذا يتطابق مع النتائج التي توصلنا إليها في نموذج سولو، حيث كان المتغير الوهمي معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة **5%**، وبلغ معامله **(-0.09)**، مما يدل على أن الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية انعكس على النشاط الاقتصادي، وأظهر أداء الاقتصاد الفلسطيني مرونة عالية تجاه عوامل الاستقرار السياسي، خاصة الإجراءات الإسرائيلية فالتراجع في معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي برزت بشكل واضح خلال فترات عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها المنطقة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص16)، حيث حقق الناتج المحلي الحقيقي معدل نمواً سالباً بنسبة **(-10.009%)** خلال الفترة (2000-2002) نتيجة للممارسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية وما نتج عنها من توقف لغالبية الأنشطة الاقتصادية.

أما خلال الفترة (الربع الأول من عام 2003 لغاية الربع الرابع من عام 2005)، بلغ مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي **(1.12)**، وتمثل ما نسبته **(32.37%)** وهذه الفترة اتسمت بالهدوء النسبي في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

أما عام (الربع الأول من عام 2006 لغاية الربع الرابع من عام 2006) فقد بلغت مساهمة رأس المال **(1.24)**، حيث تعزى هذه المساهمة نتيجة الأوضاع الاقتصادية المستقرة نوعاً ما في الضفة الغربية، إذ أن الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية يمثل ما نسبته **(67%)** من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

أما خلال الفترة (الربع الأول لعام 2007 لغاية الربع الرابع عام2010)، فقد بلغت مساهمة رأس المال **(0.83)**، وتمثل ما نسبته **(31.84%)**. وهذا يعود لعودة الهدوء والاستقرار في الأراضي الفلسطينية.

ب- تطور مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي:

الشكل البياني التالي يوضح مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (الربع الثاني لعام 1995 لغاية الربع الرابع عام 2010).

شكل (5-2)

مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي

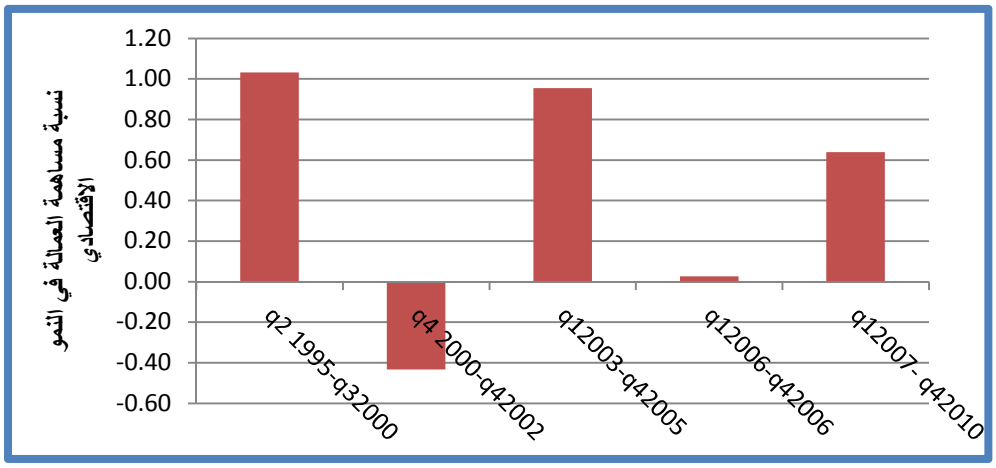

المصدر: بيانات جدول (5-10)، ملحق (2)، ص148-149.

نلاحظ من الشكل (5-2) مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي خلال الفترات المختلفة، فيلاحظ أن عنصر العمل ساهم بحوالي **(1.03)**، أي ما نسبته **(55.28%)** في نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (الربع الأول من عام 1995 لغاية الربع الرابع من عام 1999)، وهي الفترة التي ترافقت مع ازدياد حجم العمالة التامة في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لحداثة السلطة الفلسطينية واحتياجها لتوظيف عدد كبير في مؤسساتها.

أما خلال الفترة (الربع الرابع من عام 2000 لغاية الربع الرابع من عام 2002) بلغت مساهمة العمالة **(-0.43)**، وذلك بسبب التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية، الأمر الذي انعكس سلباً على إنتاجية العامل الفلسطيني، بالإضافة لقيام إسرائيل بالعديد من الممارسات والمضايقات ضد العمال الفلسطينيين، كمنع وصول المواد الخام للأراضي الفلسطينية، ومنع العمال من الوصول لأماكن عملهم.

أما خلال الفترة (الربع الأول 2003 لغاية الربع الرابع 2005) بلغت مساهمة العمالة **(0.95)** أي ما نسبته **(27.55%)**، وذلك بسبب عودة الاستقرار النسبي للمنطقة، والتخفيف من حدة الإجراءات والممارسات ضد العمال الفلسطينيين، والسماح لدخول المواد الخام للأراضي الفلسطينية.

أما في عام 2006 انخفضت مساهمة العمالة وبلغت **(0.03)**، ذلك بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها المنطقة، مما انعكس الأمر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع معدل البطالة.

كما بلغت هذه المساهمة **(0.64)**، أي ما نسبته **(24.55%)**، خلال الفترة (الربع الأول من عام 2007 لغاية الربع الرابع عام 2010)، حيث اتسمت هذه الفترة بعودة الهدوء والاستقرار للأراضي الفلسطينية، وارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي خاصة قطاع الإنشاءات. مما أدي لارتفاع الطلب على العمالة في الاقتصاد الفلسطيني.

ج- تطور مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو الاقتصادي:

يوضح الشكل البياني التالي مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (الربع الثاني لعام 1995 لغاية الربع الرابع عام 2010)

شكل (5-3)

مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو الاقتصادي

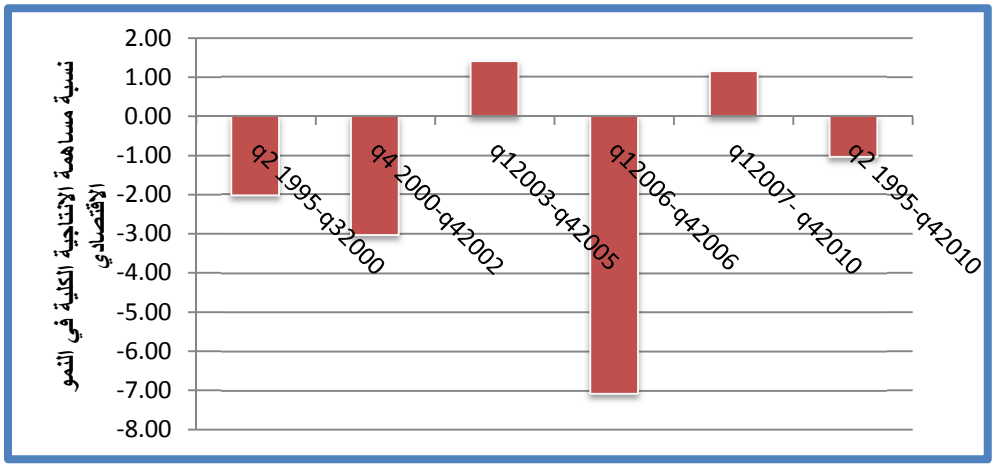

المصدر: بيانات جدول (5-10)، ملحق (2)، ص148-149.

نلاحظ من الشكل(5-3) أن مساهمة الإنتاجية الكلية كان سالباً في الفترة (الربع الثاني1995 لغاية الربع الثالث من عام2000)، حيث بلغت هذه المساهمة **(-2.03)** أي ما نسبته **(-108.90%)**،

وهذا يعود لحداثة السلطة الوطنية واعتمادها على المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، المتمثلة في عنصري العمل ورأس المال، بالإضافة لارتفاع معدل التضخم خلال الفترة نفسها، إذ بلغ متوسط معدل التضخم **(7.43)** نفس الفترة.

وبلغت مساهمة الإنتاجية الكلية **(-3.03)** خلال الفترة (الربع الرابع من عام2000 لغاية الربع الرابع لعام 2002)، حيث تميزت الفترة بالتوتر السياسي في الأراضي الفلسطينية وإتباع الاحتلال الإسرائيلي العديد من الممارسات والإجراءات، كتدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، وتدمير المباني وتجريف الأراضي، وانخفاض المساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الحقيقي.

كما بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية **(1.39)** أي ما نسبته **(40.08%)** خلال الفترة (الربع الأول لعام 2003 لغاية الربع الرابع من عام 2005)، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث التخفيف النسبي للقيود المفروضة على حرية حركة الأفراد والبضائع والإفراج عن الضرائب الإيرادات، مما أدى لتعافي أداء الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية. الأمر الذي انعكس على مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

كما نلاحظ أن مساهمة الإنتاجية الكلية بلغت **(-7.07)** خلال عام 2006، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المترتبة على نتائج انتخابات عام 2006، الأمر الذي أدى لوقف المساعدات الدولية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، وامتناع إسرائيل من تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية.

أما الفترة من (الربع الأول لعام 2007 لغاية الربع الرابع لعام 2010) نجد أن الإنتاجية الكلية هي المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغت هذه المساهمة **(1.13)**، أي ما نسبته **(43.61%)**، وهذا يعود لهدوء الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية، واتخاذ الحكومة الفلسطينية العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تعمل على رفع معدلات نمو الناتج، إذ وضعت السلطة الفلسطينية خطة للإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستقرار المالي واستمرار النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تطوير رأس المال البشري والمادي من خلال تقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والسكان، والعمل على تعزيز مؤسسات القطاع الخاص. وتشير تقارير صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة يعود للإصلاحات المالية والاقتصادية التي اتخذنها الحكومة الفلسطينية، وإلى التخفيف من القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: نموذج محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP):

يعتبر معامل إنتاجية العوامل الكلية عنصراً أساسياً في استدامة معدلات النمو الاقتصادي واستمرار ارتفاعها، ولذلك فإنه من الضروري تحديد المتغيرات والعوامل المؤثرة عليه، نظراً لأن ذلك يساعد أصحاب القرار الاقتصادي في وضع السياسات الملائمة من أجل تحسين كفاءة العناصر الإنتاجية، ورفع مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي. وقد سبق تحديد العوامل والمتغيرات التي تم دراستها ضمن الفصل الثالث، حيث تم تحديد النموذج القياسي لمحددات إنتاجية العوامل الكلية كما يلي:

$$(\mathbf{TFP})\hat{} = \boldsymbol{\alpha 0} + \boldsymbol{\alpha 1}\, \boldsymbol{REX} + \boldsymbol{\alpha 2}\, \mathbf{RFDI} + \boldsymbol{\alpha 3}\, \boldsymbol{REER} + \boldsymbol{\alpha 4}\, \mathbf{INF} + \boldsymbol{\alpha 5 RCF} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

حيث أن:

TFP: إنتاجية العوامل الكلية (الكفاءة).

REX: نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

RFDI : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

REER : سعر الصرف الحقيقي الفعال.

INF: معدل التضخم.

RCF: نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

α0: الحد الثابت.

ε: حد الخطأ.

وقد تم تقدير هذا النموذج استناداً إلى تحليل السلاسل الزمنية، وبنفس المنهجية التي سبق ذكرها في تقدير نموذج سولو وذلك على النحو التالي:

1- نتائج اختبار السكون لمتغيرات نموذج (TFP):

الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP):

جدول (5-6)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج (TFP)

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
TFP	**-2.07**	**-3.62***	**-1.90**	**-10.02***
REX	**-2.21**	**-3.41***	**-2.70***	**-9.01***
RCF	**-1.55**	**-7.12***	**-1.39**	**-8.19***
INF	**-7.34***	–	**-6.47***	–
REER	**-0.08**	**-6.51***	**0.15**	**-6.72***
RFDI	**-2.13**	**-5.63***	**-1.89**	**-3.12****

* معنوية عند مستوى 1%

نلاحظ من الجدول (5−6) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (level) ما عدا متغير التضخم فقد تميز بالسكون في المستوى (level) عند مستوى دلالة**1%**، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية **1%** بعد أخذ الفرق الأول لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ((1)~CI) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى (انظر، ملحق (4)، ص157).

2- نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات نموذج (TFP):

في ضوء نتائج اختبار السكون تم اجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج (TFP). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لمتغيرات النموذج:

جدول (5-7)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج محددات (TFP) بطريقة (جوهانسون)

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value 1%	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد تكامل مشترك (None*)	45.87	59.17
على الأكثر متجه واحد (At Most 1*)	39.37	40.68
على الأكثر متجهين (At Most 2)	32.71	26.11
على الأكثر ثلاث متجهات (At Most 3)	25.86	13.55
على الأكثر أربع متجهات (At Most 4)	18.52	6.219
على الأكثر خمس متجهات (At Most 5)	6.63	0.37
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.		

وفق نتائج الجدول(5−7) يتضح أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمي(**Likelihood Ratio)** بلغت **(59.17)** وهي أكبر من القيمة الحرجة **(45.87)** عند مستوى دلالة **1%**، وهذا يشير إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في نموذج محددات **(TFP)**. وتشير النتائج الإحصائية لاختبار جوهانسون لوجود متجهين للتكامل المشترك عند مستوى دلالة **1%**، إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمي **(26.11)** وهي أصغر من القيمة الحرجة **(32.71).**

3- تقدير نموذج محددات ال (TFP):

بعد التحقق من وجود التكامل المشترك استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FM-OLS) لتقدير معاملات الانحدار لنموذج محددات إنتاجية العوامل الكلية، ونتائج التقدير كما في الجدول التالي:

جدول (5-8)

نتائج تقدير نموذج محددات الإنتاجية الكلية

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
REX	**4.03***	**1.22**	**3.31**	0.001
RCF	**-0.05**	**0.11**	**-0.48**	0.635
INF	**-0.75**	**1.77**	**-0.42**	0.673
REER	**-0.02***	**0.01**	**-3.72**	0.000
RFDI	**5.40***	**1.43**	**3.78**	0.000
α0	**2.16***	**0.50**	**4.32**	0.000
* معنوية عند مستوى1%.		(ajd R^2: 0.70) (	(R^2: 0.73)	

نلاحظ من الجدول (5-8) أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى (1%)، ما عدا متغيري التضخم والتسهيلات الائتمانية المباشرة فقد كانا غير معنويين إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية باستثناء ما يتعلق بمعامل الانحدار الخاص بالتسهيلات الائتمانية فقد كان مخالفاً للنظرية رغم عدم معنويته الإحصائية كما سيتضح من التحليل فيما بعد.

وبلغ معامل التحديد المعدل **(0.70)**، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته **(70%)** من التغير في إنتاجية العوامل الكلية (TFP)، أما النسبة المتبقية والبالغة **(30%)** فتعزى لتأثير متغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج. والمعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

$$\widehat{(\mathbf{TFP})} = \mathbf{2.16} + \mathbf{4.03}\boldsymbol{REX} + \mathbf{5.40RFDI} - \mathbf{0.02REER} - \mathbf{0.75INF} - \mathbf{0.05\ RCF}$$

4- التحليل الاقتصادي لنموذج محددات (TFP):

من خلال الجدول (5-8) يلاحظ أن متغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي يشير لوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي، وإنتاجية العوامل الكلية، وبالتالي مع النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنقطة واحدة سيؤدي لانخفاض إنتاجية العوامل الكلية بحوالي **(0.02)** نقطة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع سعر الصرف سيؤدي لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات الأمر الذي ينعكس سلبا على الميزان التجاري، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع سعر الصرف ينعكس على التضخم فارتفاع أسعار الصرف يؤدي لارتفاع أسعار الواردات الأمر الذي ينعكس على المستوى العام للأسعار.

أما معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج للناتج المحلي الحقيقي فقد جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وتأثيرها جوهري، حيث بلغ معامل الانحدار لهذا المتغير **(5.40)**، وهذا يشير إلى أن زيادة هذا المعدل بنقطة مئوية واحدة، سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العوامل الكلية بحوالي **(5.40)** نقطة وهذا ما يتفق مع دراسة (حشمان، ومسلم، 2005)، ويختلف مع دراسة (الخطيب، 2010)، ودراسة (عمران، 2002). فالاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه التحسينات التكنولوجية، ويرفع الكفاءة الإنتاجية، كما يسهم في زيادة خبرة العمالة المحلية من خلال الاحتكاك بالعمالة الاجنبية التي تتصف بارتفاع المهارة، والمهارات الإدارية.

أما فيما يتعلق بمتغير الانفتاح الاقتصادي (نسبة الصادرات للناتج المحلي الحقيقي) فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الإيجابي لهذا المتغير، حيث بلغ معامل الانحدار **(4.03)** بمعنى أن كل زيادة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية واحدة، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بحوالي **(4.03)** نقطة وهذا ما يتفق مع دراسة (الخطيب،2010)، ودراسة (Khan, 2006)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي ترى وجود علاقة طردية بين الصادرات والإنتاجية الكلية، حيث أن الزيادة والتوسع في حجم الصادرات ستزيد من التخصص في انتاج السلع والبحث والتطوير والسعي وراء الحصول على التكنولوجيا الملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية، ويرفع من تنافسية الصادرات المحلية للواردات الأجنبية وهذا كله ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لكل من متغيري معدل التضخم ونسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي الحقيقي فقد كانا غير معنويين إحصائياً. وفيما يتعلق بمعامل الانحدار المقدر لمتغير نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الحقيقي فقد جاء مخالفاً لتوقعات النظرية الاقتصادية، إذ كان من المتوقع أن يكون أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة إيجابي على مجمل إنتاجية العوامل الكلية، إلا أن النتائج أظهرت وجود علاقة عكسية (معامل الانحدار = **−0.05**) ورغم عدم المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار، إلا أن هذا يشير إلى ضعف تأثير الائتمان الممنوح في النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يعزى إلى أن السياسات الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين متشددة وتطلب ضمانات قوية عند منح الائتمان وهذا ما يجعلها أكثر تشدداً عند منح الائتمان للقطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة بسبب ارتفاع حجم المخاطر المصاحبة للائتمان الممنوح لهما، بسبب سياسات الاحتلال في تجريف الأراضي الزراعية وتدمير المصانع، مما يضعف مقدرة المنتجين على سداد القروض. كما أن جزءاً هاماً من الائتمان ممنوح للسلطة الفلسطينية من أجل تغطية نفقاتها تحديداً للرواتب، أي أنه موجه لأغراض استهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب قطاع التجارة من الائتمان الممنوح خاصة في مجال تمويل الاستيراد، بدلاً من تمويل العمليات الإنتاجية مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فقد بلغ معامل الانحدار الخاص **(-0.75)** ورغم عدم معنويته الإحصائية عند مستوى دلالة **5%**، إلا أن إشارة المعامل جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما أنه من الممكن أن يؤدي إلى رفع معدلات الأجور مما يخفض من الموارد المالية التي من الممكن أن توجه لعمليات التدريب والتطوير للكادر البشري، وكذلك إحلال التكنولوجيا الحديثة واستخدام معدات أكثر تقنية، كما أن ذلك قد يسهم في خفض الموارد المالية التي قد توجه لعمليات البحث والتطوير، وهذا كله سينعكس سلبياً على كفاءة العملية الإنتاجية ويؤدي إلى تخفيض مساهمة إنتاجية العوامل الكلية في النمو.

ويشير معامل الانحدار الخاص بالتضخم إلى أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني بمقدار نقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية العوامل الكلية بمقدار **(0.75)** نقطة. ومن الجدير ذكره هنا أن جزءاً هاماً من مصادر التضخم في الأراضي الفلسطينية، يعتبر تضخم مستورد يأتي من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، لاسيما من إسرائيل وهذا ما أكده تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية (PMA, 2010, p31).

ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

وفقاً لنتائج نموذج تحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين، تبين التالي:

1- بلغت مرونة عنصر العمل **(0.53)**، وبلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي **(0.64)**، وتشكل ما نسبته **(51.91%)** خلال فترة الدراسة، وبناءً على ما سبق، يتضح عدم صحة الفرضية التي تنص على: (وفرة عنصر العمل تجعله الأكثر مساهمة في نمو الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني).

2- بلغت مرونة عنصر رأس المال **(0.63)**، وساهم في نمو الناتج المحلي الحقيقي **(1.64)** وتشكل ما نسبته **(131.90%)** كمتوسط خلال فترة الدراسة كلها، حيث احتل رأس المال النصيب الأكبر في المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبالتالي يتضح عدم صحة الفرضية التي تنص على: (رأس المال المادي أقل مساهمة من عنصر العمل في نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية).

3- بلغت نسبة مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(-1.02)**، وتشكل ما نسبته **(-83.88%)** خلال فترة الدراسة، مما يعزز صحة الفرضية التي تنص على: (السياسات والاجراءات الإسرائيلية ، وكذلك ضعف الاستثمار البشري أدت إلى ضعف مساهمة التقدم التكنلوجي في الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية).

ونستنتج مما سبق أن عنصر رأس المال يحتل المرتبة الأولي في المساهمة في تكوين النمو الاقتصادي، ويليه مساهمة عنصر العمل، بينما مساهمة التقدم التكنولوجي (إنتاجية العوامل الكلية) فهي ضعيفة بل وسلبية في بعض الفترات.

أما ما يخص نتائج نموذج محددات إنتاجية العوامل الكلية فجاءت كما يلي:

1- بلغ معامل الانحدار لمتغير نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج المحلي الحقيقي **(-0.052)**، وقيمته جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية، وهذا يدل على عدم صحة الفرضية التي تنص على أن التسهيلات الائتمانية المباشرة حيث يتوقع أن يكون لها تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على (TFP).

2- بلغ معامل الانحدار لمتغير سعر الصرف الحقيقي الفعال **(-0.023)**، وقيمته جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على صحة الفرضية التي تنص على أن سعر الصرف الحقيقي الفعال له تأثير سلبي ومعنوي على (TFP).

3- بلغ معامل الانحدار لمتغير التضخم **(-0.75)** وقيمته جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية إلا أنها لم تكن معنوية إحصائياً، وهذا يدل على عدم صحة الفرضية التي تنص على أن التضخم له تأثير سلبي ومعنوي على (TFP).

4- بلغ معامل الانحدار لمتغير الانفتاح الاقتصادي **(4.03)**، وقيمته جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على صحة الفرضية التي تنص على أن الانفتاح الاقتصادي له تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على (TFP).

5- بلغ معامل الانحدار لنسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الحقيقي **(5.40)**، وقيمته جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على صحة الفرضية التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على (TFP).

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)، وذلك باستخدام نموذج سولو الذي يعتمد على دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في مجمل إنتاجية العوامل الكلية، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج الهامة، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جانبها النظري والقياسي كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج:

أهم نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني:

1- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)، حيث بلغ معامل الاختلاف **(1.91)** وهذا يدل على شدة تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي متأثراً بالتقلبات السياسية باعتبارها الأكثر تأثيراً عليه.

2- بلغت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الحقيقي **(29.35%)** خلال فترة الدراسة كلها مما يدل على ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية لصالح قطاع الخدمات، إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الحقيقي **(69.65%)**.

3- بلغ نسبة الاستهلاك الكلي من الناتج المحلي الحقيقي **(125.74%)** في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة، بينما بلغ نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الحقيقي **(28.7%)** خلال نفس الفترة.

4- بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية **(22.1%)** كمتوسط لفترة الدراسة. وتميزت العمالة الفلسطينية بارتفاع المستوى التعليمي، إذ بلغ متوسط الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر **(59.08%)**.

5- ارتفاع نسبة عجز الميزان التجاري الفلسطيني، إذ بلغت هذه النسبة **(-50.95%)** خلال فترة الدراسة كلها.

أهم نتائج التحليل القياسي:

1- أوضحت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بعنصري الإنتاج (رأس المال المادي والعمالة) والمتغير التابع المتمثل بنمو الناتج المحلي الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية في هذا المجال.

2- أظهرت نتائج تقدير نموذج مصادر النمو (نموذج سولو) أن جميع معاملات الانحدار كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى **5%**، ووفقاً لقيمة معامل التحديد المعدل للنموذج

فإن عنصري العمل ورأس المال يفسرا ما نسبته **(78.8%)** من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي، بينما تسهم إنتاجية العوامل الكلية في تفسير ما نسبته (21.2%).

3- بلغت مرونة الإنتاج لرأس المال **(0.63)**، وبلغت مرونة الإنتاج للعمل **(0.53)**، وأن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة **($\alpha + \beta$=1.16)** في الاقتصاد الفلسطيني، أي أنها ذات غلة حجم متزايدة.

4- بلغت مساهمة رأس المال **(1.64)**، وتشكل ما نسبته **(131.90%)** خلال فترة الدراسة

5- بلغت مساهمة العمالة **(0.64)**، وتشكل ما نسبنه **(51.91%)** خلال فترة الدراسة.

6- بلغت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج **(-1.02)** وتشكل ما نسبته **(-83.88%)** في نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل العوامل المؤثرة على الإنتاجية الكلية فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1- بلغ معامل التحديد المعدل **(0.70)** أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته **(70%)** من التغير الحاصل في إنتاجية العوامل الكلية (TFP)، أما النسبة المتبقية تعود لتأثير متغيرات وعوامل أخرى.

2- بلغ معامل الانحدار لنسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج **(5.40)**، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وجاءت قيمته متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

3- بلغ معامل الانحدار لمتغير الانفتاح الاقتصادي **(4.03)**، مما يعني وجود علاقة طردية بين نسبة الصادرات للناتج الإجمالي المحلي والإنتاجية الكلية، أي أن زيادة الصادرات تؤدي لزيادة الإنتاجية الكلية الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي، وجاءت قيمته متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

4- بلغ معامل الانحدار لمتغير التضخم **(-0.75)**، مما يعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والإنتاجية الكلية، إلا أن متغير معدل التضخم كان غير معنوي احصائياً.

5- بلغ معامل الانحدار لمتغير نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج المحلي الحقيقي **(-0.052)**، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين التسهيلات الائتمانية المباشرة، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وجاءت قيمته مخالفة للنظرية الاقتصادية.

6- بلغ معامل الانحدار لمتغير سعر الصرف الحقيقي الفعال **(-0.023)**، وقيمته جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات:

1- نظراً لضعف مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فإن ذلك يتطلب التالي:

أ- موائمة الخريجين مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، لتصبح مساهمتهم أكبر وأكثر فاعلية.

ب-الاهتمام وحث مؤسسات القطاع الخاص بعقد دورات حقيقية تسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية لموظفيها.

ج- ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني، من خلال عقد دورات تدريبية مهنية، لما له من دور مهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل؛ باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس كفاءة وفاعلية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية.

2- طالما أن رأس المال المادي لعب دور أساسي في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فلا بد من الحث على تطويره، لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

3- بسبب ضعف وسلبية الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعود للقيود المفروضة على حركة العمالة ورأس المال التي تنتقل عبرها التكنلوجيا، وعدم الاهتمام بالتكنلوجيا وعدم الاعتماد على التكنلوجيا الحديثة، وهذا يستدعى للاهتمام بالتكنلوجيا الحديثة. وضرورة التركيز على الاستثمار بفاعلية في رأس المال البشري، من استثمار في التعليم والصحة والبحث والتطوير، لما له من دور هام وبارز في زيادة النمو الاقتصادي.

4- تدعيم وتطوير مراكز البحث والتطوير والمعلومات، بهدف توفير البيانات والمعلومات التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم وبناء الاستراتيجيات اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي.

5- تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، مما يخفف العبء على ميزانية السلطة الفلسطينية، ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود ضوابط، كمنع الاحتكار.

6- العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية، من أجل زيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

7- العمل على ترشيد الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، وزيادة الوعي للمواطنين بأهمية الادخار، لما في ذلك من أهمية لعملية التراكم الرأسمالي.

8- توفير المناخ الاستثماري المناسب في الأراضي الفلسطينية، من أجل جذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والأجنبية للأراضي الفلسطينية.
9- إلزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاعات الإنتاجية، والتي بحاجة لموارد مالية.
10- تعزيز العوامل المؤثرة إيجابياً في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: كجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز دور الصادرات.
11-نظراً لتأثر الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بالأوضاع السياسية الحالية. فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل على التخفيف من حدة التأثير السلبي للأوضاع السياسية من خلال إنهاء الانقسام الفلسطيني، وحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتخفيف الحصار وذلك لحفز النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

دراسات مقترحة:

1- أثر التعليم على النمو الاقتصادي.
2- أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على متغيرات الاقتصاد الفلسطيني.
3- أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.
4- أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.
5- أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

[أ] الكتب العربية:

1- ابدجمان، مايكل. **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة،** (ترجمة) محمد منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.

2- أبو الشكر، عبدالفتاح. **سوق العمل في إسرائيل،** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.

3- أبو شرار، على عبدالفتاح. **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،** الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010.

4- الأشقر، احمد. **الاقتصاد الكلي،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاصدار الثاني، عمان، الاردن، 2007.

5- تودارو، ميشيل.. **التنمية الاقتصادية،** (ترجمة، حسني، محمود، عبدالرازق، محمود)، دار المريخ للنشر، 2006.

6- الحبيب، فايز. **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي،** الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، 1985.

7- حسين، مجيد، وسعيد، عفاف. **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،** الطبعة الاولى، 2004

8- حلاوة، جمال، وصالح، على. **مدخل الى علم التنمية،** الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

9- حمزة، حسن. **العولمة المالية والنمو الاقتصادي،** الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان، الأردن، 2011.

10-خلف، فليح. **التنمية والتخطيط الاقتصادي،** الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.

11-خليل، سامي. **نظرية اقتصادية كلية المفاهيم والنظريات الأساسية،** الكتاب الأول، الكويت، 1994.

12-الدباغ، أسامة، والجرمود، أثيل. **المقدمة في الاقتصاد الكلي،** الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

13-السيد، متولي عبدالقادر. **اقتصاديات النقود والبنوك،** الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان الأردن، 2010.

14-شرر، فريدريك. **نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، (تعريب) علي أبو عمشة، العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002.
15-الشمري، ناظم، والبياتي، طاهر، وصيام، أحمد. **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
16-الشهوان، نوفل. **اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي إقليميا ودوليا**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007.
17-صبيح، ماجد. **التنمية الاقتصادية**، جامعة القدس المفتوحة، 2008.
18-صولو، روبرت. **نظرية النمو**، (ترجمة) ليلى عبود، (مراجعة) محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003
19-طاقة، محمد، وحسن، حسين. **اقتصاديات العمل**، الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، 2008.
20-عبدالسلام، رضا. **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2007.
21-عبدالقادر، السيد. **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
22-العتوم، شفيق. **تطبيقات اقتصادية وإدارية باستخدام spss**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
23-عجمية، محمد، وناصف، إيمان، ونجا، علي. **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
24-عطية، عبدالقادر. **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
25-العمر، حسين. **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2004.
26-فالديفييزو، روزا، وفون المن، واواريك، اريكسون، وبانيستر، جيفري، وداوودي، حميد، وفيشر، فيليكس، وينكنر، إيفا، وسعيد، منى. **الضفة الغربية وقطاع غزة الاداء الاقتصادي والاحتمالات والسياسات الاقتصادية تحقيق الرخاء ومواجهة التحديات الديمغرافية**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الاوسط، 2001.
27-الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن. **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

28-القريشي، محمد. **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

29-القريشي، مدحت. **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

30-القريشي، مدحت.**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

31-الكفري، صالح. **الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطينية في الوقت الراهن**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.

32-الماحي، محمد. **تخطيط وتمويل التنمية (المناهج- النماذج- التطبيق)**، الطبعة الأولى، بستان المعرفة، مصر، 2010.

33-مختار، رنان. **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

34-مساليا، ماركو، وكابيلي، كلارا، وعامر، وجيه. **الآثار المحتملة لتبني السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة الحد الأدنى للأجور**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2010.

35-معروف، هوشيار. **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2005.

36-مقلد، رمضان، والفيل، أسامة. **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.

37-مكحول، باسم. **مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.

38-مكحول، باسم، والبطمة، سامية، وعطياني، نصر. **سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة البدائل المتاحة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2001.

39-نصر، محمد. **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، رام الله، فلسطين، 2003.

40-النقيب، فضل، وعطياني، نصر. **واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين، 2004.

41-الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
42-الوزني، الرفاعي. **مبادئ الاقتصاد الكلي -بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

[ب] رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- أبو مدللة، سمير. **تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي- واقع وآفاق**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008.
2- أبو هنطش، إبراهيم. **الآثار الاقتصادية لتحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين في الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2003.
3- العامري، عادل. **أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن**، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2003.
4- عودة، سيف الدين. **نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
5- غدير، الحمود. **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
6- مرادسي، حمزة. **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-بانتة، (2009-2010).
7- نزاري، رفيق. **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- بانتة، (2007-2008).

[ج] الأبحاث والمجلات العلمية:

1- حشمان، مولود، ومسلم، عائشة. اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2004، من خلال الرابط التالي: www.4shared.com/.../_____2004_-_1990_Hachemane_M.html___ بتاريخ: 25-4-2010.
2- الخطيب، ممدوح. **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، المجلد السابع، 2010.
3- الخطيب، ممدوح. **محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي**، الإدارة العامة، المجلد التاسع والاربعون، العدد الثالث، 2009.

4- ربيع، نصر. **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز العربي الثقافي العربي في المزة، 2005، من خلال الرابط التالي: www.mafhoum.com/syr/articles_young/nasr.pdf بتاريخ: 26-4-2010.

5- زيرار، سمية، والزعبي، بشير، وعوض، طالب. **أثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري الجزائري**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد36، العدد2، 2009

6- الصقري، سعيد. **مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي (النموذج العماني)**، الجمعية الاقتصادية العمانية، 2010، **من خلال الرابط التالي:** www.oea-oman.org/Saqri-p.pdf، بتاريخ 26-4-2010.

7- عامر، وحيد. **الآثار الاقتصادية للممارسات العسكرية الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2000-2002)**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الرابع عشر، 2004، ص ص (419-485).

8- عبدالسلام عمران، نفد، وعماد محمد، عبد الرسول، **دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية خلال الفترة 1984-2003**، مجلة الساتل، العدد الأول، 2006.

9- عبدالكريم، البشير، وسمير، دحمان. **قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري**، من خلال الرابط التالي: www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com.../com_1.pdf، بتاريخ:4/14 /2012

10-عبدالكريم، نصر. **تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين (1994-2007)**، مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول، 2008.

11-عبدالكريم، نصر. **أهمية وسبل الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي**، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول، مجلد24 ، 2004.

12-عصب، عوض. **تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي:** 1990 – 2004، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد2007.

13-العمر، حسين. **تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي**، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، مجلد9، 1997.

14-عمران، محمد. **أداء ومصادر النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي، 2002.

15-كنعان، أسامة، وغوفير، خافيير، وسوملينسكي، ماريوش. **إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة**، صندوق النقد الدولي، الاستعراض الأول، 2008.

16-مكحول، باسم. **النمو الاقتصادي والتوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد السادس والعشرون، 2001.
17-منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، **الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة**، الدورة الرابعة، السعودية، 2009.
18-النقيب، فضل. **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية**، ماس، رام الله، 2006.
19-هيئة تخطيط الدولة. **تحليل الاقتصاد الكلي السوري**، 2005.

[د] التقارير الرسمية:

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، لسنوات مختلفة، من (1996-2010).
2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسة تقارير الاسعار والارقام القياسية، لسنوات متعددة من (1996-2010).
3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة (1-29).
4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، لسنوات متعددة من (1996-2010).
5- سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير الاستقرار المالي**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2010.
6- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2010.
7- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2011.
8- سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير الاستقرار المالي**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2011.
9- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 1996.
10-سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2006.
11-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية، الاصدار الأول، 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ayanwale, adeolu.**Fdi And Economic Growth Evidenoe From Nigeria**, AERC research paper 165.African Economic Research Consortium, 2007.

2- Barry, Bosworth& susanm, Collins. **Accounting For Growth: comparing china and Indi,** Journal of economic perspectives-volume22,n1,2008.

3- Bikker,Reinie,Daalmans,jacco&mushkadiani**. A multivariate Denton Method for BenchMarking large data sets,** Statistics Netherlands the hage/Heerlen,2010.

4- brooks, Chris**, introductory econometrics for finance**, second edi ,Cambridge university, new yourk,2008.

5- Dodge, yadolau**. the concise encyclopedia of statistics** , springer science, business media,2008.

6- dombrecht, Michel& khalil, saead.**effective exchange rate for palestine**. Palestinian monetary authroty,2011

7- Dorel, Ailenei& liviu, cosmin, mosora. **Economic of sustainable development competitive eneesand economic growth**. Theoretical and applied economics, volume, xviii,wo (555).

8- Economic and social commission for western asia , **analysis of performance of growth and productivity in the escwa ergionfifth** , issue, united nations,2007.

9- George, Petrakos, arvanitidis, paschalis& pavleas, sotiris.**determents of economic growth: the experts view** working paper,2007.

10- Gujarati,**basic economics**, forth the McGraw-Hill companies ,2004.

11- Idris, jajri. **Determent s of total factor productivity growth in Malaysia.** Journal of economic cooperation28,3,2007,.

12- International Monetary Fund**. Macroeconomic and Fiscal Framework For The West Bank And Gaza,** , 2011.

13- Jochumzen, peter**. Essentials of macroeconomics** , peter jochumzen,ventus publishing Aps, 1SBN978-87-7681-558-5,2010

14- Kammoun, chafik& boujelbene,younes. **relationship between c.e.o ownership and the debt**, international journal of business and social science, vol 3,no 6, march,2012.

15- Khan, safdar. **Macro determents of total factor productivity in Pakistan** ,state bank of Pakistan 2005 ,sBp research bulletiu , volume 2, number 2, 2006.

16- **Labour for sarvey (October-december,2010) rond (Q4/2010)**. Prees release on the labour farce survey results, Palestinian national bureau of statistics,2011.

17- Mehmet, ADAK. **Total Factor Productivity And Economic Growth**, İstanbul Ticaret Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi Yıl:8 Sayı:15 Bahar 2009.
18- Mishkin,Fredric**. the economic of money ,banking and financial markets**, the Addison-wesely series in economics title.11.series HG173. M632.2.04.332-DC21,2004.
19- Nehru , vicram& dhareshwar, ashok. **Anew database on physical capital stock sources ,methodology and results**,revista de analisis economico, vol 8,n1, 1993.
20- Palestine economic policy research institute, **towards Palestinian development vision,** 2005.
21- Palestinian monetary authroty**.inflation,report**,2011,p31
22- Pierre van dereng. **total factor productivity and economic growth in Indonesia 2009** , working papers in trade and development.
23- Robert,barro. **economic growth in acroos section countries ,**the quarterly journal of economics ,vol106,no2,1999.
24- Romer, David. **Advanced macroeconomics**, MCGROW-HILL companies, Inc, 1996.
25- Salvadori, neri. **The Theory Of Economic Growth Aclassical**, per spective, Edward elgar publishing. INC,136wesst street suitezoz 202 north ampaton massachuesttsolors, USA
26- Sekkat, khalid. **Sources of Growth in Morocco: Empirical Analysis in A regional Perspective,**rev. middle ast econ.fin.vol2.no1,1-17,april,2004.
27- Snow don, Brian&vane, Howard**. Macroeconomics**, Edward Elgar publishing,Inc,136 west street, suite 202, Northampton , massash usetts 01060.USA,2005
28- Tahari ,Amor& Ghura ,Dhaneshwar. **Sources of Growth in Sub-Saharan Africa,** Working Paper , International Monetary Fund,2004.
29- Teck wong,soon& seng, benson. **Total Factor Productivity Growth In Singapore: Methodology And Trends,** department of statistics Singapore
من خلال الرابط التالي: www.oecd.org/dataoecd/8/48/2666910.pd14 بتاريخ 4/2012/،
30- Wint,van&osterbaan,m.s. **The Determent Of Economic Of Economic Growth**, by Kluwer academic publisher,2000**.**
31- Yan,xin&gang su,xiao.**Linear Regresson Analysis Theory And** Computing, world scientific Publishing co.pte.ltd,2009.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.p
2- موقع سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps
3- موقع البنك الدولي http://www.albankaldawli.o

الملاحق

ملحق (1): بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)

ملحق (2): بيانات النماذج القياسية

ملحق (3): الطرق المستخدمة في تقدير رأس المال، وتقسيم البيانات السنوية لبيانات ربعية

ملحق (4): الأشكال البيانية للنماذج القياسية المستخدمة في التقدير

ملحق (1)

بيانات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)

جدول (4-7)

نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الأراضي الفلسطينية (مليون دولار)	النمو (نسبة)	الضفة الغربية (مليون دولار)	النمو (نسبة)	قطاع غزة (مليون دولار)	النمو (نسبة)
1994	3038.4	-	1955	-	1083.4	-
1995	3212.4	5.73	2101.7	7.5	1110.7	2.52
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.64
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	10.82
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	10.29
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.56	2928	-7.55	1218.7	-12.06
2001	3810.8	-8.1	2616	-11.93	1194.8	-1.96
2002	3301.4	-13.37	2234	-17.1	1067.4	-10.66
2003	3800.5	15.12	2451.9	8.89	1348.6	26.34
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.14
2005	4559.5	8.6	2876.7	2.41	1682.8	20.98
2006	4322.3	-5.2	2977.7	3.39	1344.6	-20.10
2007	4554.1	5.36	3317.2	10.23	1236.9	-8.01
2008	4878.3	7.12	3716.7	10.75	1161.6	-6.09
2009	5239.3	8.88	3979.6	11.27	1259.7	8.44
2010	5754.3	9.82	4249.5	6.78	1504.8	19.45
متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية						
1999-1995	-	8.41	-	9.13	-	4.73
2002-2000	-	-10.01	-	-12.1933	-	-8.23
2005-2003	-	11.40	-	7.99	-	16.82
2006	-	-5.2	-	3.39	-	-20.10
2010-2007	-	7.80	-	8.21	-	2.55

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2008):

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm

أما عامي 2009-2010

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm

نسب النمو حسبت من قبل الباحث.

جدول (4-8)

نسبة الاستهلاك العام والخاص من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (19995-2010)

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)	الاستهلاك العام (مليون دولار)	نسبة الاستهلاك العام من الناتج	الاستهلاك الخاص (مليون دولار)	نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج
1995	3212.4	597.8	18.61	3255.3	101.34
1996	3292.8	722.1	21.93	3266.4	99.2
1997	3744	799.5	21.35	3658.6	97.72
1998	4197.7	907.3	21.61	3976.9	94.74
1999	4534.9	991.9	21.87	4342.6	95.76
2000	4146.7	1080.3	26.05	4116.4	99.27
2001	3810.8	1003.7	26.34	4048.6	106.24
2002	3301.4	930.3	28.18	3774	114.32
2003	3800.5	886.3	23.32	4289.3	112.86
2004	4198.4	1048.9	24.98	4552.6	108.44
2005	4559.5	833.3	18.28	4664.2	102.3
2006	4322.3	870.4	20.14	4386.5	101.49
2007	4554.1	892.7	19.6	4777.1	104.9
2008	4878.3	955.9	20.41	5142.8	105.42
2009	5241.3	1159.5	22.12	5532.7	105.56
2010	5728	1520.7	26.55	5782.8	100.96
متوسط	-	-	22.58	-	103.16

المصدر: من عام (1995-2008)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/EXPACON.htm

أما عامي 2009- 2010:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/Exp%2009-10.htm

نسبة الاستهلاك العام والخاص من الناتج حسبت من قبل الباحث

جدول (4-9)

نسبة الاستثمار الكلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (19995-2010)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الاستثمار الكلي (مليون دولار)	نسبة من الناتج
1995	3212.4	955.5	29.74
1996	3292.8	1037.9	31.52
1997	3744	1173.4	31.34
1998	4197.7	1368.6	32.6
1999	4534.9	1857.4	40.96
2000	4146.7	1386.7	33.44
2001	3810.8	992.3	26.04
2002	3301.4	841.7	25.5
2003	3800.5	1063	27.97
2004	4198.4	1022.3	24.35
2005	4559.5	1265.7	27.76
2006	4322.3	1347.2	31.17
2007	4554.1	1122.9	24.66
2008	4878.3	1060.5	21.74
2009	5239.3	1137.3	21.7
2010	5754.3	1443.2	25.08
المتوسط	-	-	28.47

المصدر: من عام (1995-2008)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/EXP%2094-08.htm

أما عامي 2009- 2010:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/Exp%2009-10.htm

جدول (4-10)

الإنتاجية المتوسطة للاستثمار والعمالة التامة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010)

السنة	إجمالي الناتج (مليون دولار)	عدد العمال	الناتج المتوسط للعمالة (ألف دولار)	الاستثمار (مليون دولار)	الناتج المتوسط للاستثمار (دولار)
1995	3212.4	263	12.21	955.5	3.36
1996	3292.8	291	11.32	1037.9	3.17
1997	3744	300	12.48	1173.4	3.19
1998	4197.7	302	13.9	1368.6	3.07
1999	4534.9	311	14.58	1857.4	2.44
2000	4146.7	339	12.23	1386.7	2.99
2001	3810.8	354	10.76	992.3	3.84
2002	3301.4	378	8.73	841.7	3.92
2003	3800.5	415	9.16	1063	3.58
2004	4198.4	437	9.61	1022.3	4.11
2005	4559.5	451	10.11	1265.7	3.60
2006	4322.3	447	9.67	1347.2	3.21
2007	4554.1	467	9.75	1122.9	4.06
2008	4878.3	469	10.4	1060.5	4.60
2009	5239.3	513	10.21	1137.3	4.6
2010	5754.3	530	10.85	1443.2	3.98
المتوسط	-	-	11.00	-	3.61

المصدر:

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) من عام (1994-2008) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm

أما عامي 2009- 2010 من خلال الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm

أما عدد العمال: من خلال الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية من خالا الرابط التالي:

http://www.pma.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=89&lang=en

الإنتاجية المتوسطة حسبت من قبل الباحث

جدول (4-11)

التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	العجز (مليون دولار)	نسبة الصادرات للناتج	نسبة الواردات للناتج	نسبة العجز للناتج	الانفتاح الاقتصادي
1995	2016.056	339.467	1676.589-	10	61.23	50.92-	63.89
1996	2388.561	382.423	2006.138-	10	63.80	53.58-	71.54
1997	2375.102	394.846	1980.256-	9	56.58	47.17-	74.01
1998	3007.227	372.148	2635.079-	8	66.31	58.11-	65.99
1999	2382.807	400.857	1981.95-	10	57.46	47.80-	74.52
2000	2033.647	290.349	1743.298-	8	53.37	45.75-	67.13
2001	1515.608	240.867	1274.741-	7	45.91	38.61-	60.98
2002	1800.268	279.68	1520.588-	7	47.37	40.01-	53.20
2003	2373.248	312.688	2060.56-	7	56.53	49.08-	54.73
2004	2667.592	335.443	2332.149-	7	58.51	51.15-	63.98
2005	2758.726	366.709	2392.017-	8	63.83	55.34-	65.86
2006	3284.035	512.979	2771.056-	11	72.11	60.85-	72.31
2007	3466.168	558.446	2907.722-	11	71.05	59.61-	83.38
2008	3600.785	518.355	3082.43-	10	68.73	58.83-	82.50
2009	3958.512	575.513	3382.999-	10	68.79	58.79-	78.62
2010	2016.056	339.467	1676.589-	10	61.23	50.92-	78.79

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية لسنوات (1996-2010)

جدول (4-12)

نسبة العمال في الأراضي الفلسطينية حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
1995	60.6	23.2	16.2
1996	59.3	26.6	14.1
1997	56.8	26.1	17.1
1998	53.8	24.5	21.7
1999	52.9	24.2	22.9
2000	56.4	24.8	18.8
2001	62.1	25.4	12.5
2002	63.2	27.5	9.3
2003	61.3	30	8.7
2004	64.2	27.8	8
2005	61.8	28.9	9.3
2006	64.9	26.5	8.6
2007	62	29.1	8.9
2008	63.2	26.7	10.1
2009	63.4	26.4	10.2
2010	63.5	26	10.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996-2010).

جدول (4-13)

نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات
1995	12.7	18	19.2	50.1
1996	14.2	16.8	16.8	52.2
1997	13.1	16.4	18.4	52.1
1998	12.1	15.9	22	50
1999	12.6	15.5	22.1	49.8
2000	14.1	14.2	19.4	52.3
2001	12.2	13.8	14.2	59.8
2002	15.3	12.7	10.7	61.3
2003	16.2	12.5	12.9	58.4
2004	16.4	12.6	11.5	59.5
2005	15	12.9	12.8	59.3
2006	16.7	12.3	11	60
2007	16.1	12.5	10.9	60.5
2008	14.1	12.3	10.7	62.9
2009	11.8	12.1	11.7	64.4
2010	11.8	11.4	13.2	63.6
المتوسط	14.03	13.87	14.84	57.26

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

جدول (4-14)

الإنتاجية المتوسطة للعمالة حسب القطاع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

(ألف دولار)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1995	11.45	15.13	4.58	14.29
1996	8.71	13.19	3.43	12.7
1997	10.84	11.28	4.03	12.95
1998	9.09	10.48	3.06	14.48
1999	8.72	10.39	3.48	14.44
2000	6.05	9.69	5.49	11.24
2001	6.05	9.29	4.68	10.85
2002	4.2	11.09	3.23	9.52
2003	3.17	11.22	1.83	10.28
2004	3.51	12.12	2.88	10.58
2005	4.16	11.65	3.91	10.39
2006	2.67	11.85	5.3	10.15
2007	2.92	10.08	5.55	10.03
2008	3.65	11.65	5.78	10.75
2009	4.46	11.51	4.88	10
2010	4.5	11.9	5.32	10.84
المتوسط	5.88	11.41	4.21	11.47

المصدر: احتساب الباحث اعتمادا على بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، ونسبة العمالة التامة حسب القطاعات الاقتصادية

جدول (4-15)

نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس

خلال الفترة (1995-2010)

السنة	ذكر	أنثى
1995	66.9	11.2
1996	68.7	11
1997	69	11.5
1998	70.3	11.3
1999	70.7	12.3
2000	69.5	12.9
2001	65.8	10.4
2002	64.5	10.5
2003	66.5	12.8
2004	65.9	13.5
2005	66.5	13.5
2006	66.7	14.6
2007	67.1	15.7
2008	66.6	15.3
2009	67	15.3
2010	66.8	14.7
متوسط	67.41	12.91

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية 1996- 2010.

جدول (4-16)

نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1995	13.9	29.4	18.2
1996	19.6	32.5	23.8
1997	17.3	26.8	20.3
1998	11.5	20.9	14.4
1999	9.5	16.9	11.8
2000	12.2	18.9	14.3
2001	21.6	34	25.3
2002	28.2	37.9	31.2
2003	23.7	29.1	25.5
2004	22.8	35.3	26.8
2005	20.4	30.3	23.5
2006	18.8	34.8	23.7
2007	17.9	29.7	21.7
2008	19.7	40.6	26.6
2009	17.8	38.6	24.5
2010	17.2	37.8	23.7
متوسط البطالة خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية			
1999-1995	14.36	25.30	17.70
2002-2000	20.67	30.27	23.60
2005-2003	22.30	31.57	25.27
2006	18.80	34.80	23.70
2010-2007	18.15	36.68	24.13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).

جدول (4-17)

العلاقة بين نمو الأجور ونمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2010)

السنوات	متوسط الأجرة اليومية (شيقل إسرائيلي)	معدل النمو في الأجور (نسبة)	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)	نمو الناتج المحلي الحقيقي (نسبة)
1995	60.1	-	3212.4	5.73
1996	54.3	-9.2	3292.8	2.5
1997	59.3	9.2	3744	13.7
1998	68.5	15.5	4197.7	12.12
1999	75.5	10.2	4534.9	8.03
2000	77.3	2.3	4146.7	-8.56
2001	72.7	-5.9	3810.8	-8.1
2002	74	1.7	3301.4	-13.37
2003	73.3	-0.9	3800.5	15.12
2004	74.9	2.1	4198.4	10.47
2005	78.1	4.3	4559.5	8.6
2006	83.3	6.6	4322.3	-5.2
2007	83.5	0.24	4554.1	5.36
2008	91	9	4878.3	7.12
2009	91.3	0.32	5239.3	8.88
2010	91.7	0.43	5754.3	9.82

المصدر:

- متوسط الأجرة اليومية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة , التقرير السنوي، 1996-2010.
- إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) من عام 1995-2008:
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2094-08.htm
- أما عامي 2009-2010:http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/B1%2009-10.htm
- معدل نسبة نمو الأجور، ونمو الناتج المحلي الإجمالي حسبت من قبل الباحث.

جدول (4-18)

متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي والعلاقة بين التغيير في القوة الشرائية وكل من التضخم، ومعدل التغيير في سعر الصرف في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2010)

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الشيقل	معدل التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيقل	معدل التضخم	التغير في القوة الشرائية للدولار
1995	3.73	–	10.8	–
1996	3.92	3.9	7.6	-3.7
1997	3.47	9.1	7.62	1.5
1998	3.81	9.8	5.58	4.2
1999	4.15	8.9	5.54	3.4
2000	4.08	-1.7	2.8	-4.5
2001	4.20	3.2	1.23	2
2002	4.74	12.6	5.4	7.2
2003	4.56	-3.8	4.2	-8
2004	4.48	-1.7	2.9	-4.6
2005	4.49	0.2	4.11	-3.9
2006	4.46	-0.6	3.84	-4.4
2007	4.11	-7.9	1.85	-9.7
2008	3.60	-12.4	9.89	-22.3
2009	3.92	8.8	2.75	6.1
2010	3.73	-4.8	3.75	-8.5

المصدر:

- سعر صرف الدولار مقابل الشيقل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خدمات الجمهور.
- التضخم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة السنوية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الأعداد من (1997-2010)
- معدل التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيقل والتغير في القوة الشرائية للدولار حسبت من قبل الباحث.

جدول (4-19)

العلاقة بين نسبة البطالة ومعدل التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2010)

السنة	معدل التضخم	نسبة البطالة
1995	10.8	18.2
1996	7.6	23.8
1997	7.62	20.3
1998	5.58	14.4
1999	5.54	11.8
2000	2.8	14.3
2001	1.23	25.3
2002	5.4	31.2
2003	4.2	25.5
2004	2.9	26.8
2005	4.11	23.5
2006	3.84	23.7
2007	1.85	21.7
2008	9.89	26.6
2009	2.75	24.5
2010	3.75	23.7

المصدر:

- البطالة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية الأعداد من (1996 -2010).
- التضخم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة السنوية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الأعداد من (1997-2010).

ملحق (2)

بيانات النماذج القياسية

جدول (5-9)

بيانات نموذج تحليل مصادر النمو باستخدام دالة الإنتاج (لكوب دوغلاس)

البيان	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)	عدد العمالة التامة	رأس المال المقدر (مليون دولار)
Q1 1995	779.10	192,597.00	1283.861
Q2 1995	787.30	191,018.00	1294.471
Q31995	768.60	195,754.00	1306.376
Q4 1995	858.30	202,595.00	1319.539
q1 1996	789.90	176,906.00	1515.79
q2 1996	815.70	166,997.00	1528.963
q3 1996	794.70	193,227.00	1543.936
q41996	885.70	209,548.00	1560.653
q1 1997	888.20	215,672.00	1799.174
q2 1997	914.60	214,173.00	1816.051
q3 1997	897.00	213,573.00	1836.707
q41997	1,001.90	207,574.00	1861.022
q1 1998	977.80	234,091.00	2170.033
q2 1998	1,032.00	238,917.00	2195.159
q3 1998	1,013.80	233,789.00	2230.926
q41998	1,124.40	245,855.00	2276.985
q1 1999	1,071.40	249,797.00	2748.373
q2 1999	1,140.50	257,272.00	2798.414
q3 1999	1,145.70	257,272.00	2834.871
q41999	1,153.80	265,993.00	2858.217
q1 2000	1013.5	290,729.00	3254.648
q2 2000	1089	291,068.00	3277.411
q3 2000	1122.4	283,605.00	3286.242
q42000	893.6	226,952.00	3281.618
q1 2001	865.1	244,944.00	3566.266
q2 2001	967.6	254,855.00	3558.776
q3 2001	984.9	249,545.00	3545.826
q42001	947.6	248,837.00	3527.596
q1 2002	839.7	255,506.00	3763.532
q2 2002	776	237,742.00	3742.02
q3 2002	795.4	226,025.00	3728.689
q42002	853	253,616.00	3723.258
q1 2003	870.1	271,436.00	4045.228
q2 2003	929.1	285,132.00	4036.54
q3 2003	986.8	286,792.00	4021.682
q42003	963.6	288,037.00	4000.856
q1 2004	988.9	293,669.00	4267.661
q2 2004	1003.8	279,248.00	4243.114

البيان	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)	عدد العمالة التامة	رأس المال المقدر (مليون دولار)
q3 2004	1120.9	293,669.00	4228.065
q42004	1084.8	301,536.00	4222.189
q1 2005	1034.9	306,282.00	4588.811
q2 2005	1077.3	327,935.00	4579.251
q3 2005	1180.8	316,658.00	4572.208
q42005	1266.5	311,696.00	4567.597
q1 2006	1126	301,688.00	4973.51
q2 2006	1132.9	307,051.00	4964.969
q3 2006	1070.4	303,475.00	4948.015
q42006	993	311,967.00	4922.927
q1 2007	1,113.20	333,628.00	5254.041
q2 2007	1,177.10	327,095.00	5224.374
q3 2007	1,149.30	318,229.00	5192.736
q42007	1,114.50	336,427.00	5159.182
q1 2008	1,171.70	344,662.00	5468.205
q2 2008	1,221.80	309,785.00	5429.889
q3 2008	1,268.50	313,071.00	5396.106
q42008	1,216.30	308,377.00	5366.69
q1 2009	1,207.30	352,458.00	5716.825
q2 2009	1,342.90	367,336.00	5682.42
q3 2009	1,335.90	354,510.00	5657.989
q42009	1,353.20	351,945.00	5643.184
q1 2010	1,374.50	377,269.00	6096.293
q2 2010	1,452.90	364,022.00	6076.388
q3 2010	1,452.30	355,014.00	6050.715
q42010	1,474.60	368,791.00	6019.462

إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

- من عام 1995 حتي عام 2003 سنة الاساس 1997.
- من عام 2004 لغاية 2010 سنة الاساس 2004.

المصدر:

من الربع الأول 1995 حتى الربع الرابع 1999 الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني – بيانات غير منشورة من الربع الأول لعام 2000 لغاية الربع الرابع من عام 2008:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/ValueAddedEWBG2000-2008.htm بتاريخ 29-4-2012

من الربع الأول لعام 2009 لغاية الربع الرابع من عام 2010:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/NationalAccounts/ValueAdded2009-2011.htm

أما بيانات العمالة التامة من عام 1995 لغاية 2004:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة (1-29)، اما من عام 2005 لغاية 2010 من خلال: Labour for sarvey (October-december,2010) rond (Q4/2010). Prees release on the labour farce survey results, Palestinian national bureau of statistics,2011

رأس المال المقدر من احتساب الباحث بناء على طريقة الجرد الدائم الموضحة في ملحق (3).

جدول (5-10)

حسابات النمو في الاراضي الفلسطينية وفقاً لمعادلة الانحدار المقدرة

البيان	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	مساهمة رأس المال	مساهمة العمالة	مساهمة الإنتاجية الكلية
Q2 1995	1.05	0.52	-0.43	0.97
Q31995	-2.38	0.58	1.31	-4.27
Q4 1995	11.67	0.63	1.85	9.18
q1 1996	-7.97	9.37	-6.72	-10.62
q2 1996	3.27	0.55	-2.97	5.69
q3 1996	-2.57	0.62	8.32	-11.52
q41996	11.45	0.68	4.48	6.29
q1 1997	0.28	9.63	1.55	-10.90
q2 1997	2.97	0.59	-0.37	2.75
q3 1997	-1.92	0.72	-0.15	-2.49
q41997	11.69	0.83	-1.49	12.35
q1 1998	-2.41	10.46	6.77	-19.64
q2 1998	5.54	0.73	1.09	3.72
q3 1998	-1.76	1.03	-1.14	-1.65
q41998	10.91	1.30	2.74	6.87
q1 1999	-4.71	13.04	0.85	-18.61
q2 1999	6.45	1.15	1.59	3.72
q3 1999	0.46	0.82	0.00	-0.36
q41999	0.71	0.52	1.80	-1.61
q1 2000	-12.16	8.74	4.93	-25.74
q2 2000	7.45	0.44	0.06	7.04
q3 2000	3.07	0.17	-1.36	4.35
q42000	-20.38	-0.09	-10.59	-9.62
q1 2001	-3.19	5.46	4.20	-12.77
q2 2001	11.85	-0.13	2.14	9.93
q3 2001	1.79	-0.23	-1.10	3.21
q42001	-3.79	-0.32	-0.15	-3.22
q1 2002	-11.39	4.21	1.42	-16.93
q2 2002	-7.59	-0.36	-3.68	-3.45
q3 2002	2.50	-0.22	-2.61	5.43
q42002	7.24	-0.09	6.47	0.95
q1 2003	2.00	5.45	3.72	-7.17
q2 2003	6.78	-0.14	2.67	4.24
q3 2003	6.21	-0.23	0.31	6.13
q42003	-2.35	-0.33	0.23	-2.25
q1 2004	2.63	4.20	1.04	-2.61
q2 2004	1.51	-0.36	-2.60	4.47
q3 2004	11.67	-0.22	2.74	9.15
q42004	-3.22	-0.09	1.42	-4.55
q1 2005	-4.60	5.47	0.83	-10.90
q2 2005	4.10	-0.13	3.75	0.48

البيان	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	مساهمة رأس المال	مساهمة العمالة	مساهمة الإنتاجية الكلية
q3 2005	9.61	-0.10	-1.82	11.53
q42005	7.26	-0.06	-0.83	8.15
q1 2006	-11.09	5.60	-1.70	-14.90
q2 2006	0.61	-0.11	0.94	-0.13
q3 2006	-5.52	-0.22	-0.62	-4.59
q42006	-7.23	-0.32	1.48	-8.30
q1 2007	12.10	4.24	3.68	4.19
q2 2007	5.74	-0.36	-1.04	7.13
q3 2007	-2.36	-0.38	-1.44	-0.54
q42007	-3.03	-0.41	3.03	-5.65
q1 2008	5.13	3.77	1.30	0.06
q2 2008	4.28	-0.44	-5.36	10.08
q3 2008	3.82	-0.39	0.56	3.65
q42008	-4.12	-0.34	-0.79	-2.98
q1 2009	-0.74	4.11	7.58	-12.43
q2 2009	11.23	-0.38	2.24	9.37
q3 2009	-0.52	-0.27	-1.85	1.60
q42009	1.30	-0.16	-0.38	1.84
q1 2010	1.57	5.06	3.81	-7.30
q2 2010	5.70	-0.21	-1.86	7.77
q3 2010	-0.04	-0.27	-1.31	1.54
q42010	1.54	-0.33	2.06	-0.20

بناء على أن نصيب راس المال يبلغ (0.63)، ونصيب العمالة يبلغ (0.53) المقدرتين من النموذج القياسي (نموذج سولو باستخدام دالة كوب دوغلاس، ص 124).

جدول (5-11)

محددات الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1996-2010)

REER	INF	RFDI	RBC	الإنتاجية الكلية	البيان
		0.051489	0.381124	0.765531	**q1 1996**
	0.013626	0.055359	0.416648	0.822771	**q2 1996**
	0.015516	0.055853	0.483428	0.713228	**q3 1996**
	0.00	0.053058	0.478559	0.77188	**q41996**
92.87456	-0.02119	0.046596	0.557881	0.669831	**q1 1997**
91.83259	0.010241	0.04296	0.5685	0.696935	**q2 1997**
91.60174	0.015253	0.042233	0.618963	0.671866	**q3 1997**
91.54426	0.007957	0.044359	0.611708	0.789278	**q41997**
91.83229	0.017893	0.049672	0.684015	0.604434	**q1 1998**
91.50649	-0.00347	0.052987	0.695882	0.640315	**q2 1998**
92.52642	0.01797	0.054193	0.709045	0.623839	**q3 1998**
91.95248	0.056972	0.053327	0.74092	0.687837	**q41998**
96.29762	0.009747	0.050164	0.818088	0.512585	**q1 1999**
95.46734	-0.01709	0.045656	0.771013	0.548091	**q2 1999**
94.46886	0.003208	0.039716	0.808746	0.544485	**q3 1999**
95.3461	0.025806	0.032339	0.871434	0.528695	**q41999**
97.34278	0.016078	0.023513	1.079832	0.360087	**q1 2000**
96.07062	-0.00554	0.020757	1.426043	0.426929	**q2 2000**
95.90131	-0.00441	0.015238	1.794905	0.46921	**q3 2000**
96.90782	0.012204	0.008531	1.549408	0.360238	**q42000**
99.78178	0.000215	0.005402	1.264017	0.234985	**q1 2001**
100.9062	0.003893	0.00552	1.325932	0.327261	**q2 2001**
99.34844	-0.00134	0.005702	1.626492	0.358438	**q3 2001**
99.86951	0.011435	0.003796	1.313091	0.324584	**q42001**
96.71128	0.019725	0.002393	0.939516	0.148892	**q1 2002**
94.32191	0.022485	0.002263	1.043521	0.111803	**q2 2002**
94.96105	0.018106	0.002725	1.256668	0.16553	**q3 2002**
94.70045	0.005487	0.002389	0.969923	0.17532	**q42002**
94.98811	0.013742	0.002923	1.054241	0.016927	**q1 2003**
97.15977	0.013923	0.0037	1.030572	0.0578	**q2 2003**
97.31825	-0.0062	0.005918	1.160668	0.117298	**q3 2003**
98.45363	0.014789	0.007063	1.112495	0.094482	**q42003**
98.82432	0.014789	0.009602	1.183305	0.069464	**q1 2004**
97.77132	-7.1E-05	0.011426	1.246683	0.11474	**q2 2004**
97.8876	-0.00014	0.012524	1.187189	0.200631	**q3 2004**
99.00623	0.014907	0.01281	1.316049	0.15476	**q42004**
100.6033	0.01922	0.012312	1.538786	0.046933	**q1 2005**
100.2433	0.002264	0.011337	1.553124	0.052197	**q2 2005**
99.2697	0.007423	0.009864	1.523044	0.163447	**q3 2005**
100.0143	0.019157	0.007848	1.414805	0.242518	**q42005**
100.1473	0.005721	0.005246	1.62262	0.178592	**q1 2006**
100.9844	0.014283	0.003831	1.645268	0.176445	**q2 2006**

REER	INF	RFDI	RBC	الإنتاجية الكلية	البيان
102.0587	0.004006	0.003607	1.766598	0.12806	**q3 2006**
103.7488	0.00356	0.004511	1.918848	0.041579	**q42006**
102.7402	-0.01009	0.00646	1.667442	-0.01075	**q1 2007**
102.3163	0.000402	0.00716	1.564962	0.059118	**q2 2007**
102.1961	0.025169	0.00654	1.54165	0.053608	**q3 2007**
105.0309	0.030094	0.00463	1.529985	-0.00253	**q42007**
107.9635	0.027168	0.00147	1.513891	-0.00194	**q1 2008**
109.818	0.031431	0.003693	1.429007	0.100899	**q2 2008**
109.5096	0.018356	0.011529	1.424876	0.136748	**q3 2008**
110.0221	0.001924	0.025193	1.504447	0.106177	**q42008**
109.0054	-0.01004	0.044445	1.526	-0.01188	**q1 2009**
107.5967	0.008608	0.054896	1.563547	0.076455	**q2 2009**
108.7063	0.01902	0.055559	1.692455	0.09278	**q3 2009**
109.7179	0.013215	0.046483	1.650807	0.111146	**q42009**
111.4499	0.004409	0.026088	1.881912	0.041281	**q1 2010**
110.839	0.000653	0.013133	1.830355	0.117757	**q2 2010**
110.81	0.013238	0.003494	1.963592	0.133292	**q3 2010**
111.8898	0.015848	0.00136	1.958092	0.131614	**q42010**

المصدر:

نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (RBC)، وسعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER)، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الابحاث والسياسات النقدية

نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الإجمالي (RFDI): سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الابحاث والسياسات النقدية بيانات سنوية، وقام الباحث بتقسيم البيانات، لبيانات ربعية من خلال طريقة (Denton Method)

التضخم (INF): من احتساب الباحث، وتوحيد سنة الاساس، وذلك من خلال قسمة المستوى العام للأسعار ما قبل عام 2004 على معدل التحويل البالغ (1.4186) (انظر، الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني، الاسعار والارقام القياسية، النشرة السنوية، 2009، ص47)

الإنتاجية الكلية TFP: من احتساب الباحث، بناء على المعادلة التالية:

$$TFP = LNGDP - (\alpha LNK + \beta LNL) + \mathbf{D1}$$

ملحق (3)

الطرق المستخدمة في تقدير رأس المال، وتقسيم البيانات السنوية لبيانات ربعية

طريقة (DIZ)[1]

يتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعيه ضمن طريقة (Diz Abrouch) على النحو التالي:

$$X_1 = Z_{t-1} + {}^{7.5}/_{12}\,(Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_2 = Z_{t-1} + {}^{10.5}/_{12}\,(Z_t - Z_{t-1})$$
$$X_3 = Z_{t+1} + {}^{1.5}/_{12}\,(Z_{t+1} - Z_t)$$
$$X_4 = Z_{t+1} + {}^{4.5}/_{12}\,(Z_{t+1} - Z_t)$$

حيث أن:

Zt: قيمة المتغير في السنة t

Zt-1: ترمز لقيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t

Zt+1: ترمز لقيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t

Xi: القيمة الخام للربع i قبل التعديل i=1, 2, 3, 4

ويمكن الحصول على القيمة النهائية للربع Q_i بضرب X_{i} في معامل التعديل على النحو التالي:

$$\mathrm{Q_i} = \left({}^{4z_t}/_{\sum X_i}\right) * (X_i)$$

حيث تمثل $\left({}^{4z_t}/_{\sum Xi}\right)$ معامل التعديل

مع ملاحظة أن مجموع الأوزان النسبية يساوي ${}^{12}/_{24}$

(1) Diz,a,'mony and prices in argentina,1935-1962', journal of money credit and banking,1971,pp, 245-262
نقلاً عن: العامري، عادل. اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.

طريقة Denton Method[1]

تعتبر طريقة دينتون (Denton) من طرق القياس الإحصائي التي تستخدم في عملية تقسيم البيانات ويطلق عليها اسم "The Proportional Denton Method"، ولها عدة استخدامات في تقسيم البيانات منها تقسيم البيانات السنوية لبيانات ربعية كما هو الهدف من استخدامها في هذه الدراسة، حيث تعتمد ألية تقسيم سلسلة زمنية سنوية إلى سلسلة زمنية فصلية (ربعية) على وجود سلسلة بيانات فصلية (ربعية) اخرى تربطها علاقة بالسلسلة المراد تقسيمها، تستخدم في تقدير السلسلة الربعية للبيانات السنوية المراد تقسيمها ويطلق على هذه السلسلة اسم المقدر (Indictor).

وتأخذ معادلة دينتون لتقسيم البيانات الصيغة الاتية:

$$\min_{(X_1,\ldots,X_{4y},\ldots X_Q)} \sum_{q=2}^{Q}\left[\frac{X_q}{I_q}-\frac{X_{q-1}}{I_{q-1}}\right]^2$$
$$q\in\{1,\ldots,(4y),\ldots Q\}$$

ويشترط لصحة طريقة دينتون للتقسيم التأكد من أن مجموع الارباع المقسمة يساوي القيمة السنوية لهذه الارباع، أي أن:

$$\sum_{q=4y-3}^{4y} X_q = A_y \qquad y\in(1,\ldots,Y)$$

حيث أن:

q: تمثل الزمن.

q= 4y-3: تمثل الربع الاول من السنة y.

q=4y: تمثل الربع الرابع من السنة y.

Xq: القيمة المشتقة للبيانات السنوية في الربع q.

Iq: قيمة المقدر في الربع q.

Ay: القيمة السنوية في السنة y.

ملاحظة: تم تطبيق هذه الطريقة باستخدام برنامج (Stata V.9.0)

(1) Bikker, Daalmans & Mushkudiani, 2010, p5-6

طريقة الجرد الدائم لتقدير رأس المال (Nehru , hareshwar, 1993):

تعتبر طريقة الجرد الدائم (Perpetual Inventory Method) من الطرق الأكثر استخداما لحساب مخزون رأس المال، وتفترض هذه الطريقة أن مخزون رأس المال في فترة ما، عبارة عن تراكم الاستثمارات الثابتة للسنوات السابقة ويتم تقدير مخزون رأس المال وفق المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{k_t = I_t + (1 - \partial)k_{t-1}} \dots\dots (1)$$

حيث:

I_t: هي عبارة عن إجمالي الاستثمار (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت)، و(∂) معدل اهتلاك رأس المال.

ولبناء سلسلة زمنية لمخزون رأس المال تستخدم الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{K_t = (1 - \partial)^t K_0 + \sum_{t=0}^{t-1} (1 - \partial)^t I_{t-1}} \quad \dots (2)$$

وهذه العلاقة تتطلب احتساب مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية أي (K_0)، واختيار معدل الاهتلاك.

ولتقدير مخزون رأس المال في بداية الفترة استخدم الباحث طريقة هاربرجر (*harberger*) ويتم ذلك من خلال المعادلة رقم (1) بعد إعادة صياغتها لتصبح كالتالي:

$$\frac{K_t - K_{t-1}}{K_t} = \partial + \frac{I_t}{K_{t-1}} \dots\dots (3)$$

وبافتراض ثبات معامل رأس المال خلال فترة الدراسة، فان معدل نمو مخزون رأس المال ($\dot{K}$) يساوي معدل نمو الناتج (g) ويكون معدل نمو رأس المال وفقا للعلاقة السابقة كالتالي:

$$\dot{K} = g = \partial + \frac{I_t}{K_{t-1}} \dots\dots (4)$$

ويمكن إيجاد مخزون رأس المال من المعادلة السابقة بنقل مخزون رأس المال للفترة السابقة لليسار لتصبح المعادلة كالتالي:

$$K_{t-1} = \frac{I_t}{g + \partial} \dots\dots (5)$$

ولإيجاد مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية يفترض أن (t=1) وبالتالي (t-1=0) أي أن:

$$K_0 = \frac{I_t}{g + \partial} \dots\dots (6)$$

وعادة يؤخذ معدل نمو الناتج لفترة ثلاث أو خمس سنوات في بداية الفترة الزمنية محل الدراسة لتفادي تقلبات نمو الناتج، ولقد تقلبت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية في الفترة الابتدائية فقد بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (5.73%) عام

1995، وانخفض هذا المعدل إلي (2.5%) عام 1996، ثم عاد للارتفاع إلى (13.7%) عام 1997، وبلغ (12.2%) عام 1998، ولكنه انخفض ليصل إلى (8.03%) عام 1999.

أما معدل الاهتلاك فقد استخدم الباحث معدل اهتلاك يساوي (4%) وهذا ما يتفق مع العديد من الدراسات كدراسة (الخطيب، 2010)، ودراسة (khan,2006) وكذلك دراسة (داودي، المن، 2001) والأخيرة دراسة خاصة بالاقتصاد الفلسطيني.

ملحق (4)

الأشكال البيانية للنماذج القياسية المستخدمة في التقدير

السلاسل الزمنية في المستوى والفرق الاول لمتغيرات نموذج دالة الانتاج

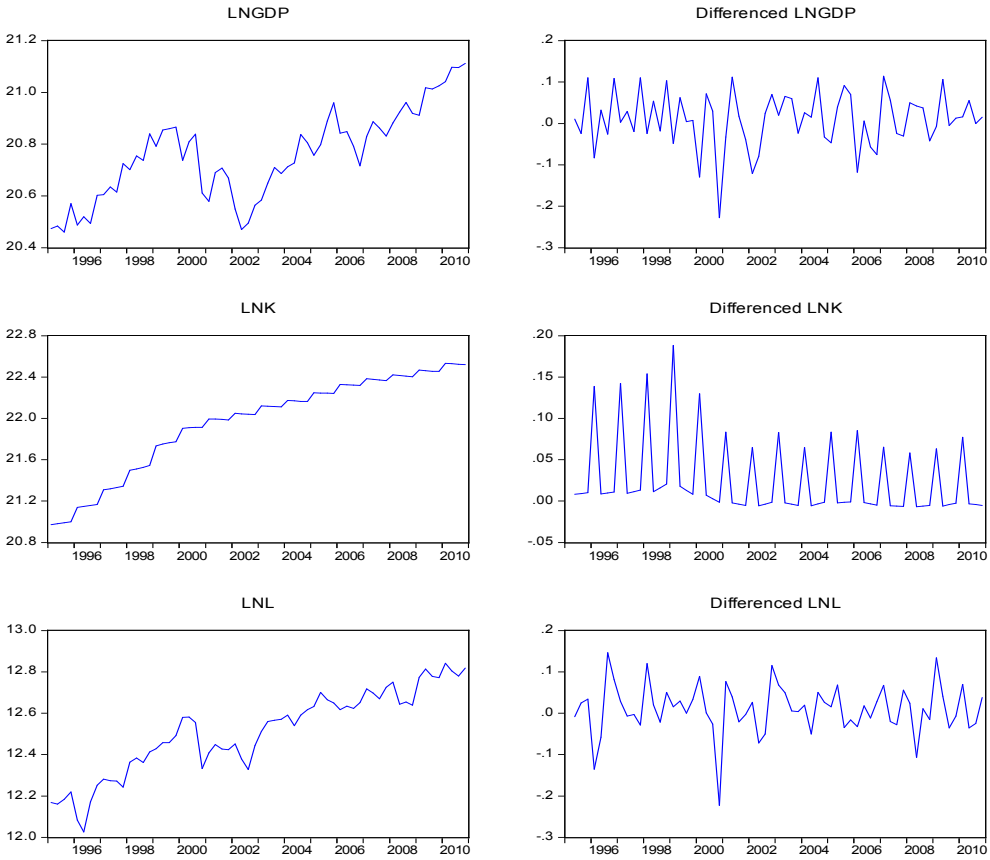

القيمة المقدرة والحقيقية والبواقي لنموذج دالة الانتاج

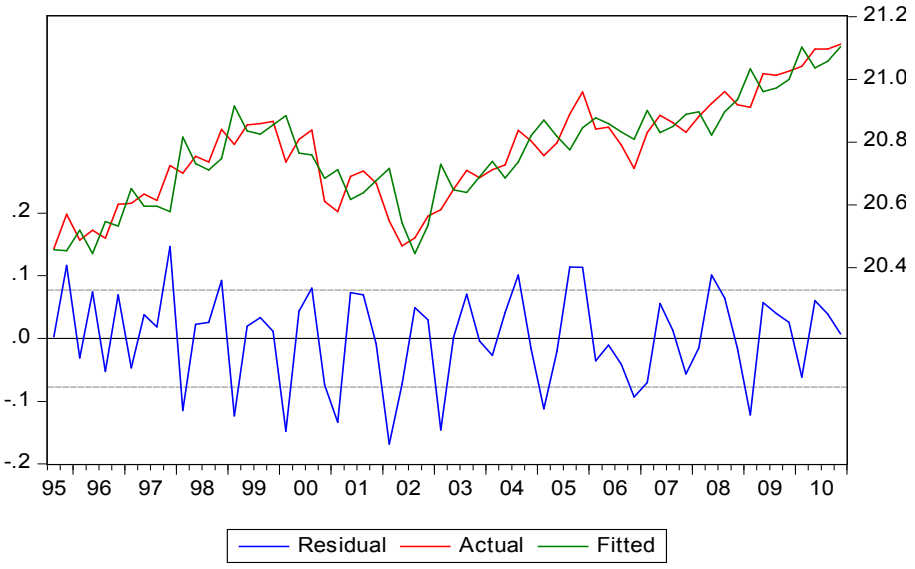

السلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول لمتغيرات نموذج محددات الإنتاجية الكلية